



الموسم الثاني
للانصات المركزي

جامعة السليمانية.. مؤتمر دولي أول يوثق تاريخ الثورة الجديدة لشعب كردستان

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33
الخميس
2026/10/22

No. : 8130

أسئلة المرحلة وإجابات الدولة والمؤسسات

الدستور، المؤسسات والشراكة الوطنية



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

حصريا ..نص حديث قوباد طالباني في منتدى ميري-2026
الرئيس بافل و باول : الالتزام بحماية سيادة البلد وتجاوز جميع التحديات
لتشكيل حكومة موحدة وقوية تأثير مهم على استقرار العراق والاقليم
تاكيدات امريكية كردية على ضرورة تسريع خطوات تشكيل حكومة الإقليم
ضرورة زيادة التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والعراق وإقليم كردستان
ترحيب بافتتاح مركز التأشيرات التركية في السليمانية
مؤتمر دولي أول للثورة الجديدة لشعب كردستان
مؤتمر الثورة الجديدة يوثق تاريخ النضال الكوردستاني
مؤسسة: أهمية توظيف الإعلام الحديث للتعريف بفكر مام جلال
رئيس الجمهورية يشيد بدور جهاز زانباري في إقليم كردستان
رئيس الجمهورية يشيد بدور الاتحادات النسوية في الدفاع عن حقوق المرأة
لقاءات الفخامة...حوارات لتعزيز العلاقات الإقليمية وترسيخ الشراكة
الزبيدي يفرض "قسم الشرف" على التشكيلة الجديدة والمحافظين والمدراء

قضايا كردستانية

فرست عبدالرحمن: حين يتحول إرث مام جلال إلى مشروع لإنقاذ كردستان
عماد أحمد: على ضفاف الزمن.. نخيل خانقين لا يزال صامدا

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

زهير كاظم عبود : مجلس الاتحاد والمسار الدستوري
أ.د. عامر فياض: كيف ومتى يقود العراق المنطقة؟
محمد الساعدي: العراق والخليج.. نهر المنعطفات بين القطيعة والانفتاح

المرصد التركي و الملف الكردي

باكرهان: ضرورة تعزيز الوحدة الكردية والحوار لمواجهة أزمات المنطقة

المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي : لن نعود خطوة إلى الوراء ولن نسمح بافتعال الفتن
فرصة تاريخية أمام الكرد تتطلب توحيد الصفوف
علي شمدين : فككوا هذا الحزام الذي زرعه النظام البائد

المرصد الإيراني

طهران تحذر: الحرب ضدنا ستطال نيرانها كل المنطقة
البيت الأبيض: لن نهاجم إيران قبل انتخابات التجديد النصفي
افتتاحية: الدور المرسوم للسعودية منذ النشأة

رؤى و قضايا عالمية

كينيث م. بولاك: حرب غيرت العالم إلى الأبد
كريستوفر فيليبس: أوروبا في قلب العاصفة... تهديدات الخارج واحتجاجات الداخل
الصحافة : سجال سياسي وأمني يعصف بفرنسا
قوباد طالباني: الدستور والمؤسسات والشراكة الوطنية





قوباد طالباني.. أسئلة المرحلة وإجابات الدولة والمؤسسات

ما يحتاج إليه إقليم كردستان اليوم يتمثل في ثلاثة أمور

الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

يقدم حوار نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني في منتدى «ميري ٢٠٢٦» بتاريخ ١٣-١٠-٢٠٢٦ قراءة سياسية وإدارية لجملة من الملفات المفصلية، بدءاً من العلاقات بين القوى الكردستانية ومستقبل التنسيق مع بغداد، مروراً بتوحيد قوات البيشمركة وإصلاح مؤسسات الحكم، وصولاً إلى التحديات الاقتصادية ومسارات السلام في المنطقة.

وتبرز أهمية الحوار في تأكيده أن معالجة الأزمات لا تتحقق بالاتفاقات السياسية وحدها، بل تحتاج إلى مؤسسات قوية، ودستور واضح، وتوزيع فعلي للصلاحيات، ورؤية اقتصادية محددة، فضلاً عن الالتزام بالتفاهات واحترام الشراكة. كما يتناول دور القوى السياسية في إقليم كردستان في دعم الحلول السلمية للقضايا الكردية في سوريا وتركيا وإيران، بما يعكس ترابط الملفات الوطنية والإقليمية. وبهذا، يفتح الحوار باباً للنقاش حول الانتقال من إدارة الخلافات

قوباد طالباني: نحتاج إلى دستور ينظم السلطة ويرسم حدود الحكم في كردستان

إلى معالجة أسبابها، ومن التركيز على المظاهر والبروتوكولات إلى الاهتمام بجوهر الحكم ونتائجه على حياة المواطنين. ولم تكن أهمية الحوار في القضايا المطروحة وحدها، بل في الطريقة التي تناول بها قوباد طالباني بعض أكثر الأسئلة حساسية. فقد حرص، في مواضع عدة، على عدم تحويل الحوار إلى مساحة لتفسير تصريحات الآخرين أو الدخول في سجالات نيابة عن أطراف سياسية أخرى، مفضلاً تحديد موقفه من القضية نفسها، والتمييز بين ما يمكن للقوى الكردستانية التأثير فيه وما يقع خارج نطاق إرادتها. وهذه المقاربة تعكس حرصاً على ضبط الخطاب السياسي، وتجنب التصعيد غير الضروري، والإبقاء على مساحة للحوار والتفاهم.

وفي حديثه عن العلاقات بين القوى الكردستانية، لم يقدم التوافق بوصفه إلغاء للاختلاف أو إنهاء للتنافس السياسي، بل بوصفه قدرة على إدارة الخلافات، واحترام الاتفاقات، والتعاون في القضايا الوطنية والمصيرية. كما شدد على أن نجاح أي اجتماع لا يقاس بمراسمه أو بمستوى التمثيل فيه، وإنما بالنتائج التي يحققها، وبما يقدمه من ضمانات متبادلة تساعد على تجاوز الأزمات.

وتتجلى أهمية الحوار كذلك في انتقاله من السياسة إلى الإدارة والاقتصاد؛ إذ يطرح قوباد طالباني أسئلة تتعلق بفاعلية هيكل الحكومة، وتوزيع الصلاحيات، ودور القطاع الخاص، وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، والحاجة إلى نظام إداري حديث يختصر الإجراءات ويمنح المؤسسات المحلية صلاحيات قانونية فعلية. وهي موضوعات تمس حياة المواطنين اليومية، وترتبط الإصلاح السياسي بقدرة الدولة على تقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلى المستوى الإقليمي، يعكس حديثه عن مسارات السلام المتعلقة بالقضية الكردية في تركيا وسوريا وإيران توجهها نحو دعم الحلول السلمية، والاستعداد للمساعدة والتنسيق، مع مراعاة خصوصية كل مسار ودور الأطراف المعنية به.

وتكتسب هذه المقابلة قيمة توثيقية تتجاوز لحظة انعقاد منتدى «ميري». فهي تسجل مواقف ورؤى سياسية وإدارية في مرحلة تتطلب قراءة دقيقة للتحويلات، وتوفر للباحثين والإعلاميين وصناع القرار مادة يمكن العودة إليها لفهم طبيعة التحديات كما عرضها أحد المسؤولين المعنيين بها، ومقارنة ما طرحه من أفكار بما ستؤول إليه مسارات السياسة والإدارة في المستقبل.

ومن هنا، تنشر «المرصد» هذا الحوار انطلاقاً من مسؤوليتها التوثيقية والتحليلية، لا باعتباره مجرد مقابلة آنية، بل بوصفه وثيقة من وثائق المرحلة، تحفظ الأسئلة والمواقف والخيارات المطروحة أمام الرأي العام، وتتيح للأجيال المقبلة قراءة ما قيل في لحظته، وفهم ما كان مطروحاً من فرص وتحديات ومسارات محتملة.

إن الرسالة الأبرز التي يمكن استخلاصها من الحوار هي أن الاستقرار لا يتحقق بمجرد إدارة الخلافات، بل بتحويل التفاهات إلى مؤسسات، والشراكة إلى مشاركة فعلية في القرار، والإصلاح إلى قواعد واضحة، والسلام إلى مسار سياسي مستدام. وهي أفكار تجعل من هذا الحوار مادة جديرة بالحفظ والقراءة والمراجعة، في الحاضر والمستقبل.

فيما يأتي نص حديث قوباد طالباني في (منتدى ميري-٢٠٢٦) وقد وجه الأسئلة إليه زريان رۆژهه‌لاتی، مدير مركز رووداو للأبحاث:

****سؤالي الأول يتعلق بطبيعة علاقتكم بالجيل الجديد من القيادات السياسية الكردية، لا أقصد علاقتك الشخصية فحسب، بل كيف تقيمون العلاقات بين هذه القيادات مجتمعة وخاصة قيادات الاتحاد والبارتي؟ يتراوح متوسط أعمار القيادات السياسية الكردية الجديدة بين ٥٠ و ٥٥ عاما تقريبا، في حين يبلغ عمر الجيل القديم نحو ٧٠ عاما أو أكثر. وهذا يعني أن أمامكم وقتا طويلا للعمل معا.**

قوباد طالباني: قوة كردستان تبدأ من قوة العراق وشراكة القرار في بغداد

قوباد طالباني: وأين نضع أولئك الذين هم في الستينيات من العمر؟ هل يعدون من الجيل القديم أم الجديد؟!

**الأمر يتوقف على ما يشعرون به!

قوباد طالباني: شكرا جزيلا لك، أخي زريان، وشكرا للدكتور دلاور وفريق «ميري»، كما أشكركم جميعا، أيها الحضور الكريم، على مشاركتكم في هذا الحوار. وأشرك أيضا على السؤال. في الحقيقة، عندما نتحدث عن الجيل الجديد، بدأنا نشعر بأننا أصبحنا من الجيل القديم، وأننا نتقدم في العمر! هذا صحيح، فهناك اختلاف بين الأجيال، سواء من حيث العمر أو، وهو الأهم ربما، من حيث طريقة التفكير، وهذا لا ينطبق على إقليم كردستان وحده، بل نراه اليوم في العراق أيضا. إذا نظرنا إلى الشخصيات التي تولت الحكم وصنع القرار في العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠، نجد أنها كانت شخصيات نضالية وقوية وذات شهرة واسعة، لكننا نرى اليوم أسماء ووجوها جديدة تتقدم إلى الواجهة، ويبرز جيل جديد وقد أتاح لنا ذلك الابتعاد قليلا عن بعض العقد السياسية القديمة، فعندما نمارس السياسة اليوم مع الشخصيات التي تعمل معها يوميا، لا نجلس لمناقشة عقد تعود إلى ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته وتسعينياته، بل نجلس لبحث قضايا اليوم والملفات الراهنة، ونتحاور بشأنها، حتى عندما تكون هناك خلافات أو وجهات نظر مختلفة. لذلك أعتقد أنه ما دمنا نمثل جيلا جديدا، ولم نلتحق تماما بالجيل القديم بعد، فإن بعض المشكلات القائمة قد تكون معالجتها أفضل وأسهل.

****هناك انطباع بأن العلاقات بين هذا الجيل الجديد من القيادات أصبحت أكثر تعقيدا منذ عام ٢٠١٧، مقارنة بعلاقات الجيل السابق، اسمح لي أن أستحضر مثالا تاريخيا، روى لي الدكتور محمود عثمان ذات مرة أنه بعد اتفاقية ١١ آذار، عقد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعا لمناقشة ما إذا كان ينبغي المصالحة مع مام جلال ورفاقه أم لا، وقال إن بعضهم عارض المصالحة بحجة أنهم توصلوا للتو إلى اتفاق مع الحكومة، وإنهم لم يعودوا بحاجة إليهم، بينما قال هو: «يجب أن نتوصل إلى اتفاق معهم».**

لكن ما أدهشه، كما روى لي، أن الملا مصطفى بارزاني، رحمه الله، رفع يديه الاثنين وقال إنه لا بد من المصالحة معهم، وإن الوقت قد حان لذلك. وهناك أمثلة تاريخية كثيرة أخرى، فمام جلال، مثلا، كان يذهب إلى بيرمام وحيدا برفقة سائقه

قوباد طالباني: لا تكفي الاتفاقات السياسية ما لم تتحول إلى مؤسسات وقواعد ملزمة

من أجل التفاوض على وقف الحرب الداخلية.

الجيل القديم كان أكثر خبرة في إدارة الخلافات والتعامل مع مراحل الصراع والتوصل إلى الاتفاقات، لكن منذ عام ٢٠١٧، أصبحت المنافسة بين هذا الجيل الجديد أكثر حدة، رغم أن المشكلات صغيرة، فلماذا لا تحل هذه المشكلات؟

قوباد طالباني: الجيل المناضل عايش جميع أنواع المعاناة، وربما أدت بعض قراراته إلى وقوع أحداث مؤلمة جدا، ولذلك، فإن هؤلاء قد يكونون أكثر إدراكا لقيمة تلك القرارات وأهميتها من شخص مثلي، فأنا لم أتخذ قرارا أدى إلى اندلاع حرب الإخوة فيما بينهم.

لذلك، عندما نتحدث عن الجيل المناضل، ينبغي ألا نتحدث عنه وكأن دوره قد انتهى تماما ولم تعد له مكانة أو وظيفة، بل على العكس، يجب أن نتعلم منه وأن نصغي إليه.

لكن ظروف اليوم، في ما يتعلق بالإدارة والحكم ومعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والإدارية، قد تتطلب نوعا من التفكير المختلف، وهو ما قد يجعل الجيل الجديد أكثر قدرة على فهم هذه المشكلات وسبل معالجتها وهذا لا يعني أننا عاجزون عن فعل أي شيء من دونهم، أو أنهم يعرفون كل شيء ونحن لا نعرف شيئا.

كان مام جلال يتحدث دائما عن باقة الورود، ويقول إن باقة من لون واحد لن تكون جميلة، لكن عندما تضم جميع الألوان تصبح أكثر جمالا. والسياسة كذلك.

من واقع تجربتي الشخصية، إذا قارنت نفسي بما كنت عليه قبل عشر سنوات، فسأجد أنني كنت شخصا مختلفا تماما، طريقة تفكيري مختلفة كثيرا، وكذلك أسلوب في مواجهة التحديات.

ربما كانت خبرتي قبل عشر سنوات أقل بكثير، وكنت أغضب بسرعة أكبر، وأشعر بالانزعاج أو الاستياء بسرعة أكبر من قرار أو تصريح معين.

أما اليوم، فالأمر مختلف؛ لأنك عندما تمر بتجارب معينة، تصبح قادرا على تقييم الأمور والتساؤل: هل يستحق هذا الأمر كل هذا الاستياء والغضب؟ ربما لا يستحق ذلك.

لكن لا يزال أماننا وقت، وينبغي للإنسان أن يتعلم يوما بعد يوم من تجاربه ومن تجارب من سبقوه.

****منذ نحو ثلاث سنوات، تشهد المنطقة حروبا، ودار الكثير من النقاش حول تأثيراتها الاستراتيجية على كردستان، في ظل وجود خلافات داخلية أيضا. ومن المؤكد أن من الصعب على الكرد البقاء على الحياد في مثل هذه الظروف، لكن ذلك ليس بالأمر السهل أيضا، إلى جانب ذلك، هناك خلافات داخلية في كردستان. بصفتك قائدا من الجيل الجديد، ما الذي يقلقك أكثر: الخلافات الداخلية أم الضغوط والتهديدات الخارجية؟**

قوباد طالباني: علينا أن ننظر قليلا إلى الواقع، ربما أواجه يوميا الكثير من المسائل التي تقلقني وتثقل كاهلي، لكن إذا شغلت نفسي بها إلى هذا الحد، فلن أتمكن من حل أي شيء.

علينا أن ننظر إلى الوضع بصورة عامة، تحدث السيد نيجيرفان والسيد بافل أمس بصورة جيدة جدا عن القضايا الاستراتيجية، وعن الملفات الدولية، وهذه قضايا كبيرة جدا، لكن إذا جلسنا وانشغلنا فقط بالقلق بشأن ما إذا كانت

إيران والولايات المتحدة ستدخلان في حرب أم لا، فلن نتمكن من فعل شيء.

علينا أن نعمل ضمن الإطار الذي يقع تحت سلطتنا، وألا نرهق أنفسنا كثيرا بالقلق من أمور خارجة عن إرادتنا.

هناك مشكلات كثيرة تواجه العراق، ويستطيع العراقيون أنفسهم حلها. وهناك مشكلات كثيرة تواجه إقليم كردستان، وتقع معالجتها ضمن حدود سلطتنا وإرادتنا أما ما إذا كان الرئيس ترامب والرئيس بزشكيان سيتوصلان إلى اتفاق أم لا،

قوباد طالباني: جوهر الخلاف ليس في الاجتماعات بل في النتائج والضمانات المتبادلة

فهذه نتيجة خارجة عن إرادتنا.

لذلك، أقلل من التركيز على الأمور التي تثير قلقي، وأولي اهتماما أكبر للمسائل التي يمكن حلها، والتي ينبغي لنا أن نعمل على حلها.

لقد دار أمس نقاش جيد بشأن الدستور، وتحدث السيد رئيس إقليم كردستان بوضوح شديد عن الدستور، وعن الغاية التي كتب الدستور العراقي من أجلها وتم التصويت عليه، لكن هل يطبق هذا الدستور اليوم بنفس النية السابقة؟ كلا، بإمكاننا جميعا أن نقول إنه لا يطبق وفق النية السابقة.

هناك قضايا كبرى كثيرة ترتبط بالدستور، فعلى سبيل المثال، المادة ٦٥ المتعلقة بمجلس الاتحاد، والمادة ٩٢ الخاصة بالمحكمة الاتحادية، وكيفية تشكيلها والتصويت على قانونها، والمادتان ١١١ و ١١٢ المتعلقة بالنفط والغاز، والمادة ١٤٠ التي نحفظها جميعا عن ظهر قلب، ونعرف أنها لم تنفذ حتى الآن.

وأناؤكد وأقول: ابحثوا عن مشكلة واحدة في العراق لا تعود جذورها إلى عدم تطبيق الدستور!

كافة المشاكل التي تواجه العراق وكذلك جميع المشكلات بين إقليم كردستان وبغداد تعود إلى عدم تنفيذ الدستور. لذلك إذا اردنا حل المشاكل بين إقليم كردستان وبغداد ، بدلا من اللجوء إلى حلول مؤقتة واتخاذ قرارات لمعالجة المشكلات بصورة مؤقتة، ينبغي لنا أن نذهب إلى جوهر القضية، وهو تنفيذ الدستور وطبعا اذا كان عدم التنفيذ من قبل إقليم كردستان او الحكومة الاتحادية .

هذه هي الحقيقة التي يجب على التشكيلة الجديدة في بغداد أن تنظر إليها بجدية، إذا كنا نريد حقا التخلص من المشكلات القائمة بين إقليم كردستان وبغداد.

****مضى أكثر من عشرين عاما على إقرار الدستور العراقي، وبعد كل هذه السنوات ما زلتم تشكون من عدم تطبيقه، هل تعتقد أن التشكيلة الحكومية الجديدة ستمكن من تطبيقه، أم أن الظروف الجديدة التي نشأت حاليا ستؤثر في ذلك؟**

قوباد طالباني: إذا توفرت الإرادة، فنعم، أعتقد أن فرصة قد تهيأت الآن، مع تشكل ائتلاف في العراق، وقد أشار الأخ بافل إلى ذلك أيضا، قائلا، بلغة دبلوماسية، إن أمرا ما قد تشكل وأفضى إلى قدر من التنسيق، واليوم تتخذ القرارات بالتنسيق والتشاور.

حتى الآن، نجحت هذه المجموعات في بناء مستوى جيد من التنسيق فيما بينها، ولا يقتصر الأمر على القول إن هذا البيت شيعي؛ كلا، فهو يضم الكرد والسنة والشيعة، كما أن أعمار قياداته متقاربة، وهذا يتيح لنا فرصة لاتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام، لكن هذا وحده لا يكفي!

قوباد طالباني: كردستان بحاجة إلى إصلاح نظام الحكم قبل أن تتفاقم أزمات الإدارة

لنفترض أن الدستور العراقي طبق كما هو، بجميع مواده، ولم تعد لدينا أي شكاوى بشأنه، فهل ستحل مشكلات إقليم كردستان؟ كلا!

لأن لدينا فجوة كبيرة جدا داخل إقليم كردستان نفسه، تتمثل في غياب دستور خاص بنا؛ دستور ينظم شؤون بيتنا الداخلي، ويرتب قوانيننا، ويحدد صلاحيات مؤسساتنا الرسمية. ليس لدينا دستور، ولذلك توجد لدينا مئات وآلاف القوانين والقرارات التي صدرت عن البرلمان منذ عام ١٩٩٢ وحتى اليوم، من دون أن تكون مرتبطة بإطار دستوري موحد.

أخذنا بعض القوانين من العراق ونطبقها كما هي، وعدلنا بعضها محليا، فيما يطبق بعضها الآخر وفق إرادة مجلس الوزراء، لذلك، لا يمكن حل المسألة بالدستور الاتحادي وحده. ما أعنيه عندما أقول إن الأمر يقع ضمن إرادتنا هو أن نضع دستورا خاصا بنا، يحدد الصلاحيات، ويعرف القضاء من أين تبدأ اختصاصاته وأين تنتهي، ويحدد صلاحيات مجلس الوزراء، ويجعل البرلمان يعرف حدود سلطاته أيضا.

**** هذا هو الوضع الذي تريدون الوصول إليه، لكن من الناحية العملية، هل أصبحت العلاقات القائمة حاليا مع بغداد مؤسساتية؟ لقد شاهدت مقابلتكم في لقاء «ميري» العام الماضي، وتحدثتم فيها عن ضرورة أن تكون العلاقات مع بغداد مؤسساتية، وأن ننظر إلى بغداد بوصفها عمقا استراتيجيا. فهل العلاقات بين الأطراف الكردستانية وبغداد مؤسساتية اليوم، أم أنها لا تزال محصورة في المستوى الحزبي؟**

قوباد طالباني: بعد اذن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أستطيع أن أتحدث باسم الاتحاد الوطني وأقول: نعم، علاقاتنا في العراق مؤسساتية.

نحن جزء من الجهات التي تتخذ القرارات في بغداد، ولدينا تأثير في القرارات التي تتخذ. وقد قال رئيس الاتحاد الوطني أمس بصورة جميلة جدا: «تكون كردستان قوية عندما يكون العراق قويا». لكن العراق يصبح قويا عندما نكون نحن حاضرين في بغداد وجزءا من العراق، لا عندما نضع أنفسنا في موقع الطرف المنفصل عنه. إذا كنا جزءا من بغداد، فلا يمكننا الشكوى من القرارات التي تتخذ، لأننا نكون شركاء في صنعها. أما إذا بقينا خارجها، فستتخذ القرارات، ثم سنظل نشكو منها، وعندما نرفع شكوانا، يكون القرار قد صدر بالفعل، فنضطر إلى القول إن فلانا هو المسؤول عن الخطأ.

**** لنعد إلى كردستان، بعد الإعلان عن توحيد قوات البيشمركة، وصفتم ذلك بأنه إنجاز تاريخي لكن هل نحن أمام توحيد فعلي للقوات، أم مجرد توحيد للقرار العسكري؟ وإذا نشأ غدا خلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فهل توجد أي ضمانات تحول دون عودة البيشمركة إلى الاقتتال فيما بينها؟**

قوباد طالباني: إنني على يقين من وجود ضمانات تحول دون مواجهة قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بعضها بعضا مرة أخرى. فحتى لو اتخذت القيادات السياسية قرارا بذلك،

لا أعتقد أن هؤلاء البيشمركة سيطلقون النار بعضهم على بعض مجدداً وينفذون أوامر القيادات السياسية في هذا الشأن. أما بشأن الخطوة التي تحققت، فقد كانت خطوة تاريخية، بدأ العمل عليها منذ عام ٢٠١٦، وتمكننا في عام ٢٠٢٦ من إنجاز مرحلة مهمة منها، لكن هل يعني ذلك أن العملية اكتملت؟ كلا، فالإصلاح ليس مفتاحاً كهربائياً تضغط عليه ثم تقول إن كل شيء قد انتهى!

لقد أصبح لدينا تشكيل موحد، والشكر لكل من أسهم في تحقيق ذلك، لكننا نحتاج الآن إلى توحيد التدريب والملابس العسكرية وآليات التعيين والحقوق والامتيازات، فضلاً عن أساليب توزيع القوات على الفرق والألوية، هذه هي المرحلة التالية. كذلك، لا بد من تحديد آليات ربط قوات البيشمركة بسائر الأجهزة الأمنية الموجودة في إقليم كردستان، فما زالت هناك أمور كثيرة ينبغي إنجازها. قبل مدة، زرت وزارة البيشمركة واجتمعت بالوزير والوكيل والضباط برتبة فريق وسألته: هل لديكم أي اتصال مع مؤسسة اسایش إقليم كردستان؟ فأجابوا: لا! كيف يمكن أن يحدث أمر كهذا؟ لدينا أجهزة أمنية كثيرة في كردستان، فيما تتمركز قوات البيشمركة في خطوط المواجهة، فكيف يمكنها الحصول على المعلومات إذا لم تكن هناك قنوات اتصال بينها وبين تلك الأجهزة؟ ينبغي لأجهزة المعلومات والحماية تزويد قوات البيشمركة بالمعلومات، لكن هذا الأمر غير متحقق حالياً. إذن، هذه إحدى نقاط القصور، وآمل أن تتمكن، في ظل التشكيلة الجديدة، من معالجة أوجه القصور هذه.

****شهد يوم أمس حوارين مهمين، فعندما تحدث الأخ بافل، قال إنه لن يتطرق إلى بعض الأمور مراعاة للأخ قوباد. وعندما تحدث السيد رئيس إقليم كردستان، قال إن اجتماعاً سيعقد الأسبوع المقبل، وقد أكدت أنت أيضاً ذلك.**

يبدو أن جميع الطرق تؤدي إلى هنا! فهمت من تصريحات أمس أن اجتماعاً على مستوى القمة قد يعقد يوم الأحد أو الاثنين بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وبما أن الأخ بافل كان قد طلب سلاح «البرنو» فيعني سيكون هناك اجتماع على مستوى القمة، فكيف سيكون الاجتماع في ضوء التوضيحات التي قدمها السيد نيجيرفان؟

قوباد طالباني: ينبغي أن يتولى السيد مسعود تقديم «البرنو». أما بشأن الاجتماع نفسه، فنحن على تواصل، ولم نتوقف اللقاءات، سواء كانت رسمية أم غير رسمية، لقد استمرت هذه اللقاءات ولم تنقطع الاتصالات. وكما أشار الأخ بافل، فإن باب الحوار لم يغلق، إذا لم يعقد الاجتماع يوم السبت، فقد يعقد يوم الاثنين، وإن تعذر يوم الاثنين فسيُعقد يوم الأربعاء، لكن الاجتماع سيعقد في نهاية المطاف. ليس عنوان الاجتماع هو المهم بقدر ما تهتم نتائجه؛ أي التوصل إلى تفاهم بشأن هواجس كل طرف، وتقديم الضمانات المتبادلة لتجاوز هذه المرحلة العصبية.

قوباد طالباني: الشراكة الحقيقية تعني المشاركة في صنع القرار لا الشكوى من نتائجه

نحن كثيرا ما ننشغل بالمراسم والبروتوكولات إلى درجة ننسى معها جوهر الأمور! ففي معظم الأحيان، عندما يقدم المسؤولون تقاريرهم بعد زيارة ما، يقولون: ذهبنا واستقبلنا بحفاوة، وفرشوا لنا السجاد الأحمر، ورافقنا ١٥ سيارة... أي إن المسؤول يخصص نصف ساعة من وقته للحديث عن أمور لا علاقة لها بهدف الزيارة أصلا! نحن كثيرا ما ننشغل بالمظاهر بدلا من المضمون.

لو كان معنا الان عدد من السادة لعقدنا اجتماعا جانبيا وقمنا بحل الكثير من المشاكل، فبدلا من توتير مواطنينا بوجود قمة وندوات يجب الاهتمام بالنتيجة حتى لو قمنا بتشكيل مجموعة رباعية حوارية عبر تطبيقات التواصل فهذا ايضا مفيد للحلول.

** ما الذي تعتقد أنه سيحدد موعد الاجتماع؟

قوباد طالباني: المهم أن الاجتماع سيعقد. لا يهم في أي يوم، بل المهم هو النتيجة التي سيسفر عنها.

** فهمت من تصريحات رئيس الاتحاد الوطني أن الخلافات الأساسية تتمحور أكثر حول حركة الجيل الجديد والمسائل الأمنية. لماذا؟

قوباد طالباني: هل يمكنني أن أسألك سؤالاً؟ هل دعوتني لكي أفسر تصريحات رئيس إقليم كردستان ورئيس الاتحاد الوطني، أم لكي تستمع إلى رأيي في بعض الموضوعات الأخرى؟ لأنني، إن كان الأمر كذلك، فلست محللا لتصريحات الآخرين! لقد كانا موجودين هنا، وكان بإمكانك أن تسألهم مباشرة عما قصدا بتصريحاتهما.

** دعني أطرح السؤال بطريقة أخرى: هل تم حل مشكلة حركة الجيل الجديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني؟

قوباد طالباني: لا أعلم. اسأل الحزب الديمقراطي، ما علاقتي أنا بمشكلة حركة الجيل الجديد والحزب الديمقراطي؟ اذهب واسأل الحزب الديمقراطي، فهو موجود هنا، وكانت قيادته كلها حاضرة. لماذا تسألني أنا؟!

** هل أنتم مصرون على المشاركة في الحكومة ضمن تحالف مع حركة الجيل الجديد؟

قوباد طالباني: نحن ملتزمون باتفاقاتنا. وقد قلنا ذلك في جميع الاجتماعات، ونؤكد اليوم مجددا: نحن لا نمارس السياسة بالكذب، عندما نتفق مع أي طرف، فإننا نلتزم باتفاقنا معه. لقد اتفقنا على أن يكون منصب محافظ كركوك من حصة التركمان، والتزمنا بذلك. هكذا تبني المصادقية.

** عقدتم اجتماعا مع الأخ مسرور، هل يمكن أن تطلعنا على مضمون هذا الاجتماع؟

قوباد طالباني: نعم، يمكنني ذلك. لقد عقدنا اجتماعا جيدا جدا. عندما وصلت إلى مقره، استقبلني أمام المبنى، ثم دخلنا عبر السجادة الحمراء وجلسنا متقابلين. كان قد مضى وقت طويل منذ أن التقينا، فتناولنا الشاي والقهوة، وتبادلنا السؤال عن أحوال بعضنا، وتحدثنا عن

قوباد طالباني: توحيد البيشمركة إنجاز تاريخي، لكن بناء المؤسسة لم يكتمل بعد

فصل الصيف وكيف أمضيته، وتناولنا وجبة طعام لذيذة.
كان اجتماعاً جيداً أجرينا خلاله حواراً معمقاً، لم يكن
اجتماعنا الأول، ولن يكون الأخير.
ليست لديه مشكلة شخصية معي، وليست لدي مشكلة
شخصية معه.

قد تكون هناك بعض حالات سوء الفهم بشأن
موضوعات معينة، لكن الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل هذه
المرة هو أننا ناقشنا أسلوب الحكم والإدارة، ونوع نظام

الحكم الذي يحتاج إليه إقليم كردستان في هذه المرحلة.

إن القضية الأساسية، سواء في العراق أم في المنطقة او كردستان، تتعلق بنمط الحكم والإدارة، فليس هناك
فراغ أمني ولا سياسي في منطقتنا، لكن إذا كانت ثمة أوجه قصور وخلل، فإنها تكمن في منظومة الحكم والادارة.
لدينا كثير من القادة، لكن هل لدينا العدد الكافي من الإداريين الأكفاء الذين يتولون إدارة الأمور كما ينبغي؟
إن أكبر تحد يواجه العراق هو التحدي الاقتصادي، والاقتصاد لا يمكن معالجته بالقوة، بل يحتاج إلى سياسة
حكيمة، ونظام حكم سليم، ومؤسسات قوية.

ونحن أيضاً، في إقليم كردستان، علينا أن نبحث، هل في ظل غياب الدستور، هذا النظام القائم اليوم مناسباً
لهذه المرحلة؟ أعتقد أنه غير مناسب، وينبغي أن نبدأ من بنية مجلس الوزراء نفسه.
وأود أن أوضح هنا أمراً: أنا لست نائب رئيس الوزراء، بل نائب رئيس مجلس الوزراء.

والأخ مسرور هو رئيس مجلس الوزراء؛ أي إننا مجلس له آلية عمله وطريقته الخاصة في اتخاذ القرارات.
لنراجع مهام وعدد الوزارات، فجميع الوزراء زملاء في المهنة، لكن هنالك وزارات هل نحتاجها في يومنا
هذا؟ مثلاً ركزوا فقط على اسم وزارة الإعمار والإسكان فهل هذه الوزارة منشغلة بالإعمار والإسكان؟ بالطبع
كلاهما مهمتان الأساسيتان الآن هي الطرق وهي مهمة كبيرة وهم يبذلون جهداً كبيراً، لكن مرحلة الإعمار لم تعد باقية
، ففي السابق، وبعد عمليات الانفصال والقصف الكيميائي لحلجة وقلعة دزة، كانت الحكومة تتولى بنفسها إعادة
الإعمار.

أما اليوم، فإن القطاع الخاص هو الذي يتولى الإعمار وينفذ مشاريع الإسكان.
إن مهمة الحكومة هي وضع نظام يحدد معايير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود والمتوسط والعالي،
وليس التدخل في تفاصيل حياة الناس.

إن هذا النظام خاطئ، نحن نتحدث عن الفيدرالية، وعن نقل الصلاحيات من بغداد إلى إقليم كردستان،
لكن كيف ننقل الصلاحيات إلى الداخل، من حكومة الإقليم إلى المحافظات والأقضية والنواحي والقرى؟ هذا
ما ينبغي بحثه وليس المسائل الخارجة عن صلاحيتنا وتخصصنا.

نحن اليوم بامس الحاجة إلى نظام حكم عصري مختلف عن الماضي، ينتظر المواطنون إنجاز معاملاتهم
بسرعة، لكن معاملة بسيطة قد تبدأ لدى مدير ناحية، ثم تحال إلى القائمقام، ومنه إلى المحافظة، ثم إلى المدير
العام، فوكيل الوزارة، فالوزير، فمجلس الوزراء، ثم إلى رئيس الحكومة أو نائبه، وهناك أيضاً حلقات من المراجعة
داخل المكاتب من مكتب رئيس مجلس الوزراء أو مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء، وفي أثناء انتقال المعاملة
عبر كل هذه المراحل، قد تنشأ مشكلة أو تقع كارثة قبل إنجازها!

قوباد طالباني: التنافس سبب، والتحدي هو كيف ندير خلافتنا ونحمي مصالحتنا الوطنية

إن نقل الصلاحيات إلى المستويات الأدنى يعني أن تكون لمدير الناحية صلاحياته القانونية التي تخوله اتخاذ القرار، بدلا من أن يظل منتظرا لما أريده أنا أو لما أقرره شخصا.

****بالحديث عن الحكم والإدارة، فإن القضية الأساسية في العراق اليوم هي الاقتصاد. إن انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار يؤدي إلى**

ارتفاع أسعار السلع في مكان مثل إقليم كردستان بنسبة لا تقل عن ١٢٪. ما الإجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها لمنع انعكاس ذلك سلبا على حياة المواطنين؟

قوباد طالباني: من الصعب على الحكومة التدخل، لأننا لم نحسم، أولا، فيما بيننا، الفلسفة الاقتصادية التي نتبناها. هل نؤمن باقتصاد السوق الحرة؟ إذا كنا نؤمن به، فعلياً أن نترك السوق يصحح مساره بنفسه. أما إذا كنا نؤمن بالتوجهات اليسارية الاشتراكية، فعلياً التدخل وتقديم الدعم. ليست لدينا رؤية واضحة ومحددة للاقتصاد في العراق وإقليم كردستان؛ ففي بعض المجالات نتبنى نهجا لدعم القطاع الخاص أكثر من الولايات المتحدة، ولكن في بعض مجالات أخرى نتبنى نهجا دقيقا بحيث أصبح اشتراكيين أكثر من الاتحاد السوفيتي السابق! إذن المسألة ليست مسألة توزيع الوزارات، بل إن فلسفة الحكم لدينا تحتاج إلى مراجعة. هنالك أشياء خارج إمكانياتنا للحل مثلا أزمة البنزين مثلا. ارتفعت أسعار البنزين، فأصدرت الحكومة قرارا، لكنه لم ينفذ، واضطرت في النهاية إلى التراجع عنه. ينبغي أن نصغي إلى السوق؛ فلا يجوز للحكومة أن تصدر قرارات سلطانية (أحادية وفرضية)، وأن تفرض رؤيتها على السوق بل بالعكس.

****كانت الموازنة والنفط، إلى جانب التعداد السكاني، من أبرز القضايا الخلافية بين أربيل وبغداد، فهل حسمت هاتان المسألتان بعد أن أصبحت شركة تسويق النفط العراقية «سومو» تتولى بيع النفط، وبعد تحديد نسبة إقليم كردستان في التعداد بـ ١٤,٤٪؟**

قوباد طالباني: لا، لم تحسم المسألة. صحيح أن التعداد السكاني نفذ بصورة منظمة جدا، وأن وزارة التخطيط أدت عملا جيدا للغاية بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، لكن هناك الآن تفسيرات مختلفة لنتائج هذا التعداد، يقول بعض المسؤولين في بغداد إن النسبة لا تتجاوز ١٢/٦٧ ٪ أو ١٢/٦٨ ٪. وهذا خطأ؛ فقد أجري التعداد، والنسبة تبلغ ١٤/٤ ٪، بل إنها أعلى من ذلك. حتى هنالك أماكن لم يحسبوا على الإقليم وبالتالي طالما تقتصر القرارات على المزاج سيكون هنالك تفسيرات مختلفة لهذه المسألة.

ما يحتاج إليه إقليم كردستان اليوم يتمثل في ثلاثة أمور: أولاً، إقامة علاقة دستورية مع العراق.

ثانياً، تعزيز المؤسسات الرسمية داخل الإقليم، في إطار دستور خاص بإقليم كردستان.

ثالثاً، تحقيق تنسيق سليم بين الأحزاب المتنافسة في الإقليم بشأن القضايا الوطنية والمصيرية. إذا كان البعض ينتظر أن يصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حزبا واحداً، وأن تختفي خلافتهما، فإن ذلك لن يحدث. سنظل نتنافس بعضنا مع بعض حتى بعد مئة عام من الآن.

لكن المهم هو كيف نتعايش مع هذه الخلافات، ونعالج اختلافاتنا الفكرية والسياسية في ما بيننا، ونوصل إلى حلول للقضايا الوطنية في بغداد. هذا هو الأمر المهم.

قوباد طالباني: من إدارة الأزمات إلى إصلاح الدولة.. هذه هي مهمة المرحلة

****سؤالي الأخير يتعلق بحزب العمال الكردستاني، وأحزاب كردستان الشرقية، وعلاقاتكم مع**

تركيا وإيران.

ما الدور الذي تؤديه في ملف مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ولا سيما في مسألتين

محددتين: الأولى بقاء كبار قادة الحزب الذين لا تسري عليهم القوانين، والثانية إخلاء قنديل؟

قوباد طالباني: نحن داعمون بقوة لعملية السلام، وقد سمعتم أمس، على أعلى المستويات في إقليم كردستان، سواء في أربيل أم في السليمانية، موافقنا الداعمة لعملية نزع السلاح ومسار السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، هذه عملية ضرورية، ونحن مستعدون لأداء أي دور يطلب منا. لكن لحسن الحظ، فإن الأطراف المعنية تتحاور فيما بينها، ومن الأفضل ألا نتدخل في مسارها، حتى تتمكن من المضي قدماً بنجاح.

وإذا انطلقت غدا عملية مماثلة مع الكرد في كردستان الشرقية، فسؤدي دورنا بالطريقة نفسها. نحن سعداء اليوم، حيث أصبح الكرد جزءاً من الحل سواء في سوريا، ومظلوم عبيدي موجود معنا أو في العراق، نحن أيضاً جزء من الحل، وفي كردستان الشرقية، يمكننا أن نصبح جزءاً من الحل السلمي. لذلك، لهذه العملية خصوصيتها؛ فهي تبدأ، وتتطور، وتواجه عقبات، وقد تتباطأ أحياناً ثم تتسارع مجدداً ونحن، بوصفنا القوى السياسية في إقليم كردستان، مستعدون للتعاون والتنسيق في جميع المراحل.

****كانت علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني جيدة جداً مع السلطة السورية السابقة. كيف هي**

علاقاتكم الآن مع السلطة السورية الجديدة، وما دوركم في غربي كردستان؟

قوباد طالباني: نحن سعداء بوجود أخين العزيز والمناضل مظلوم عبيدي معنا هنا فهو الذي يقود هذه القضية بنفسه، وقد قدم التضحيات، إلى جانب رفاقه، في سبيلها. عندما يكون مظلوم عبيدي هناك، فاعتبروا أننا نحن أيضاً هناك. فإذا كانت علاقته بالسلطة السورية جيدة، فستكون علاقتنا بها جيدة أيضاً، وإذا ساءت علاقته بها، فستسوء علاقتنا نحن كذلك بالسلطة السورية.



الرئيس بافل و مستشار الأمن القومي البريطاني :

الالتزام بحماية سيادة البلد وتجاوز جميع التحديات

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/١٠/١٩ في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، جوناثان باول مستشار الأمن القومي البريطاني.

وناقش الجانبان خلال الاجتماع التطورات الأمنية في العراق وإقليم كردستان والمنطقة، وأكدوا على الالتزام بحماية سيادة البلاد وتجاوز جميع التحديات.

كما ناقش الجانبان التهديدات وتحركات الإرهابيين في المنطقة، وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة مواصلة الجهود للقضاء على منابعهم ومواجهة أي تهديد يعرض السلام والاستقرار في العراق الى الخطر.



قوباد طالباني ومستشار الأمن القومي البريطاني:

لتشكيل حكومة موحدة وقوية تأثير مهم على استقرار العراق والاقليم

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، الاثنين ٢٠٢٦/١٠/١٩ في أربيل، جوناثان باول، مستشار الأمن القومي البريطاني، وبحثاً معاً عدداً من القضايا ذات الإهتمام المشترك. وخلال الاجتماع الذي حضره عرفان صديق، السفير البريطاني لدى العراق، قدم قوباد الشكر للمساعدات العسكرية البريطانية ولاسيما خلال حرب داعش وفي عملية توحيد قوات البيشمركة، كما أعرب عن أمله في استمرار المساعدات في إطار تدريب ومأسسة قوات البيشمركة بشكل أكبر، وافتتاح كلية الأمن القومي في جامعة السليمانية.

وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء إلى أنه بعد توحيد قوات البيشمركة، سيتم العمل على تنظيم وخلق التنسيق بين كافة القوات الأمنية والاستخباراتية في إقليم كردستان.

جهود تشكيل حكومة إقليم كردستان

وفي جزء آخر من الاجتماع، جرت مناقشة جهود تشكيل الحكومة الجديدة لإقليم كردستان. حيث اتفق الطرفان على أن تشكيل حكومة موحدة وقوية في الإقليم سيكون له تأثير مهم على حماية أمن واستقرار كردستان والعراق عامة.

الوضع السياسي في العراق

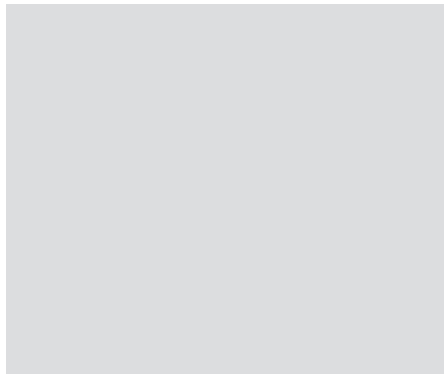
وفيما يتعلق بالوضع السياسي في العراق، وصف قوباد طالباني إكمال عملية تشكيل الحكومة الاتحادية بالخطوة المهمة، واعتبر أنه من الضروري أن تضاعف حكومتا الإقليم وبغداد جهودهما بعد هذه الخطوة للوصول إلى تفاهات أفضل وحل المشكلات العالقة بينهما.

قضية الهجرة غير الشرعية

وفي محور آخر من الاجتماع، جرى بحث قضية الهجرة غير الشرعية، وفي هذا السياق، تم التأكيد على زيادة التنسيق والعمل المشترك لمنع الهجرة غير الشرعية للشباب، وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء أن التنمية الاقتصادية، وخاصة تنمية المناطق التي تسجل أعلى نسب للهجرة، هي أنجع سبيل للحد من الهجرة غير الشرعية.

ضرورة دعم تطوير إدارة راپرين

وبهذا الصدد، أشار إلى أهمية مؤسسة تنمية راپرين، مطالباً الحكومة البريطانية بتقديم المزيد من الدعم لهذه المؤسسة لتطوير منطقة إدارة راپرين وتوفير فرص العمل لشباب تلك المنطقة.



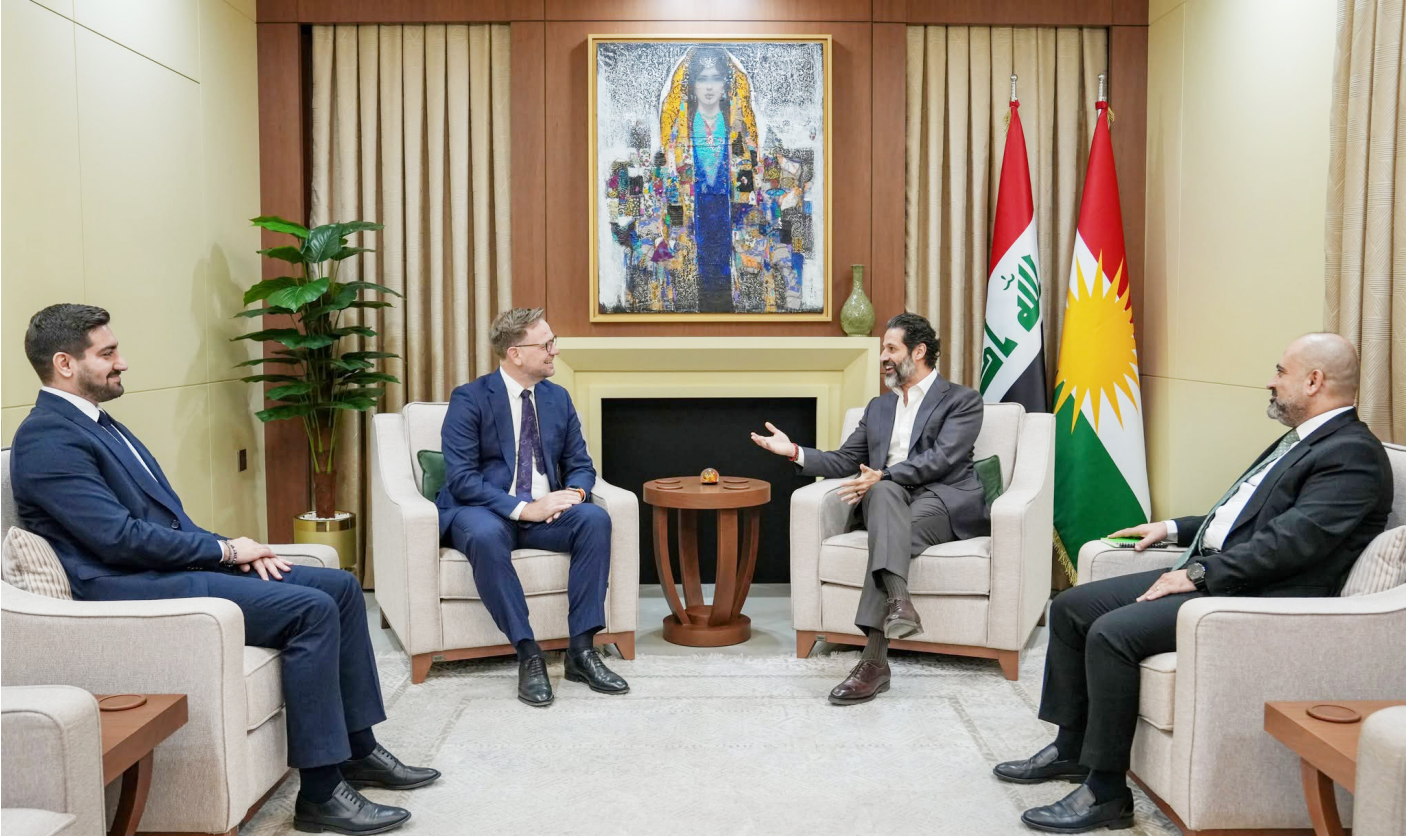


تأكيدات أمريكية كردية على ضرورة تسريع خطوات تشكيل حكومة الإقليم

اجتمع قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، مع السفير ستيف فاغن، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في العراق، وبحثا الأوضاع السياسية في إقليم كردستان والعراق، وعدداً من القضايا الأخرى.

وخلال الاجتماع الذي عقد الأربعاء (٢٠٢٦/١٠/٢١)، وحضره ويندي غرين، القنصل العام الأمريكي، جرى التباحث بشأن الأوضاع السياسية في إقليم كردستان، وأكد الجانبان ضرورة تسريع خطوات تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة الإقليم.

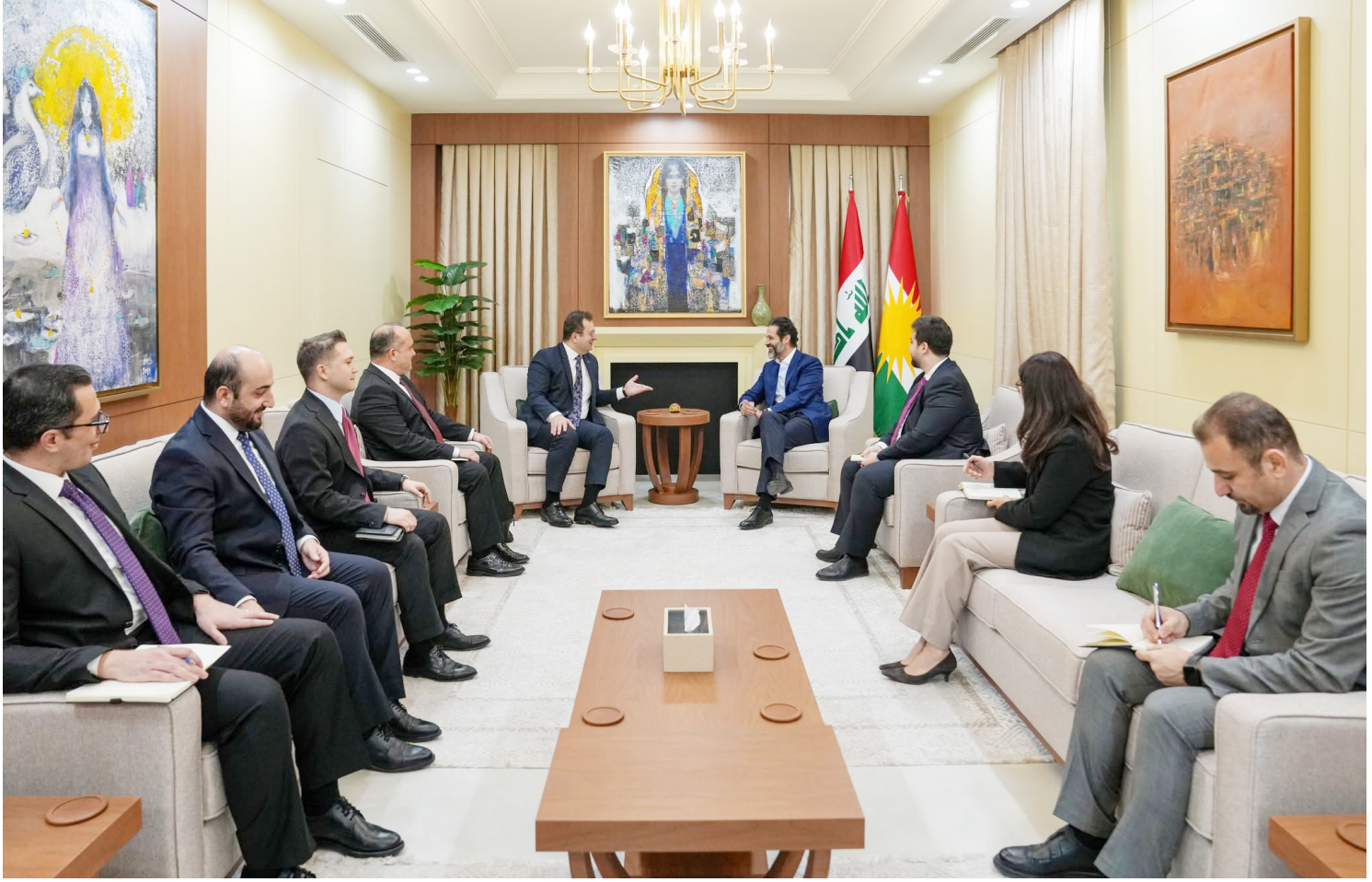
وفيما يتعلق بالحكومة الاتحادية، أعرب الجانبان عن ارتياحهما لاستكمال عملية تشكيل الكابينة الحكومية، وشددوا على ضرورة حل القضايا العالقة بين إقليم كردستان وبغداد وفقاً للدستور، وفي هذا السياق، أشار قوباد طالباني إلى المباحثات المتعلقة بملف الموازنة، مؤكداً ضرورة توحيد مواقف الأطراف الكردستانية وصفوفهم للعمل في بغداد، من أجل تثبيت الحقوق والاستحقاقات المالية لإقليم كردستان.



ضرورة زيادة التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والعراق وإقليم كردستان

التقى قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس الوزراء، الثلاثاء ٢٠٢٦/١٠/٢٠ كلا على حده، أدريان آيسلستاین، القنصل العام لهولندا، وستيفان فينت، رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في إقليم كردستان. في الاجتماع الأول مع رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في إقليم كردستان، جرى بحث أهمية تكثيف الجهود لتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة الإقليم، حيث تم التأكيد على أن تشكيل حكومة قوية وموحدة في ظل هذا الوضع في العراق والمنطقة سيكون عاملاً مهماً لحماية أمن واستقرار كردستان والعراق. واتفق الجانبان على ضرورة زيادة مستوى التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والعراق وإقليم كردستان، لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات.

وفي الاجتماع الثاني مع القنصل العام لهولندا، تقدم قوباد طالباني بالشكر على تعاون ودعم الحكومة الهولندية في قطاعي الزراعة والسياحة، مشيراً إلى أن تدريب الفلاحين في كردستان ونقل التجربة الهولندية خلال السنوات الأخيرة كان له تأثير جيد في زيادة الإنتاج المحلي ورفع جودة المنتجات الزراعية. وفي هذا السياق، طالب نائب رئيس مجلس الوزراء، مع الإشارة إلى أهمية القطاع الزراعي لإقليم كردستان، بزيادة مستوى التعاون في المستقبل، وخاصة في مجال تطوير قدرات فلاحية كردستان.



ترحيب بافتتاح مركز التأشيرات التركية في السليمانية

استقبل نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، إيرمان توبجو، القنصل العام التركي في إقليم كردستان، وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها.

وخلال اللقاء الذي عُقد يوم الأربعاء (٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦)، عدّ قوباد طالباني افتتاح مركز منح التأشيرات التركية في السليمانية خطوة مهمة نحو تحسين العلاقات بين الجانبين، ولا سيما في المجالين التجاري والثقافي. واتفق الجانبان على ضرورة العمل المشترك لتسهيل الإجراءات أمام التجار والمستثمرين في إقليم كردستان وتركيا، بما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، ويدفع بها نحو مزيد من التطور والتقدم.



مؤتمر دولي أول للثورة الجديدة لشعب كردستان

انطلقت، الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، أعمال المؤتمر الدولي للثورة الجديدة في جنوبي كردستان (١٩٧٦-١٩٩١)، تحت شعار «الثورة الجديدة حوّلت المستحيل إلى حقيقة»، وذلك بالتعاون بين مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني وكلية العلوم الإنسانية في جامعة السليمانية.

وقال الدكتور يوسف كوران مسؤول مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني في كلمة القاها ببداية المراسيم: ان هذا المؤتمر مهم جداً للتعريف بالثورة الجديدة لشعب كردستان، التي قادها الاتحاد الوطني الكردستاني في جنوب كردستان.

واضاف: نحن هنا اليوم لمناقشة ودراسة جميع جوانب الثورة الجديدة لشعب كردستان، ومناقشة نتائجها، واوضاع الكورد بعد الثورة، كما يجب علينا مناقشة ماذا كان وضع الكورد اذا لم تندلع الثورة الجديدة؟، وهل كانت مكاسب اليوم ستحقق اذا لم تنطلق الثورة الجديدة؟.

واوضح: ان الثورة الجديدة لشعب كردستان اثمرت عن التجربة الديمقراطية في اقليم كردستان وحتى في العراق ايضا فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان له الدور الكبير والفاعل في بناء العراق الجديد.

وقال الدكتور يوسف كوران: يجب علينا تقييم نتائج الثورة ومكاسبها منذ العام ١٩٧٦ ولغاية العام ١٩٩١، ومانتج عنها من برلمان وحكومة وتجربة ديمقراطية.



مؤتمر الثورة الجديدة يوثق تاريخ النضال الكوردستاني

شهد تقديم أكثر من 56 بحثاً ودراسة تناولت جوانب متعددة من الثورة الجديدة

أكد لطيف نيروبي مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن انعقاد المؤتمر الدولي الأول للثورة الجديدة في السليمانية، يمثل خطوة تاريخية مهمة لتوثيق مرحلة مفصلية من نضال الشعب الكوردستاني، وتحويل أحداثها ومكاسبها إلى مادة علمية وأكاديمية متاحة أمام الأجيال الجديدة، مشيراً إلى أن بحثه المقدم في المؤتمر سلب الضوء على الدور المؤثر لإذاعة «صوت شعب كوردستان» في توعية الجماهير ومواجهة سياسات النظام السابق.

وقال لطيف نيروبي، في تصريح لإعلام الاتحاد الوطني، إن أهمية المؤتمر تنبع من تناوله مرحلة صعبة من تاريخ كوردستان، شهدت نضالات وتضحيات أسهمت في تحقيق مكاسب وطنية وسيادية، مبيناً أن جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالثورة ودراساتها وفق مناهج علمية يشكل أساساً مهماً لتعريف الأجيال الجديدة بمجرياتها ونتائجها.

وأضاف نيروبي، أن المؤتمر شهد تقديم أكثر من ٥٦ بحثاً ودراسة تناولت جوانب متعددة من الثورة الجديدة، استندت إلى معلومات وبيانات دقيقة ومناهج علمية، مؤكداً أن هذه النتائج البحثية ستتيح للجماهير والرأي العام الاطلاع على تاريخ الثورة بصورة موثقة.

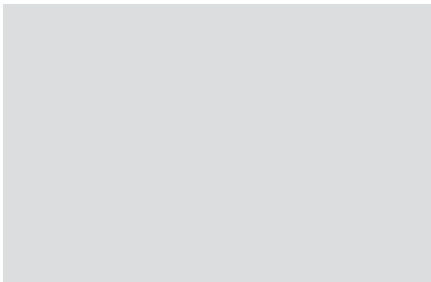
وفي ما يتعلق ببحثه، أوضح مسؤول بورد الإعلام، أنه تناول دور إذاعة «صوت شعب كوردستان»، التي رافقت الثورة لأكثر من ١٢ عاماً، مؤكداً أنها لم تقتصر على نقل أخبار الثورة ومكاسبها، بل تحولت إلى صوت معبر عنها وحلقة وصل بين قياداتها والجماهير، وبين قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني والتنظيمات السرية.

وبيّن أن الإذاعة اضطلعت بدور مهم في نشر الوعي القومي والوطني، وحشد الجماهير لمواجهة سياسات التعريب والتهجير والترحيل التي انتهجها النظام السابق، فضلاً عن إسهامها في توجيه الرأي العام وتعزيز ارتباط الجماهير بمسار الثورة.

وأشار إلى أن البحث استند إلى منهجين متكاملين؛ أولهما نوعي، من خلال إجراء مقابلات موسعة مع أشخاص عملوا في الإذاعة خلال سنوات النضال في الجبال، بمن فيهم المحررون والمترجمون والمذيعون، وثانيهما كمي، اعتمد على توثيق المعلومات وتحويلها إلى بيانات وأرقام، بالاستناد إلى استبيان شمل ١٠٠ مقاتل من البيشمركة القدامى وأعضاء في التنظيمات السرية للاتحاد الوطني الكوردستاني.

ولفت إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة رسالة الإذاعة ومحتواها، بما يشمل المواد التي بثتها خلال سنوات النضال والمنشورات التي وزعتها، والتي جرى أرشفتها لاحقاً، موضحاً أن النتائج الرقمية تؤكد فاعلية الإذاعة وتأثيرها في المجالات التي تناولها البحث.

وأكد نيروبي أن الإذاعة أدت دوراً مهماً في التمهيد لانتفاضة آذار، وتوعية الجماهير وحثها على التصدي للدكتاتورية، رغم التحديات الأمنية والعسكرية الكبيرة التي واجهتها، ولا سيما القصف المتكرر للمواقع التي كانت تبث منها، والمخاطر التي تعرض لها المواطنون الذين كانوا يستمعون إلى بثها في الأماكن العامة.





مؤسسة الرئيس جلال طالباني :

أهمية توظيف الإعلام الحديث للتعريف بفكر مام جلال

نظّمت مؤسسة الرئيس جلال طالباني، يوم الأربعاء (٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦)، ندوة فكرية بعنوان «توظيف أدبيات مام جلال في تقنيات الإعلام والسياسة الحديثة»، بمشاركة السفير الدكتور محمد صابر، رئيس المؤسسة، وعدد من الكتاب والأكاديميين، وذلك ضمن سلسلة ندواتها التخصصية.

وشهدت الندوة تقديم الكاتب والصحفي ستران عبد الله عرضاً تناول فيه نماذج من الكتابات المبكرة للرئيس مام جلال بشأن التعريف بالقضية الكردية في العراق، ولا سيما دراسته التي قدّمها في مؤتمر الاشتراكيين العرب بالجزائر عام ١٩٦٧، تحت عنوان «الاشتراكية والقضية القومية والمسألة الكردية في العراق».

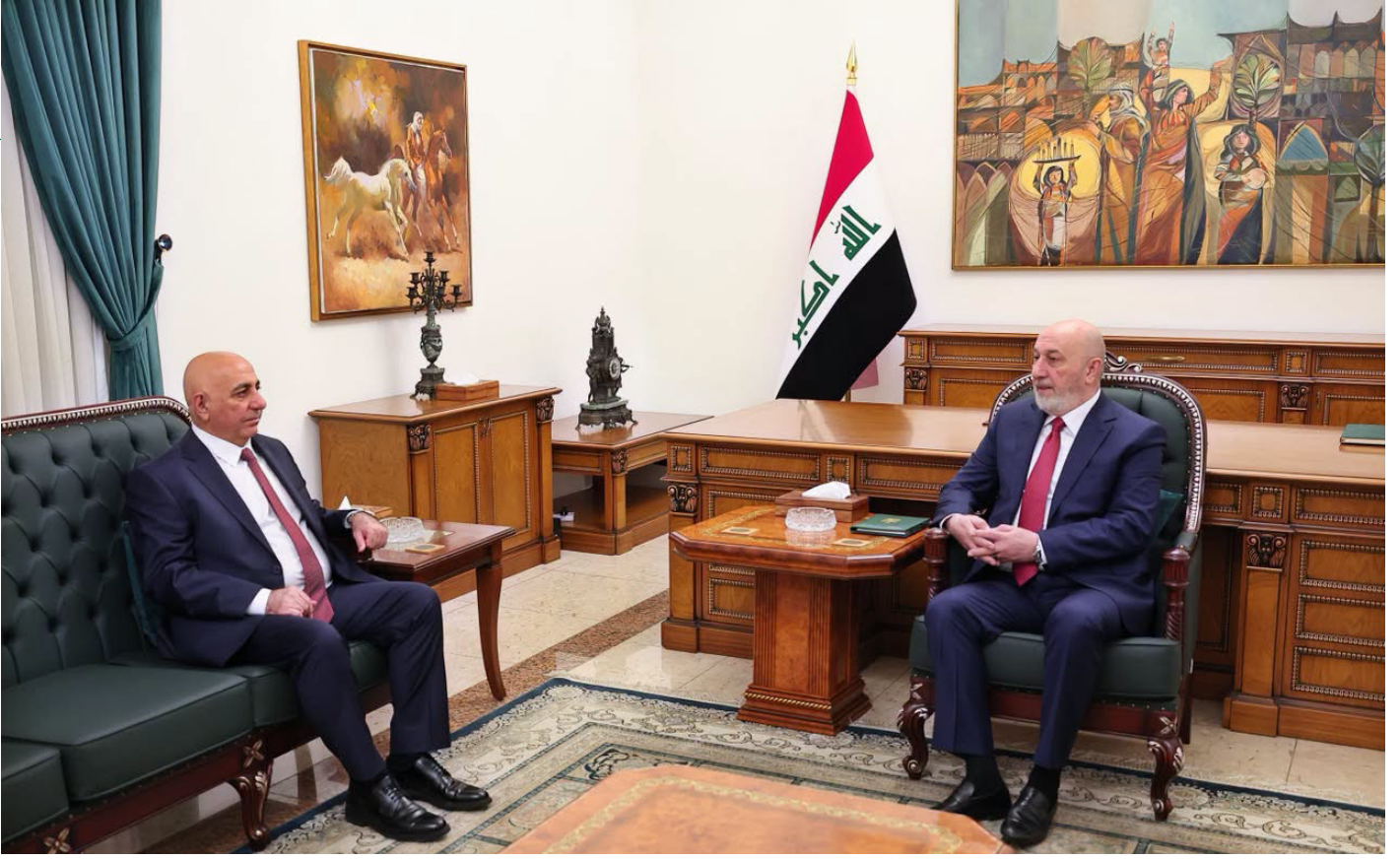
وسلّط العرض الضوء على رؤية مام جلال لمعالجة القضية الكردية في ضوء الفكر الاشتراكي والمدارس الفكرية المختلفة في العالم العربي، وما تميزت به كتاباته من تحليلات نظرية معمّقة ونقد متوازن وموضوعي لمواقف الحركات اليسارية والشيوعية والاشتراكية في البلدان العربية إزاء القضية الكردية.

وأكد المحاضر أهمية الانتقال من التناول العام لأدبيات مام جلال إلى دراسة مؤلفاته بصورة تفصيلية، ولا سيما كتاباته العربية المبكرة التي دعت إلى الحوار والتعايش والتفاهم بين الكورد والعرب، وحثّت الشعب العربي والقوى السياسية على التعامل مع القضية الكردية بروح من الحوار والتفاهم المشترك.

وأشار العرض إلى أن الأفكار والتحليلات الواردة في دراسة مام جلال المقدمة في مؤتمر الجزائر لا تزال تحتفظ بأهميتها، لما تتضمنه من رؤى يمكن الاستفادة منها في فهم العلاقات الكردية العربية في العراق وسوريا، مؤكداً ضرورة عدم الاكتفاء بنشر الأعمال الكاملة للرئيس مام جلال، بل إعداد دراسات معمّقة تتناول مؤلفاته وأفكاره كلاً على حدة.

كما شددت الندوة على أهمية توظيف تقنيات الإعلام الحديثة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الاتصال في التعريف بفكر مام جلال ورؤاه السياسية لدى الأجيال الكردية القادمة وشعوب الدول المجاورة، بما يسهم في إيصال هذا الإرث الفكري إلى شرائح أوسع والاستفادة منه في تطوير النقاشات السياسية والفكرية.

وفي ختام الندوة، شارك الحاضرون بآرائهم وملاحظاتهم بشأن سبل إثراء الموضوع والاستفادة من فكر مام جلال في توسيع آفاق تفكير النخبة السياسية الكردية إزاء القضية الكردية.



رئيس الجمهورية يشيد بدور جهاز زانياري في إقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس جهاز زانياري في إقليم كردستان السيد جلال شيخ ناجي.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع الأمنية في إقليم كردستان، ومناقشة سبل تعزيز الاستقرار ومواجهة التحديات الراهنة، حيث وبعد اشادة فخامته بدور جهاز زانياري الوطنية، أكد السيد الرئيس أهمية الحفاظ على أمن الحدود، وتوطيد التعاون والتنسيق الأمني بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ولا سيما في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، مشيراً إلى ضرورة تكامل الجهود وتبادل المعلومات بما يخدم المصالح الوطنية.

بدوره، استعرض السيد جلال شيخ ناجي أبرز مستجدات الملف الأمني في الإقليم، مؤكداً أهمية استمرار العمل المشترك وتكثيف الجهود لترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد. من جهة ثانية اجتمع السيد جلال الشيخ ناجي مسؤول وكالة الحماية والمعلومات/زانياري، الأربعاء ٢١/١٠/٢٠٢٦ في بغداد مع السيد قاسم الاعرجي المستشار الأمني لرئيس مجلس الوزراء العراقي.

وجرى خلال الاجتماع بحث التطورات الأمنية، والتأكيد على استمرار التنسيق الأمني والاستخباراتي بين المؤسسات الأمنية في إقليم كردستان والعراق، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الأمنية. كما شدد الجانبان على ضرورة مواصلة العمل المشترك وتعزيز مستوى التعاون بمختلف المجالات، في اطار حماية الأمن الوطني للبلاد وصون مصالحها العليا.



رئيس الجمهورية يشيد بدور الاتحادات النسوية في الدفاع عن حقوق المرأة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثامبيدي، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦ في بغداد، السيدة لاقه حكمت المشرفة العامة لاتحاد نساء كردستان (ژنان)، رئيسة مؤسسة فيم. وجرى، خلال اللقاء، بحث دور المرأة في المجتمع، وتعزيز حضورها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، بما يساهم في ترسيخ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، ودعم مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية وبناء المجتمع.

وأكد السيد الرئيس ضرورة دعم الجهود والمبادرات الرامية إلى تمكين المرأة، مشيداً بدور الاتحادات النسوية في الدفاع عن حقوق المرأة، وتطوير قدراتها، والإسهام في معالجة التحديات التي تواجهها.

بدورها، استعرضت السيدة لاقه حكمت أنشطة الاتحاد وبرامجه الهادفة إلى الارتقاء بواقع النساء، معربةً عن تقديرها لاهتمام فخامة رئيس الجمهورية بقضايا المرأة ودعم الجهود الرامية إلى صون حقوقها وتوسيع مشاركتها في مختلف الميادين.



لقاءات ومباحثات فخامة...

حوارات لتعزيز العلاقات الإقليمية وترسيخ الشراكة ودفع مسارات التنمية

تجسّد لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية الدكتور نزار ثاميدي، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦، تنوع مسارات العمل الرئاسي بين تعزيز العلاقات العراقية مع الدول الشقيقة، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري، ومتابعة الملفات الوطنية والتشريعية، إلى جانب الاهتمام بتطوير الخدمات المحلية والارتقاء بواقع المحافظات.

فعلى الصعيد الإقليمي، بحث فخامته مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني سبل توطيد العلاقات الأخوية بين العراق والأردن، وتوسيع التعاون في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار، فضلا عن تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والتحديات الإقليمية، والتأكيد على أهمية الحوار وخفض التصعيد وحماية أمن المنطقة واستقرارها. كما عكست الدعوة الرسمية التي وجهها العاهل الأردني إلى الرئيس نزار ثاميدي لزيارة المملكة الحرص المتبادل على مواصلة التنسيق وتعزيز التعاون بين البلدين.

وعلى الصعيد الداخلي، شملت لقاءات رئيس الجمهورية وزير الشباب والرياضة والسياحة والآثار، في إطار الاهتمام بتطوير السياسات والبرامج الموجهة للشباب، وتوسيع فرص مشاركتهم، والنهوض بالقطاع الرياضي، فضلا عن حماية الإرث الحضاري العراقي وتطوير المقومات السياحية والأثرية بما يعزز حضور العراق على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي سياق ترسيخ سيادة القانون ووصون حقوق المواطنين، تناول فخامته مع رئيس هيئة دعاوى الملكية الإجراءات

الكفيلة بحسم الدعاوى وفق الأطر القانونية، وتحقيق العدالة وإنصاف أصحاب الحقوق. كما بحث مع وفد كتلة بدر النيابية أولويات المرحلة التشريعية المقبلة، مشدداً على ضرورة أن تنطلق التشريعات من احتياجات المواطنين، وأن تسهم في تحسين الخدمات والظروف المعيشية، مع استمرار الحوار والتفاهم بين القوى السياسية لإنجاز الاستحقاقات الوطنية والدستورية.

وامتد الاهتمام الرئاسي إلى المستوى المحلي، من خلال تسليم مرسوم تعيين محافظ المثني الجديد، واستقبال محافظ الديوانية، والتأكيد على مسؤولية الحكومات المحلية في الارتقاء بالخدمات، ومتابعة المشاريع التنموية، واستثمار الإمكانات الزراعية والفرص الاستثمارية، بما يوسع فرص العمل ويحسن الواقع المعيشي لأبناء المحافظات. وتوثق هذه اللقاءات، بمجمل محاورها، تلاقي المسارات الدبلوماسية والوطنية والتنموية في جدول أعمال رئاسة الجمهورية؛ من توطيد علاقات العراق الخارجية والدفاع عن القضايا الإقليمية، إلى دعم المؤسسات الدستورية والقانونية، وتعزيز الحوار السياسي، ومتابعة متطلبات التنمية والخدمات. وهي ملفات تبرز تعدد مسؤوليات الموقع الرئاسي، وأهمية التنسيق بين مؤسسات الدولة والقوى السياسية والجهات المحلية لتحويل الأولويات الوطنية إلى خطوات عملية تستجيب لتطلعات المواطنين وتدعم استقرار العراق وتقدمه.

مباحثات مع العاهل الأردني

بحث فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، في اتصال هاتفي مع جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، الإثنين ١٩ تشرين الأول ٢٠٢٦، تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين، إضافة إلى تطورات الأوضاع في المنطقة.

وأكد السيد الرئيس، خلال المكالمات الهاتفية، تعزيز العلاقات بين جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، انطلاقاً من الروابط التاريخية والأواصر الأخوية التي تجمع الشعبين الشقيقين، وضرورة توسيع آفاق التعاون المشترك، ولا سيما في مجالات التبادل التجاري والطاقة وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم فرص التنمية والتقدم في البلدين.

كما تناول الاتصال الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أكد الجانبان ضرورة تحرك المجتمع الدولي بصورة فاعلة لوقف الاعتداءات والانتهاكات المتكررة، وتوفير الحماية للفلسطينيين وصون أرواح المدنيين، مجددين دعمهما لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

وحول تطورات الأوضاع في المنطقة، شدد فخامة رئيس الجمهورية وجلالة الملك على ضرورة تكثيف التنسيق والعمل على احتواء التوترات الإقليمية وخفض التصعيد، واعتماد الحوار والتفاهم سبيلاً لمعالجة الأزمات والخلافات، بما يحول دون اتساع دائرة الصراعات ويحفظ أمن المنطقة واستقرارها.

ووجه الملك عبد الله الثاني دعوة رسمية إلى الرئيس نزار ثاميدي لزيارة الأردن، مؤكداً موقف المملكة الداعم لأمن العراق واستقراره وسيادته، وحرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق في مختلف المجالات، بما يسهم في دعم السلام الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات المشتركة وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة إلى التنمية والازدهار.

مباحثات مع وزير الشباب والرياضة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ١٩ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير الشباب والرياضة الدكتور صفاء الكناني.

وفي مستهل اللقاء، بارك فخامته للدكتور الكناني انتخابه وزيراً للشباب والرياضة، متمنياً له التوفيق والسداد في أداء مهامه، وتحقيق تطلعات الشباب والارتقاء بالرياضة العراقية.

وأكد السيد الرئيس ضرورة أن تنعكس أولويات الوزارة على واقع الشباب العراقي، من خلال سياسات وبرامج تستجيب لتطلعاتهم، وتتيح لهم مساحة أوسع للمبادرة، إلى جانب تطوير القطاع الرياضي وتوفير مستلزمات النهوض به، بما يعزز قدرته على احتضان الطاقات الرياضية وتحقيق الإنجازات.

ويبين فخامته أهمية تنسيق وتكامل الجهود بين المؤسسات المعنية، ووضع خطط عملية تواكب احتياجات الشباب، وتنمي قدراتهم، وتوسع فرص مشاركتهم في مختلف المجالات.

من جانبه، استعرض السيد الوزير رؤيته لعمل الوزارة في المرحلة المقبلة، وأبرز الملفات التي تتصدر أولوياتها في المجالين الشبابي والرياضي، مثنياً اهتمام فخامة رئيس الجمهورية بهذا القطاع، وحرصه على دعم الجهود الرامية إلى تطويره والارتقاء بواقعه.

مباحثات مع وزير السياحة والآثار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ١٩ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير السياحة والآثار الدكتور علي عبد الهادي الدخيلي.

وبارك فخامته للسيد الدخيلي توليه مهام الوزارة، مؤكداً أهمية أن تشهد المرحلة المقبلة عملاً نوعياً في إدارة الملف السياحي والآثاري، يوازي ما يمتلكه العراق من ثراء حضاري وتنوع ثقافي، ويترجم هذه الإمكانيات إلى حضور ملموس على خارطة السياحة الإقليمية والدولية.

ودعا رئيس الجمهورية إلى اعتماد مقاربات حديثة في صيانة المواقع الأثرية والتعريف بها، وربطها بمسارات سياحية متكاملة تتيح للزائر اكتشاف عمق التجربة الحضارية العراقية وتنوعه، مشدداً على أهمية الموازنة بين حماية الموروث الأثري وتطوير النشاط السياحي، بما يحفظ القيمة التاريخية للمواقع ويمنحها حضوراً فاعلاً في الحياة الثقافية والاقتصادية.

من جانبه، أعرب السيد الوزير عن شكره وتقديره لاهتمام فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهاته، مؤكداً حرصه على تعزيز جهود إبراز المقومات السياحية والأثرية التي يزخر بها العراق، والتعريف بإرثه الحضاري العريق.

مباحثات مع رئيس هيئة دعاوى الملكية في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس هيئة دعاوى الملكية في العراق القاضي الدكتور علاء جواد حميد الساعدي والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، بحث الإجراءات المتخذة لحسم الدعاوى المعروضة أمام هيئة دعاوى الملكية، حيث أكد السيد الرئيس ضرورة التعامل مع الملفات المتعلقة بحقوق الملكية وفق الأطر القانونية المعتمدة، مشيراً إلى أهمية تحقيق العدالة وإنصاف أصحاب الحقوق، ومعالجة القضايا بما يضمن صون مصالح المواطنين ويعزز الثقة بالمؤسسات القضائية والقانونية.

من جانبه، قدم الدكتور علاء الساعدي عرضاً عن طبيعة عمل الهيئة وآليات النظر في الدعاوى المحالة إليها والسبل الكفيلة بتسريع حسمها وفقاً للقوانين النافذة.

استقبال وفد كتلة بدر النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد كتلة بدر النيابية.

وتناول اللقاء، الذي حضره عدد من أعضاء كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية، مستجدات الأوضاع العامة في البلاد، وأولويات المرحلة المقبلة على الصعيد التشريعي، حيث شدد فخامته على ضرورة أن تنطلق التشريعات من احتياجات المواطنين الفعلية، وأن تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين الظروف المعيشية. كما أكد فخامته أهمية استمرار الحوار بين القوى السياسية وتعزيز التفاهم بشأن القضايا الوطنية، بما يهيئ الأجواء المناسبة لإنجاز الاستحقاقات التشريعية وفق الأطر الدستورية.

من جانبهم، ثمن أعضاء الوفد جهود فخامة رئيس الجمهورية في ترسيخ التواصل بين القوى السياسية، مؤكداً حرصهم على المضي الفاعل في المسار التشريعي، وإقرار قوانين تلامس احتياجات المواطنين وتواكب متطلبات المرحلة.

استقبال المحافظ الجديد للمثنى

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ١٩ تشرين الأول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، السيد توفيق محمد عبود، وسلّمه مرسوم تعيينه محافظاً للمثنى.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء المحافظة، والعمل على تلبية احتياجاتهم، ومتابعة تنفيذ الخطط والمشاريع الخدمية والتنمية، بما يسهم في تحسين الواقع المعيشي وتعزيز فرص التنمية في المحافظة.

من جانبه، أعرب السيد توفيق محمد عبود عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية لحرصه على تطوير واقع المحافظات الى الأحسن، مؤكداً عزمه على أداء مهامه بما يخدم أبناء المثنى ويحقق تطلعاتهم.

استقبال محافظ الديوانية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، محافظ الديوانية السيد عباس الزاملي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، الذي حضرته عضو مجلس النواب السيدة زهراء الحجامي، وعضو مجلس محافظة الديوانية السيدة سندس الموسوي، أن تحمّل المسؤولية وخدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم واجب وطني وغاية سامية ينبغي أن تتصدر أولويات المسؤولين، مشدداً على ضرورة تكثيف جهود الحكومة المحلية للنهوض بالواقع الخدمي والتنموي للمحافظة.

وأشار فخامة الرئيس ثاميدي إلى أن محافظة الديوانية تمتلك مقومات زراعية وفرصاً استثمارية واعدة تتطلب توظيفها بالشكل الأمثل، ووضع الخطط الكفيلة بتحويلها إلى مشاريع تنمية تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين.

بدوره، استعرض محافظ الديوانية أبرز احتياجات المحافظة وأولويات العمل خلال المرحلة المقبلة، والجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع الخدمية، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية لتذليل العقبات وتسريع إنجاز المشاريع وفق الخطط المرسومة.

قضايا كردستانية



فرست عبدالرحمن مصطفى:

بافل جلال طالباني... حين يتحول إرث مام جلال إلى مشروع لإنقاذ كوردستان من الانحدار الأسود!

ليست القوة السياسية في ارتفاع الصوت ولا في استعراض النفوذ ولا في القدرة على جمع المناصب حول طاولة واحدة، بل في امتلاك عقل يعرف أين تقف بلاده وماذا ينتظر شعبه وكيف يحول الأزمات من ابواب للانهييار إلى فرص للنجاة. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة كلمة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في منتدى الشرق الأوسط ٢٠٢٦ (ميري) في أربيل، بوصفها أكثر من خطاب سياسي

عابر، إنها محاولة لطرح رؤية تتجاوز الحسابات الحزبية الضيقة وتضع مستقبل كردستان في مواجهة أسئلته المصيرية.

في لحظة يزداد فيها المشهد الكردستاني تعقيدا وتتراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتراجع ثقة المواطن بقدرة القوى الحاكمة على إنتاج حلول حقيقية، جاءت كلمة بافل جلال طالباني حاملة رسائل متعددة، أبرزها أن السياسة ليست لعبة انتظار وأن القيادة ليست امتيازا يمنح لمن يجلس في مقدمة المشهد، بل مسؤولية تاريخية تتطلب شجاعة الاعتراف بحقيقة الواقع والقدرة على التحرك قبل أن تتحول الأزمات إلى كوارث يصعب احتواؤها.

قوة الشخصية... أن تعرف ماذا تريد، لا أن تكتفي بما تملك!

ما لفت الانتباه في حديث بافل طالباني ليس مجرد تمسكه بموقف حزبي، بل الطريقة التي ربط بها مصالح الاتحاد الوطني بمصالح إقليم كردستان والعراق والمنطقة. فهو يتحدث عن علاقات دولية مع الولايات المتحدة وإيران وروسيا وبريطانيا، لكنه يرفض أن تكون هذه العلاقات مرادفا للتبعية ومؤكدا أن الاتحاد الوطني لم يكن تابعا لأحد ولن يكون.

وهنا تكمن إحدى دلالات الشخصية السياسية القوية، أن تبني علاقاتك مع القوى المؤثرة من دون أن تتنازل عن قرارك المستقل، وأن تدرك أن الجغرافيا السياسية لا تسمح للشعوب الصغيرة والمتوسطة بأن تعيش معزولة عن العالم، لكنها لا تفرض عليها أيضا أن تتحول إلى أدوات في أيدي الآخرين.

إن امتلاك قنوات الحوار مع أطراف متعارضة المصالح ليس ضعفا في الموقف بل قد يكون مصدرا للقوة إذا اقترن برؤية واضحة وإرادة مستقلة. وفي منطقة تتشابك فيها المصالح الأمريكية والإيرانية والتركية يصبح من الضروري أن يمتلك الكورد قيادة تعرف كيف تتحدث مع الجميع وكيف تمنع اختلاف الآخرين من التحول إلى ثمن يدفعه الشعب الكوردي.

وهذا هو جوهر التفكير السياسي الذي يحاول السيد بافل طالباني إظهاره، لا عداوات أبدية تغلق الأبواب ولا صداقات تمنح الآخرين حق الوصاية على القرار الكوردي، بل مصالح تدار بالعقل ومخاطر تواجه بالحوار وحقوق لا يجوز أن تضيع في سوق المساومات.

من ذاكرة مام جلال إلى واقعية بافل... إرث لا يقاس بالأسماء!

حين نتحدث عن بافل جلال طالباني لا يمكن فصل شخصيته السياسية عن الإرث الذي تركه الرئيس الراحل مام جلال، جلال طالباني الذي أدرك مبكرا أن القضية الكوردية لا يمكن أن تدار بالعاطفة وحدها ولا أن تحقق أهدافها بالانغلاق على الذات. فقد كان مام جلال سياسيا يعرف كيف يحول الخلاف إلى تفاوض والخصومة إلى فرصة للحوار، وكيف يجعل من العلاقات الإقليمية والدولية مساحة لحماية الحقوق الكوردية وتعزيز مكانة شعبه.

لقد ترك مام جلال للكورد مدرسة سياسية قوامها الواقعية والمرونة والحوار والتوازن بين الثوابت الوطنية

ومتطلبات السياسة. لم تكن علاقاته الواسعة مجرد صور تذكارية مع قادة العالم، بل كانت جزءاً من فلسفة سياسية ترى أن القضية العادلة تحتاج إلى من يحملها إلى طاولات القرار لا إلى من يكتفي بترديد شعاراتها أمام جمهوره.

ومن هنا يمكن النظر إلى إصرار بافل طالباني على إبقاء أبواب الحوار مفتوحة مع بغداد وأنقرة وطهران وواشنطن، وعلى تأكيد استقلالية القرار السياسي للاتحاد الوطني باعتباره امتداداً لمدرسة مام جلال، وإن كان لكل مرحلة رجالها وأدواتها وتحدياتها.

لكن الإرث السياسي الحقيقي لا ينتقل بالاسم وحده ولا بالقرابة وحدها، إنه يختبر بالقدرة على قراءة الزمن وبناء التحالفات وحماية مصالح الشعب واتخاذ القرارات الصعبة عندما تضيق الخيارات.

ولعل الرسالة الأهم هنا أن مام جلال لم يترك للكورد مجرد ذكرى رجل كبير بل ترك لهم درساً ينبغي ألا ينسوه، حين تعجز السياسة عن جمع المختلفين يصبح الشعب أول الخاسرين، وحين يتحول الحوار إلى جسر بين الخصوم تصبح المستحيلات السياسية قابلة للنقاش.

كوردستان لا تحتاج إلى انتصار حزب على حزب... بل إلى إنقاذ مشروع الوطن!

إن أكثر ما يثير القلق في واقع إقليم كوردستان ليس وجود الخلافات السياسية بحد ذاتها، فالاختلاف ظاهرة طبيعية في المجتمعات التي تتعدد فيها الأحزاب والمصالح والرؤى. إنما الخطر الحقيقي يكمن في استمرار الخلافات من دون حلول وفي تحول التنافس الحزبي إلى حالة استنزافٍ طويلة يدفع المواطن ثمنها من راتبه ومعيشته ومستقبله فالإقليم الذي امتلك في مراحل سابقة فرصاً سياسية واقتصادية مهمة، يجد نفسه اليوم أمام أسئلة صعبة تتعلق بتشكيل الحكومة وتوحيد القرار والاستقرار المالي والعلاقة مع بغداد ومستقبل الأجيال الشابة. وكلما طال أمد الانسداد السياسي تقلصت مساحة الأمل واتسعت المسافة بين المواطن ومؤسساته.

ومن هنا، فإن حديث السيد بافل طالباني عن إمكانية تشكيل الحكومة خلال فترة قصيرة إذا حلت المشكلات القائمة، وعن ضرورة استئناف المفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني يحمل رسالة تستحق التوقف عندها، ليست المشكلة دائماً في استحالة الاتفاق بل قد تكون في غياب الإرادة الكافية للوصول إليه.

والأهم من ذلك قوله إنه مستعد للتنازل عن حقوق حزبه لكنه ليس مستعداً للتنازل عن حقوق شعب كوردستان ومطالبه. هذه العبارة إذا تحولت إلى معيار عملي في التفاوض يمكن أن تشكل أساساً مهماً لأي تسوية سياسية جادة، لأن الحزب الذي يجعل مصالح المجتمع فوق مكاسبه الحزبية يقترب من معنى المسؤولية الوطنية، أما الحزب الذي يخلط بين حصته وحق الشعب فإنه يضع مستقبل الإقليم في دائرة الخطر.

إن كوردستان لا تحتاج إلى حكومة جديدة تحمل الوجوه القديمة والخلافات نفسها، ولا إلى اتفاق يوزع المناصب ثم يترك الأزمات في مكانها. إنها تحتاج إلى اتفاق يحدد المسؤوليات ويوحد المؤسسات ويضمن

انتظام الرواتب ويفتح أبواب العمل أمام الشباب ويعيد الثقة إلى المواطن، ويجعل موارد الإقليم في خدمة الناس لا في خدمة الصراعات السياسية.

وهنا ينبغي أن نكون واضحين، لا يكفي أن يعلن أي حزب استعدادة للاتفاق ولا أن يتهم خصمه بالتعطيل، المعيار الحقيقي هو ما يقدمه على طاولة التفاوض، وما يقبله من تنازلات متبادلة، وما ينجزه بعد الوصول إلى السلطة. فالتاريخ لا يحاسب السياسيين على جمال كلماتهم فقط بل على النتائج التي يتركونها خلفهم.

العراق القوي ليس خطرا على كردستان... بل فرصة لبناء كردستان قوية!

من الأفكار اللافتة في خطاب السيد بافل طالباني تأكيده أن المرحلة الحالية تختلف عن عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وأن عراقا قويا ومزدهرا يمكن أن يعني كردستان قوية ومزدهرة.

إنها قراءة سياسية تستحق النقاش، لأن بناء الإقليم لا يمكن أن يقوم على افتراض ضعف الدولة العراقية أو على انتظار أزمتها. فالعلاقة بين بغداد وأربيل ليست معركة صفرية ينبغي أن ينتصر فيها طرف ليخسر الآخر، بل شراكة دستورية ومصالح متبادلة يمكن أن تتحول إلى فرصة للتنمية والاستقرار إذا أديرت بعقلية الدولة لا بعقلية الغلبة.

إن قوة كردستان لا تقاس فقط بمدى استقلال قراراتها عن بغداد بل أيضا بقدرتها على انتزاع حقوقها الدستورية وتثبيت مكانتها الاتحادية وحماية خصوصيتها القومية وبناء اقتصاد قادر على تقليل الاعتماد على الأزمات المالية والسياسية.

والسياسي الذي يفهم هذه المعادلة يدرك أن المواجهة الدائمة ليست دليلا على الشجاعة كما أن التسوية ليست بالضرورة علامة على التراجع. الشجاعة الحقيقية هي أن تعرف متى تفاوض ومتى تتمسك بحقك وكيف تمنع الخلاف من التحول إلى خسارة مشتركة.

وفي هذا السياق، فإن دعوة السيد بافل طالباني إلى الاستفادة من العلاقات مع جميع القوى الإقليمية والدولية وإلى التعامل مع الملفات الأمنية عبر الحوار والدبلوماسية، تعكس إدراكا لطبيعة المرحلة الخطرة التي تمر بها المنطقة. غير أن نجاح هذه الرؤية يبقى مرتبطا بقدرتها على ترجمة العلاقات الخارجية إلى ضمانات ومكاسب فعلية لشعب كردستان، لا الاكتفاء بوجود علاقات جيدة على المستوى السياسي.

من روژئاڤا إلى بغداد... القضية الكردية أكبر من الحدود الحزبية!

لم يغفل السيد بافل طالباني عن الكورد في غربي كردستان وعن ضرورة مساعدتهم، كما تحدث عن الحوار مع تركيا وإيران لمعالجة الملفات العالقة. وهذه الإشارات تحمل أهمية تتجاوز حدود العلاقات الحزبية، لأنها تذكر بأن القضية الكردية رغم اختلاف ظروف أجزائها السياسية والجغرافية تظل مرتبطة بمصير شعب واحد تتفاوت تحدياته من دولة إلى أخرى.

إن دعم الكورد في روژئاڤا لا يكون بالشعارات وحدها بل بمواقف سياسية مسؤولة واتصالات فاعلة وتجنب تحويل معاناتهم إلى مادة للمزايدات الداخلية. كما أن التعامل مع تركيا وإيران يحتاج إلى توازن

دقيق يحمي الحقوق والمصالح الكردية ويمنع الانزلاق إلى صراعات لا يتحمل الشعب الكردي أثمانها. وهنا يعود إرث مام جلال إلى الواجهة مرة أخرى، إرث كان يرى أن القضية الكردية تحتاج إلى أفقٍ سياسي واسع وأن الانفتاح على الأطراف المختلفة ينبغي أن يكون وسيلة لحماية الحقوق لا ذريعة للتنازل عنها.

رسالة إلى الحزب الديمقراطي... هل نمتلك شجاعة الخروج من دائرة الخلاف؟

كانت الرسالة التي وجهها السيد بافل طالباني إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني من أبرز محاور كلمة سيادته، إذ أكد أن الاتحاد الوطني لا يريد الحكم من دون الحزب الديمقراطي وأنه لا يستطيع إدارة المرحلة بمفرده داعياً إلى استئناف الاجتماعات الرسمية بنية حسنة.

إن أهمية هذه الرسالة لا تكمن في بعدها الحزبي فحسب بل في اعترافها بحقيقة سياسية أساسية، لا يمكن لأي طرف أن يتجاهل الوزن السياسي والاجتماعي للطرف الآخر ولا يمكن للإقليم أن يبني استقراره على معادلة الإقصاء المتبادل.

فالاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي ليسا مجرد قوتين تتنافسان على المقاعد والحقائب الوزارية، إنهما طرفان رئيسيان في معادلة الحكم الكردستاني، وأي انسداد طويل بينهما ينعكس على مؤسسات الإقليم واقتصاده وعلاقته ببغداد ومستقبل مواطنيه.

لكن الحوار المطلوب ليس صورة جماعية بعد اجتماع ولا بياناً دبلوماسياً ينتهي بانتهاء المؤتمر الصحفي. المطلوب اتفاق واضح بشأن إدارة الحكم وتوزيع الصلاحيات وتوحيد المؤسسات وضمان الشراكة الحقيقية والابتعاد عن منطق احتكار القرار أو استخدام مؤسسات الإقليم لتصفية الحسابات الحزبية.

أما عبارة «أريد بندقية البرنو أيضاً» التي ختم بها السيد بافل رسالته، فتحمل بعداً رمزياً يستدعي التوقف عنده، فهي تستحضر ذاكرة نضالية مشتركة وتذكر بأن ما جمع القوى الكردية في مراحل صعبة لا ينبغي أن يضيع وسط صراعات السلطة. فالسلاح هنا في سياق العبارة يستدعي ذاكرة الجبال والتضحيات والرفاق ويطرح سؤالاً مؤلماً، كيف استطاع الكورد أن يجدوا طريقهم إلى التعاون في أحلك الظروف ثم يعجزون عن الاتفاق على إدارة وطنٍ دفعوا ثمنه باهظاً من أجل بنائه؟

إن استدعاء الذاكرة المشتركة لا يكفي وحده لصناعة المستقبل، لكنه قد يذكر المختلفين بأن بينهم تاريخاً ومسؤولية أكبر من خلافاتهم الراهنة.

الانحدار الأسود لا يوقفه خطاب قوي والتهديدات الفارغة... بل مشروع قوي!

إن كردستان اليوم لا تحتاج إلى مزيد من الوعود بل إلى قيادة تمتلك القدرة على تحويل الرؤية إلى برنامج والكلام إلى نتائج والعلاقات إلى مكاسب والخلافات إلى حلول. فالأزمة ليست سياسية فقط بل اقتصادية واجتماعية ونفسية أيضاً، إذ إن المواطن الذي ينتظر راتبه والشاب الذي يبحث عن فرصة عمل والمعلم الذي يواجه أعباء المعيشة والمتقاعد الذي يحاول تأمين احتياجات أسرته، لا

يستطيعون العيش على أمجاد الماضي أو انتظار نهاية الصراعات الحزبية. ومن هنا فإن قوة السيد بافل طالباني السياسية ينبغي أن تقاس بمدى قدرته على ترجمة مواقفه إلى خطوات ملموسة، دفع المفاوضات نحو اتفاق متوازن والدفاع عن حقوق الإقليم الدستورية والمساهمة في توحيد المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة ووضع احتياجات المواطن في مقدمة الأولويات. فالشخصية القيادية لا تختبر فقط عندما تتحدث أمام منتدى دولي بل عندما تجلس أمام خصمها السياسي وتقدم التنازلات اللازمة من أجل الوطن، وعندما تواجه جمهورها بالحقيقة، وعندما ترفض أن تكون مصلحة الحزب بديلاً عن مصلحة الشعب.

الخاتمة: مام جلال ترك مدرسة... فهل تتحول إلى مستقبل؟

إن قراءة كلمة السيد بافل جلال طالباني في منتدى ميربي تكشف عن محاولة لتقديم نفسه بوصفه سياسياً يدرك خطورة المرحلة ويؤمن بأن إنقاذ كردستان يبدأ من الحوار الداخلي، ويمر عبر علاقات متوازنة مع بغداد ودول المنطقة والعالم، وينتهي ببناء مؤسسات قوية قادرة على حماية حقوق الشعب ومصالحه.

وفي هذا السياق يمكن القول إن ما يحمله السيد بافل من أفكار ومواقف يلتقي مع جوانب جوهرية من الإرث السياسي لمام جلال، الاستقلالية في القرار والقدرة على الحوار وفهم التوازنات الإقليمية والإيمان بأن الخصومة السياسية لا ينبغي أن تلغي إمكان التفاهم. لكن الوفاء لمام جلال لا يتحقق بمجرد استحضار اسمه ولا برفع صورته ولا بترديد عباراته، بل بإعادة إحياء جوهر مدرسته في العمل السياسي وإثبات أن الحوار قادر على إنتاج الحلول وأن التوازن قادر على حماية الحقوق وأن السياسة يمكن أن تكون خدمة للشعب لا وسيلة لاستنزافه. لقد ترك مام جلال للكورد إرثاً سياسياً غنياً، لكن الإرث وحده لا ينقذ الأوطان إذا بقي حبيس الذاكرة. إنما يكتسب معناه عندما يتحول إلى فعل يومي وإلى قرارات شجاعة وإلى مؤسسات تحترم المواطن وتستجيب لمطالبه.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يواجه جميع القوى الكردستانية، هل نريد أن نكون ورثة تاريخ عظيم نتغنى به، أم صناع مستقبل يليق بتضحيات شعبنا؟

إن كردستان لا تزال تمتلك فرصة للخروج من هذا الانحدار لكنها لن تجد طريقها إلى النهوض عبر انتصار حزب على حزب أو عبر انتظار ضعف الآخرين، بل عبر شراكة سياسية حقيقية تجعل الوطن أكبر من الجميع.

فمام جلال ترك للكورد مدرسة في السياسة، والسيد بافل طالباني أمام اختبار تحويل هذا الإرث إلى مشروع إنقاذ.

والتاريخ لا يمنح أحدا شهادة النجاح مسبقاً، إنه ينتظر النتائج والشعب لم يعد يملك ترف الانتظار إلى الأبد.



عماد أحمد:

على ضفاف الزمن.. نخيل خانقين لا يزال صامدا

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوي

متنوعة، حيث تغطيها وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي صورة وصوت تلك المهرجانات، لتبعث الحماس والنشاط بين الناس لبعض الوقت، إنها أنشطة اجتماعية وثقافية وفولكلورية، يُجمع كلُّ منها الناس بطريقته الخاصة، وتفتح باباً أوسع للتعريف بالمدينة ومنتجاتها وتقاليدها بشكل أفضل.

لسنا بصدد التقليل من قيمة أيٍّ منها، لكن ما رأيته في خانقين كان يتسم بالعفوية والفيض التلقائي، وهو ما جذب انتباهي أكثر، المشاركة الواسعة للأهالي وذاك الحماس والدفء المرتسم على الوجوه، جعلت من المشهد أكثر روعة واستثناءً، وبحسب ما نُقل لي، لم يَرَ المهرجان شخصية نافذة أو صاحب سلطة، بل إن أهالي المدينة أنفسهم هم من تبنوا المهرجان والاحتفال، مما أضفى عليه جمالاً خاصاً ومضاعفاً.

في تلك المشاهد، كانت نظرة مني نحو التمور، وفكرة ترنو إلى الأشجار، تلك النخيل التي ضربت جذورها في أرض خانقين منذ سنوات طويلة، ورغم ما كابده من حرارة

كنت أتابع عبر وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد مهرجان التمور في خانقين، اغرورقت عيناى بالدموع، وجئت شفتاي، لكن عقلي وفكري انتعشا، قلت في داخلي: الدنيا لا تزال بخير، وأهل مدينتي ما زالوا يزدهرون ويحيون على أمل غدٍ مشرق.

أنا بطبيعتي لا أعرف التعصب الجغرافي ولا أؤمن به، لكنني أحب مدينتي خانقين وهي حاضرة دائماً في مخيلتي وفكري، أينما أكون، يمرّ نهر «ألوند» في أعماقي، وترافقني ظلال أشجار نخيلها، بعض الأماكن، حتى وإن ابتعدنا عنها، فهي لا تبتعد عنا.

في ذلك اليوم، ومن خلال الشاشة الصغيرة لهاتفي، رأيْتُ خانقين كبيرة، مدينةً التفت أهلها ببهجة حول ثمار أرضها، أصناف التمور المتنوعة كانت معروضة أمامهم، وعلم كوردستان يرفرف فوق رؤوسهم، والأزياء الكوردية تطبع ألوان الحياة على المشهد من كل جانب، بينما كانت الأيدي تتشابك بحرارة في حلقات الدبكة الكوردية.

منذ عدة سنوات، تُقام في كوردستان مهرجانات

أظهرت خانقين جوهرها بأهلها الأصليين وبقدرتها على صنع لحظة فرح جماعي

معه ذكريات الأجيال، والناس بلغتهم، بأزيائهم، بألحانهم وفرحهم، يجسّدون كوردستانية مدينتهم أمام الجميع. في ذلك اليوم، أظهرت خانقين جوهرها، بأهلها الأصليين، بإنتاج أرضها، وبقدرتها على صنع لحظة فرح يشترك فيها الجميع، إشادتي وإعجابي بهذا المهرجان نبعا من ذاك المشهد، المشهد الذي لا يمكنني إنكاره.

والأهم من ذلك كله، كان المشهد الأمني والاجتماعي للمدينة خلال أيام المهرجان، حيث اجتمع كل أهالي خانقين، كورداً وعرباً وتوركماناً، شبيعة وسنة وكاكائيون، نساء ورجال، كبار وصغار، في أجواء من الفرح والإخاء، كجداول ماء تتجمع لترتفد في «ألوند» وتغدو نهراً واحداً. وضعت هاتفي جانباً، لكن المشهد ظل شاخصاً أمام عيني، تلك الأيدي التي تشابكت في الدبكة، وتلك الوجوه التي أشرقت بالفرح، وتلك التمور التي هي جود أرض مدينتي، قلتُ في سرّي: خانقين لا تزال تعبر عن ذاتها، أشجار النخيل لا تزال صامدة، لذا يجب أن يصبح فرحنا اليوم ركيزةً لحمايتها في الغد.

وحول تمسك أهل خانقين بمدينتهم والدفاع عنها، كان الرئيس «مام جلال» يروي حكاية ويقول: في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦١، وفي عهد حكومة عبد الكريم قاسم، أصبح «عادل جلال» وزيراً للزراعة في العراق وكان والده (الحاج جلال) يعمل في الفلاحة والبساتين، وأراد في تلك الأيام السيطرة على بعض البساتين المحيطة ببستانه، على إثر ذلك، نظم أصحاب البساتين والمزارعون في خانقين تظاهرة أمام وزارة الدفاع في بغداد، وكانوا يهتفون: «عبد الكريم بطلنا، الحاج جلال ألتهمننا/أي سلب اراضيها».

ونحن نقول في وقتنا هذا، يحق لمزارعي وفلاحي خانقين أن يتوجهوا إلى المنطقة الخضراء ويهتفون: «علي الزيدي بطلنا، الجفاف التهمننا/ أي سلب الجفاف زراعتنا».

وقبل أن أختتم هذا المقال، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان القلبي لكل من نظم ونسق هذا المهرجان الرائع والجميل، كثر الله من أمثالهم.

وعطش وأيام قاسية، إلا أنها ظلت تجود بثمارها. التمر بالنسبة لنا هو طعم البيت والبستان والطفولة، ومع ذاك المذاق، تتداعى إلى أذهاننا يداً قدمت لنا ثمرة، ويتراءى لنا وجهٌ جلس معنا يوماً تحت ظل شجرة. في مخيلتي، كنتُ أجلس تحت ظل نخلة دار «عباس غزال» في «جلوه» وكان صديقي القديم «حميد أكبر»، العضو في تنظيم «النسر الأحمر»، يجلس إلى جوارِي. التفت نحو نهر ألوند وقال: «تخال أن خانقين قد عادت شابة من جديد!»

قلتُ: «أهلها قلوبهم معلقةً بمدينتهم دائماً، وقد أهدوها الفرح اليوم.»
التقط ثمرةً وقال: «كيف نحافظ على هذا المذاق للأجيال من بعدنا؟

أجبتُه: «بأن نحمي شجرتها، هذا الاحتفال والفرح سينتهيان اليوم، لكن النخلة ستحتاج إلى الماء والرعاية غداً أيضاً.» نظر إلى حلقة الدبكة وقال: «ليت هذه الأيدي التي تشابكت اليوم، تتكاثر غداً لحماية البساتين معاً.»
لذلك، يجب أن تصل بهجة المهرجان وفرحته إلى داخل البساتين أيضاً، يتوجب إنقاذ أشجار النخيل من الهلاك، وإيصال المياه إليها، وخدمة البساتين وحمايتها، وتقديم الدعم لمن يرعونها، هذه مسؤولية وطنية وكوردستانية. إن كنا نفخر بتمرها اليوم، فعلياً أن نفكر في غدٍ أشجارها.

إن رؤية علم كوردستان والأزياء الكوردية والدبكات في خانقين تحمل دلالة عميقة ووطنية، ففي تشابك أيدي الناس وخطوات رقصاتهم، كان ارتباطهم بأرضهم وهويتهم يتجلى بوضوح، ينساب «ألوند» في قلب هذه المدينة حاملاً

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



زهير كاظم عبود :

مجلس الاتحاد والمسار الدستوري

٢ - المحافظات التي لم تنتظم بإقليم.
ووفقا لهذا النص تكون السلطة التشريعية في
العراق متشكلة من مجلسين يختصان بالتشريع كل
وفق اختصاصه، حيث أشار الدستور في المادة (٤٨) منه

بموجب أحكام الدستور العراقي ووفقا لأحكام المادة
(٦٥) منه يصار إلى إنشاء مجلس تشريعي تحت اسم
(مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن كل من:
١ - الأقاليم.

تشريع القوانين ويمكن أن يكون معينا للمجلس، ولما يحيله عليه المجلس من قضايا تشريعية تتطلب التوسع في الرأي وتكوين صورة متكاملة عن شكل القانون التشريعي الذي يريد مجلس النواب إصداره.

الدستور أشار إلى أن تنظيم عمل مجلس الاتحاد وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق بالعمل فيه وفقا لقانون يصدره مجلس النواب لاحقا، فإن ذلك لن يخرج عن الإطار العام للشروط الموضوعية لعضو مجلس الاتحاد، الذي ينبغي أن يكون ممثلا لإقليمه أو للمحافظة التي لم تنتظم بإقليم، بالإضافة إلى شهادة أكاديمية لا تقل عن البكالوريوس على الأقل، واشتراط سن معينة من العمر تؤهله لأن يتبوأ مثل هذه العضوية في مجلس يكون ظهيرا لمجلس النواب في تكوين السلطة التشريعية، بالإضافة إلى ضرورة توفر الخبرة والدراسة بهذا العمل مع توفر الشروط التي نص عليها قانون الترشيح لمجلس النواب

سيكون مجلس الاتحاد دقيقا في معالجة توزيع الموارد بين الحكومة والأقاليم والمحافظات

على مرشح مجلس الاتحاد. إن من أهم اختصاصات المجلس اقتراح مشاريع القوانين التي تتم دراستها وتمحيصها وإحالتها على مجلس النواب لإقرارها، وجميع تلك القوانين تتعلق بآلية عمل الأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم بإقليم، ومن الطبيعي أن تكون لتلك المشاريع أهمية واهتمام في مجلس النواب بعد دراستها ومناقشتها من قبل مجلس الاتحاد.

المشرع العراقي أخذ بالنظام الفيدرالي واعتمد مبدأ الفصل بين السلطات في ممارسة الاختصاصات والمهام بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ووسع من مجال السلطة التشريعية حيث لم يقصرها

إلى أن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومن مجلس الاتحاد. ووفق هذا النص سيكون هناك مجلسان: الأول مجلس النواب الذي عرفناه خلال الفترة الماضية، وهناك أيضا سيكون مجلس الاتحاد.

هذا المجلس يتم تنظيمه وتكوينه واختصاصاته وشروط العضوية فيه، وكل ما يتعلق بالعمل فيه بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، غير أن نص المادة (١٣٧) من الدستور أجلت العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد أينما وردت في الدستور، وهذا التأجيل (مؤقت) مقرون بصور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين، وبعد انتهاء الدورة الأولى للمجلس بعد نفاذ الدستور. ووفقا لنص المادة (٦٥) المشار إليه أعلاه،

فإن السلطة التشريعية في العراق ستكون متشكلة من مجموع أعضاء مجلس النواب ومن مجموع أعضاء مجلس الاتحاد، في حال صدور قرار بإنهاء تأجيله من مجلس النواب

بالشكلية التي حددها النص، ووفقا لهذا فإن مجلس النواب هو الممثل الدستوري للشعب حيث يتم اختيار أعضائه بالاستفتاء الحر والمباشر.

ومجلس الاتحاد هو الممثل الدستوري للأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم بإقليم، وحدد الدستور عدد أعضاء مجلس النواب بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف مواطن، ومن الممكن زيادة العدد وفقا لنسبة زيادة السكان والأخذ بعين الاعتبار المكونات الأخرى للشعب، بينما لم يحدد الدستور عدد أعضاء المجلس الاتحادي، وترك أمر ذلك إلى القانون الذي سيسنه أعضاء مجلس النواب بأغلبية الثلثين حسبما أشارت له المادة (٦٥) من الدستور. ومجلس الاتحاد رافد آخر مع مجلس النواب في

مهامه التشريعية، ومن خلال هذه النقطة ينبغي الارتقاء بمستوى عضو مجلس الاتحاد، وهذا الأمر ينسحب على مسار العمل التشريعي في المستقبل من خلال مبادئ المساواة بين أطراف الفيدرالية سواء منها الأقاليم أو المحافظات التي لم تنتظم بإقليم، وتفعيل مجلس الاتحاد على الأسس الدستورية يحقق التوازن الدستوري في تمثيل الأقاليم والمحافظات وباقي مكونات الشعب، ويساهم في تحسين التشريع الاتحادي وتقوية وحدة الدولة، وعضو مجلس الاتحاد عضو تشريعي يمتلك القدرة على دراسة القوانين وتقييمها، وقيمة مجلس الاتحاد لا تقاس بعدد أعضائه إنما بقدرته الفعلية على حماية التوازن الاتحادي وتغليب المصالح العامة

في التشريع.

وسيكون مجلس الاتحاد وحسب اختصاصاته التي يحددها القانون دقيقاً في معالجة توزيع الموارد بين الحكومة

الاتحادية والأقاليم والمحافظات، ودوره الفاعل في السياسات التنموية والصلاحيات الإدارية، والعلاقة المالية، ومعالجة الخلافات من خلال المؤسسات الدستورية بدلا من تركها رهينة المساومات السياسية أو الصراعات بين الحكومات المحلية والاتحادية، ولهذا نجد الحاجة الملحة لتشريع قانون متكامل لمجلس الاتحاد، يتم فيه تحديد تكوين المجلس وعدد أعضائه واختصاصاته ليكون الضمانة الحقيقية للمحافظات والأقاليم، وتحديد دوره في التشريعات ومعالجة الخلافات الدستورية، وعلى أن يتم تعزيز الكفاءة المهنية للأعضاء من خلال الإلمام بالقانون الدستوري والإدارة العامة والاقتصاد والخبرة السياسية.

دور فاعل في السياسات التنموية والصلاحيات الإدارية، والعلاقة المالية، ومعالجة الخلافات

ويحصرها في مجلس النواب، إنما اعتمد نظام مجلس النواب زائداً لمجلس الاتحاد في تكوين السلطة التشريعية. غير أن تأجيل العمل فيه جعل من الدورة الأولى لمجلس النواب حالة استثنائية، مثلها مثل مجلس الرئاسة الذي حل محل تعبير (رئيس الجمهورية)، على أن يعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ الدستور. والمتمتع في نص المادة (٦٥) من الدستور يلاحظ أن مجلس الاتحاد يعد مجلساً تشريعياً وليس مجلساً استشارياً أو ملحقاً لمجلس النواب؛ لأن مجلس الاتحاد بالإضافة إلى مجلس النواب يشكلان السلطة التشريعية، وهي إحدى السلطات الثلاث التي تتشكل منها السلطة الاتحادية، كما أنه

يتمتع بالصلاحيات والاختصاصات التي ترد في قانونه، والتي لا تقل أهمية عن مهام مجلس النواب، وقد تكون لجنة تعديل الدستور التفتت إلى

هذه الناحية عند قراءتها للنصوص الدستورية، وبعد أن اطلعت على ملاحظات القانونيين والمختصين بالدراسات الدستورية.

إن مشروعات القوانين للأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم ضمن إقليم ستكون محل نظر المجلسين بالنظر لوجود مشتركات عديدة تضمهما، بالإضافة إلى مهمتهما التشريعية الوطنية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى إصلاح القوانين ومتابعة الخراب القانوني الذي انتشر طيلة الزمن السابق.

ومراجعة للنصوص الدستورية الخاصة بإنشاء مجلس الاتحاد ندرك أهمية المجلس المذكور الذي اعتبره الدستور يرتقي لمستوى مجلس النواب في



أ.د. عامر حسن فياض:

كيف ومتى يقود العراق المنطقة؟

بلدان محيطه الإقليمي والدولي خارجيا. وهذه العافية ستأتي عندما يتم الترابط بين سيادة الداخل والخارج، أي عند انتزاع السيادة باحتكار الدولة للقوة الشرعية داخليا وتكامل السيادة خارجيا عندها تكون أطروحة (العراق وسيطا ومقبولا وفاعلا) عملا من الأعمال السيادية . وفي السياق نفسه لا يمكن تلمس توجه سياسي داخلي وخارجي رشيد لأي بلد من بلدان الأرض دون أن يكون رحمه معافى، وهذا التعافي سيتحقق عندما يصبح العراق دولة وليس كيانا أو كيانات سياسية في محيطه الوطني أولا ثم في محيطه الإقليمي والدولي ثانيا. بمعنى أدق أن عافية الداخل تتحقق عندما تكون شرعية السلطة قائمة على ركيزتين هما ركيزة الانتخابات

في عالم مضطرب وفي محيط إقليمي ودولي تنتمر فيه قوى الرأسمالية المتوحشة يراد فيه لشعوب العالم أن تعيش محكومة بنظام الفوضى والاختلال الداخلي أو بنظام التفاهة، الذي لا يرتجى منه غير القبول بالتبعية والعيش في العدمية الوطنية والاخلاقية السياسية، وأن فهم العالم بهذه المواصفات يسوقنا إلى التفكير بكيفيات تجعل للعراق مكانة تليق به ويستحقها بجدارة في محيطه الإقليمي والدولي فكيف السبيل إلى هذه المكانة؟ وما هي متطلبات أن يصبح للعراق مكانة مقبولة وفاعلة في محيطه الإقليمي والدولي؟. تفيد أول المتطلبات ضرورة فهم أن عافية دواخل العراق تجعل منه موضع ثقة عند مواطنيه داخليا وعند

لتأدية مهامهم وواجباتهم المنصوص عليها في الدستور والقوانين والأنظمة والتعليمات .

وفي سياق هذا التوجه فإن النهج المطلوب في السياسة الخارجية ينبغي أن يتمثل بالنهج الوظيفي، الأمر الذي يقتضي تجنب اعتماد النهج الايديولوجي والعقائدي في ميدان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وعلى وفق هذا النهج يقتضي أن ينظر العراق إلى الآخر الإقليمي والدولي على وفق مصالحه وليس وفق مصالح خصم الآخر. بمعنى مثلاً ألا ينظر إلى إيران بالعين الأمريكية ولا ينظر لأمريكا بالعين الإيرانية، كما أن النظر العراقي هكذا للآخر الإقليمي والدولي، سيؤدي إلى تعزيز المسار

العراقي في الحرص على أن يكون العراق جغرافية حوار وتعاون وليس جغرافية صراعات وتصفية حسابات بين الخصوم الإقليميين والدوليين على أرضه .

ويرافق ما تقدم

فإن هذا النهج يجعل العراق ينأى بنفسه عن كل ما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وعن كل ما يتعارض مع الثوابت الوطنية، متجنباً الانخراط في الصراعات الإقليمية والدولية من جهة ومندفعاً للحضور وعدم القطيعة مع الآخر في كل مجالات التعاون من جهة أخرى . إن كل ما تقدم من متطلبات تخص الجواب عن كيف يقود العراق المنطقة؟ اما متى يقود العراق المنطقة؟ فهذا أمر نتلمس معالمه عندما تنجز هذه الكيفيات على يد (اسطوات سياسة) يدركون أن تقزيم عيوبهم يمنع تغول عيوب الآخر المحلي والإقليمي والدولي في بلادنا .

المتواصلة وركيزة المنجزات المستدامة.

وعندما يتخلص العراق من شخصنة المؤسسات وتنصيب الاشخاص وصولاً إلى مأسسة المناصب وتنصيب المؤسسات، وعندما يتخلص ساسة العراق من أوهام (خطر الدستور) وصولاً إلى حقيقة (أن الدستور في خطر إن لم يحترم)، وعندما يغادرون سيئة الاستقواء بالأجنبي وصولاً إلى سياسة الاستقواء ببعض الحميدة .

اما متطلبات وصول العراق إلى مكانة على المستوى الإقليمي والدولي فهي كثيرة وفي مقدمتها الحرص على أن يكون الخطاب السياسي الخارجي خطاباً

موحداً بصفته خطاب الدولة ومؤسساتها المختصة بالشأن الخارجي وليس خطاباً مشتتاً مبعثراً. عندها فان وحدة الخطاب السياسي الخارجي سيخرج الأطروحة (العراق وسيطا مقبولا

وفاعلاً) من دائرة الاستحقاقات المكوناتية الجهوية الضيقة القابلة للخلاف والاختلاف وادخالها في دائرة الاستحقاقات الوطنية الثابتة غير القابلة للخلاف والاختلاف.

كما أن توحيد الخطاب السياسي الخارجي للعراق يتطلب الاكتفاء بنطاق رسمي واحد للسياسة الخارجية، ويتطلب عملاً منسجماً بين وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب على وفق معادلة (كسب الاصدقاء وتحبيد الخصوم على المستويين الإقليمي والدولي) من اجل (العراق أولاً) على أن يعود الآخرون (وزراء ونواب ومحافظون ورؤساء كتل وغيرهم من المسؤولين) للانشغال بأعمالهم والتفرغ

متطلبات وصول العراق إلى مكانة على المستوى الإقليمي والدولي كثيرة



محمد حسن الساعدي:

العراق والخليج.. نهر المنعطفات بين القطيعة والانفتاح

أساسي للعراق، إدراكاً منها أن سقوط بغداد آنذاك كان سيعني تمدد الثورة الإيرانية إلى عمق الخليج. لكن هذا الدعم لم يكن بلا حساب، فقد ترك آثاراً على طبيعة العلاقة، إذ شعر العراق أنه قدّم نفسه كدرع للأمن الخليجي دون أن يحصد ما يكفي من الاعتراف بدوره القيادي.

ثم جاءت أزمة غزو الكويت لتشكّل الانكسار الأعظم في هذه العلاقة، حيث تحولت دول الخليج إلى جبهة واحدة ضد العراق، وشاركت في الحرب لإخراجه من الكويت، لتدخل العلاقة مرحلة قطيعة طويلة امتدت طوال التسعينيات.

بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، دخلت العلاقة منعطفًا

العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي مرت بمسار طويل ومعقد يشبه رحلة في صحراء مليئة بالمنعطفات والرياح المتغيرة، فهي لم تكن يومًا علاقة مستقرة، بل ظلت تتأرجح بين لحظات الدعم والتقارب وبين فترات القطيعة والشكوك. منذ سبعينيات القرن الماضي، حين كان العراق يسعى إلى دور قيادي في النظام العربي، وجد نفسه في مواجهة تنافس مع بعض دول الخليج التي رأت في صعوده تهديدًا لمعادلاتها التقليدية. ومع ذلك، ظل العراق جزءًا من المنظومة العربية، يشارك في القمم ويطرح رؤيته حول الأمن الإقليمي.

المنعطف الأكبر جاء مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، حيث تحولت دول الخليج العربي إلى داعم

الداخلية، كما يعكس إدراكًا خليجيًا بأن العراق المستقر هو عنصر أساسي في أمن الخليج.

ومع ذلك، يبقى هذا المسار مفتوحًا على احتمالات متعددة، فالعلاقة العراقية الخليجية محكومة بمعادلة دقيقة بين التاريخ المثلث بالتوترات، والجغرافيا التي تفرض التداخل، والمصالح التي تفرض التعاون، وبين النفوذ الإقليمي الذي يضغط على بغداد ويثير قلق الخليج. لذلك فإن مستقبل هذه العلاقة سيتوقف على قدرة العراق على ترسيخ استقلالية قراره السياسي، وقدرة دول الخليج على تجاوز هواجس الماضي والنظر إلى العراق كشريك لا كتهديد، إذ إن هذه العلاقة أشبه بنهر متعرج يمر بين ضفاف متقابلة؛ أحيانًا يقترب وأحيانًا يبتعد، لكنه في النهاية يظل يجري في مجرى واحد، هو مجرى المصير المشترك للأمن العربي والخليجي.

إن قراءة هذا المسار تكشف أن العلاقة بين العراق ودول الخليج ليست مجرد توازنات سياسية، بل هي انعكاس لتاريخ طويل من التداخل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فالعراق، بعمقه الحضاري والجغرافي، لا يمكن عزله عن الخليج، والخليج، بموارده وموقعه، لا يمكنه تجاهل العراق. لذلك فإن كل منعطف جديد في هذه العلاقة ليس سوى فصل آخر في قصة طويلة لم تصل بعد إلى نهايتها، لكنها تظل قصة محكومة بوعي متجدد بأن المصير المشترك أقوى من الانقسامات، وأن الأمن الإقليمي لا يكتمل إلا بتكامل العراق والخليج في رؤية واحدة تتجاوز الماضي وتفتح الطريق نحو مستقبل أكثر استقرارًا.

جديدًا أكثر تعقيدًا، فبعض دول الخليج نظرت بقلق إلى العراق الجديد الذي بدا وكأنه يفتح أبوابه لنفوذ إيراني متزايد، بينما كان العراق يحاول إعادة بناء دولته وسط انقسامات داخلية وصراع على الهوية السياسية. هذا القلق الخليجي انعكس في برود العلاقات الرسمية، وفي تحفظ على الانفتاح الاقتصادي والسياسي، لكن في المقابل لم تنقطع الخيوط تمامًا، إذ بقيت هناك محاولات محدودة للتواصل عبر القمم العربية أو المبادرات الثنائية.

وجدت دول الخليج نفسها أمام واقع جديد، فمع تصاعد خطر الإرهاب بعد عام ٢٠١٤، أصبح العراق، الذي يقاتل تنظيم داعش، شريكًا ضروريًا في معركة الأمن الإقليمي. وهنا بدأت بعض الجسور تعود تدريجيًا، وظهرت زيارات رسمية، وفتحت سفارات، وأطلقت

مشاريع اقتصادية صغيرة، لكنها لم تصل إلى مستوى شراكة استراتيجية كاملة؛ لأن هواجس النفوذ الإيراني بقيت حاضرة في ذهن الخليجي. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة شكلت بداية لإعادة التفكير في العراق كفاعل لا يمكن تجاهزه.

المسار أخذ منحى أكثر انفتاحًا في السنوات الأخيرة، خاصة مع محاولات العراق أن يقدم نفسه كجسر لا كساحة صراع بين إيران ودول الخليج. فشهدنا زيارات متبادلة، واتفاقيات اقتصادية، ومؤتمرات إقليمية تستضيفها بغداد لتأكيد دورها كوسيط. هذا الانفتاح يعكس إدراكًا عراقيًا بأن استعادة التوازن في علاقاته العربية والخليجية هي شرط لاستعادة عافيته

المنعطف الأكبر جاء مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية

المرصد التركي و الملف الكردي



باكرهان: ضرورة تعزيز الوحدة الكردية والحوار لمواجهة أزمات المنطقة

*المرصد-خاص/فريق الرصد والمتابعة

أكد الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر باكرهان، أهمية تعزيز الحوار والوحدة بين الأطراف الكردية في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على ضرورة الانتقال من اللقاءات والرسائل السياسية إلى خطوات عملية تعزز التعاون الكردي وتدعم السلام والاستقرار في المنطقة. وخلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٦ ، قيم باكرهان المباحثات التي أجراها على هامش منتدى ميّزي في إقليم كردستان، موضحاً أنه التقى نيجيرفان بارزاني وبافل طالباني وقوباد طالباني ومظلوم عبيدي وإلهام أحمد، حيث جرى بحث أوضاع المنطقة والعملية السياسية الجارية في تركيا.

وأشار إلى أن اللقاءات والصورة المشتركة للأطراف الكردية تمثل خطوة مهمة لتقليص المسافات وتعزيز التقارب، لكنه شدد على أن ذلك لا يكفي دون إرساء أسس دبلوماسية وسياسية واجتماعية متينة للوحدة الكردية، مؤكداً أن نجاح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي في تركيا سينعكس إيجاباً على روج آفا وإقليم كردستان والمنطقة بأكملها.

وفيما يتعلق بالأوضاع في إيران وشرق كردستان، قال باكرهان إن الحوار بين الأطراف يمثل فرصة مهمة لتجاوز الأزمات، داعياً إلى إنشاء طاولة للحل تفضي إلى تسوية دائمة، والاعتراف باللغتين والهوية الكرديتين، معتبراً أن ضمان حقوق الكرد من شأنه تعزيز استقرار إيران وقدرتها على مواجهة التدخلات الخارجية. وفي الشأن التركي، طالب باكرهان السلطات بالانتقال إلى خطوات عملية لدفع عملية السلام إلى الأمام، مشيراً إلى أن قيادة الحركة اتخذت خطوات مهمة، وأن استمرار الانتظار يهدد بإهدار فرصة تاريخية لتحقيق السلام.

وتساءل عن موعد توفير الظروف التي تتيح للقائد عبد الله أوجلان العمل بحرية والتحدث إلى الرأي العام، والإفراج عن المعتقلين وعودة الموجودين في المنفى والجبال، إلى جانب إطلاق سراح المعتقلين المرضى الذين يعانون من عدم تلقي العلاج. كما دعا إلى إنهاء قضية الوكلاء واتخاذ خطوات ديمقراطية تزيل العقبات أمام حرية الفكر.

وشدد باكرهان على ضرورة أن تبدأ الهيئة المعنية بتنفيذ عملية إلقاء السلاح عملها فوراً، مؤكداً أن عبد الله أوجلان هو المفاوض الرئيسي في هذه العملية، وأن كل يوم يمر دون اتخاذ خطوات ملموسة يمثل خسارة لجهود السلام. ودعا البرلمان إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لدفع العملية نحو نتائج عملية. وفي سياق آخر، انتقد باكرهان ما وصفه بسياسات التضييق والرقابة على وسائل الإعلام والمعارضة، مشيراً إلى تعيين وكيل على قناة «Halk TV»، والاستيلاء على كتاب المناضل ماهر جايان صادر عن دار «ديب نوت»، إلى جانب حجب مواقع وكالة ميزوبوتاميا للأنباء ووكالة Jinnews وصحيفة «يني ياشام».

واعتبر أن هذه الممارسات تمثل تدخلاً في حرية الإعلام والتعبير، داعياً السلطات إلى اتخاذ خطوات جدية نحو التحول الديمقراطي، بدلاً من فرض القيود على المؤسسات الإعلامية والكتب وحرية الوصول إلى المعلومات. ومما جاء في حديثه أيضاً :

المزيد من التسلح في الشرق الأوسط لا يجلب الأمن، بل يفاقم انعدامه

أصدقائي الأعزاء، لقد تابعت ذلك أيضاً. قمنا بزيارة إلى إقليم كردستان الفيدرالي، حيث شاركنا في منتدى دُعينا إليه. وسأشارككم ملاحظاتي وأفكاري وآراءنا التي تبادلناها خلال اللقاءات.

لا تزال التطورات المهمة تتوالى في الشرق الأوسط. فالحروب المشتعلة لم تتوقف، كما لم تتوقف الأزمات السياسية والاجتماعية. ولم نعد اليوم في وضع يسمح لنا بالقول: «هناك حرب في ذلك المكان، ولا شأن لنا بها».

فصاروخ يُطلق من اليمن يمكنه أن يوقف إقلاع الطائرات من الرياض. والتوتر الذي يبدأ في البحر الأحمر قد يؤدي، بعد أيام قليلة، إلى ارتفاع أسعار السلع في المتاجر في أماكن عديدة من العالم، بما فيها منطقتنا. فعندما تشتعل النار في مكان ما، يتصاعد دخانها في بلد آخر.

إن واقع الشرق الأوسط اليوم يمكن تلخيصه على النحو الآتي: لا أحد يريد حربا كبرى. وهذا صحيح. لكن، في الوقت نفسه، لا أحد يبدي استعدادا حقيقيا لإرساء سلام فعلي.

ومن أين نستدل على ذلك؟ الجميع يبحث عن الأمن، والجميع يزيد من تسلحه. الجميع ينشئ المزيد من القواعد العسكرية، ويرفع جدراناً أعلى. وفي نهاية المطاف، لا نحصل على مزيد من الأمن، بل على مزيد من انعدام الأمن.

وفي خضم هذه المرحلة تحديداً، شاركنا في منتدى معهد الشرق الأوسط للأبحاث (MERI)، الذي عُقد في أربيل. وتحدثنا مطولا عن مستقبل الشرق الأوسط، ووضع الكرد في المنطقة، ومسار السلام والمجتمع الديمقراطي الجاري في تركيا، والتطورات في سوريا.

كانت القاعات التي شاركنا فيها مكتظة بالحضور، وكانت النقاشات حيوية وقوية.

وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه بالتحية والمحبة والشكر إلى جميع الذين أسهموا في تنظيم المنتدى، وإلى المشاركين الذين قدموا من مختلف أنحاء العالم للمشاركة فيه وإثرائه بأفكارهم وآرائهم.

السلام في تركيا محرك لسلام المنطقة

التقينا، على هامش المنتدى، بالسيد نيجيرفان بارزاني، والسيد بافل طالباني، والسيد قباد طالباني، والسيد مظلوم عبيدي، والسيدة إلهام أحمد. كما التقينا بعدد من الشخصيات الفاعلة والمهمة للغاية، التي قدمت من بلدان عديدة في المنطقة.

وقد لمسنا مجدداً، خلال المنتدى، مدى الأهمية التي يوليها هؤلاء للمسار الجاري في تركيا، ولتطوير الحوار بين الكرد. وكان من أكثر التقييمات التي تكررت في المنتدى قولهم: «يمكن للسلام في تركيا أن يكون محركاً لسلام المنطقة».

ونحن نتفق مع هذا التقييم من أعماق قلوبنا؛ لأن حل القضية الكردية في تركيا بالطرق الديمقراطية لن تقتصر آثاره الإيجابية على تركيا وحدها، بل ستشمل سوريا والعراق وإيران أيضاً. فهذا المسار ليس مصدر أمل لتركيا وحدها، بل للمنطقة بأسرها.

لقد التقطنا هناك صورة جمعت مختلف الأطراف الكردية، وكانت صورة مهمة وذات قيمة كبيرة. وبالطبع، فإن الالتقاء جنباً إلى جنب أمر مهم، كما أن الظهور في صورة واحدة له دلالة. ومن شأن هذا اللقاء وهذه الصور أن يسهما في تقليص المسافات التي تراكمت حتى اليوم، لكن الصورة وحدها لا تكفي. فلا بد من بناء ركائز سياسية واجتماعية ودبلوماسية لهذا التقارب.

إن الكرد اليوم من أكثر الأطراف رغبة وتصميماً على إحلال السلام في المنطقة. وإن توحيد صفوفهم حول

المصالح الاستراتيجية المشتركة، وتعزيز حضورهم وتأثيرهم في عواصم البلدان التي يعيشون فيها، من شأنه أن يوسع دورهم التأسيسي في تحقيق السلام الإقليمي.

فأهم ما لمسناه في أربيل، وأكدناه مجدداً، هو أن الشرق الأوسط اليوم ساحة يتقدم فيها من يبادر إلى الحديث وصياغة المواقف السياسية، لا من يكتفي بالانتظار. ولهذا، ينبغي للکرد أن يتحاوروا فيما بينهم على نحو أكبر، وأن يوسعوا دائرة الحوار، وأن يعالجوا أي خلافات قائمة بينهم عن طريق النقاش، وأن يضطلعوا بدور قوي في رسم مستقبل المنطقة.

ينبغي إنشاء طاولة للحوار والتفاوض مع الكرد في إيران من دون إضاعة الوقت

كان الملف الإيراني أحد المحاور المهمة التي نوقشت في المنتدى. وأود بهذه المناسبة أن أتحدث عن إيران بصورة منفصلة.

ذكر السيد بافل طالباني، في كلمته خلال المنتدى، أن الكرد في إيران يقفون في المرحلة الأولى من مسار جديد للحوار، وأن الدولة الإيرانية تنظر إلى هذا المسار بإيجابية أيضاً. ونحن نولي أهمية كبيرة لهذا التصريح.

ندرك أن الأوضاع في إيران لم تستقر بعد. ومن حقكم أن تقولوا إن الكرد والمعارضين يُعتقلون ويُعدمون يومياً في إيران. لكن هناك حقيقة واضحة للغاية، وهي أن القوى السياسية الكردية في إيران تريد حل قضاياها عن طريق الحوار والتفاوض، لا الحرب.

وينبغي لتهران أن تنظر إلى ذلك بوصفه فرصة، وأن تصغي إلى مطلب الحوار والتفاوض بدلا من اللجوء إلى منصات الإعدام والسجون، وألا تدير ظهرها لهذا المطلب.

يجب أن تتمكن القيادة الإيرانية من التحدث مباشرة مع الأطراف الكردية التي تطالب بالحوار، من دون الحاجة إلى وسيط. فعندما نتحدث الأسلحة، يخسر الجميع، أما عندما تكون هناك طاولة للحوار، فلا أحد يخسر.

لذلك، نرى أهمية إطلاق مسار أولي تُناقش فيه القضايا السياسية في إيران. فالأحزاب الكردية الإيرانية تعلن منذ سنوات استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات. وهذه فرصة لا ينبغي لتهران أن تفوتها.

يجب إنشاء طاولة للحوار والتفاوض مع الأحزاب الكردية من دون أي تأخير. وينبغي ألا تكون هذه الطاولة مؤقتة، بل يجب أن يكون لها جدول زمني و ضمانات واضحة، وأن تُستثمر من أجل التوصل إلى سلام دائم.

وأؤكد لكم أن إيران لن تخسر، بل ستكسب، إذا اعترفت بلغة الكرد وهويتهم وإرادتهم السياسية. فالاعتراف بالکرد لا يضعف إيران، بل يعززها. وإيران التي تتصالح مع حقوق مواطنيها ستكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التدخلات الخارجية.

نحن، في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Parti)، نريد أن يبدأ هذا الحوار. وإذا انطلق، فإننا نتعهد بدعمه حتى النهاية.

كما أن نجاح المسار الجاري في تركيا لا يتعارض مع مصالح إيران، بل يصب في مصلحة المنطقة بأسرها.

وينبغي لتركيا أيضاً أن تدعم أي مسار محتمل للحوار بين الكرد وإيران.

بعد الخطوات المتخذة، لم يعد أمام الحكومة أي عذر أو مبرر

يا شعبنا العزيز، نحن نمر بمرحلة مهمة مستمرة منذ أكثر من عامين. قيل الكثير من الكلام، وأُخذت خطوات بالغة الأهمية. وكان آخرها إعلان قرار الانسحاب الكامل من تركيا في ٨ أكتوبر/تشرين الأول. فقد أعلنت قيادة الحركة سحب جميع قواتها من داخل تركيا إلى خارج حدودها. وهذه خطوة مهمة ومتقدمة. كما أعلنت قيادة الحركة، في ٨ أكتوبر/تشرين الأول أيضا، إخلاء بعض المعسكرات. وبعد هذه الخطوة المهمة، تطرح أسئلة عدة نفسها على الجميع: إلى متى ستظل الخطوات الكفيلة بفتح الطريق أمام السلام مؤجلة؟ ما دمت قد سحبتكم مسلحيكم من تركيا، وبدأتم تدريجيا بإخلاء مواقعكم وقواعدكم ومعسكراتكم، فما الذي تنتظرون؟ وإلى متى سنظل ننتظر؟

هذه هي الأسئلة التي يطرحها الناس. وقد قالت قيادة الحركة في بيانها: «ما الذي بقي بعد مما يُنتظر منا؟». لقد أصبح هذا السؤال سؤال المجتمع بأسره؛ فهو سؤال الأم التي تنتظر ابنها عند بوابة السجن، والمواطنين الذين يعيشون في المنفى منذ سنوات، وجميع أبناء هذا البلد الذين يريدون وضع حد لمعاناة استمرت أكثر من أربعين عاما.

لقد أعلن حلّ التنظيم، وأُحرقت الأسلحة، وشهدنا هذه الخطوات بأنفسنا. وأعلن قرار الانسحاب، وبدأ إخلاء المعسكرات. وقد تعلق المجتمع بهذا المسار بأمل كبير، ومنحه أهمية بالغة.

وفي ظل هذا الواقع الواضح، لم يعد هناك أي مبرر للانتظار. ولم يعد أمام الحكومة أيضا أي عذر أو حجة.

على الحكومة أن تترك الحديث عن النوايا وتنتقل إلى مرحلة اتخاذ القرارات

نحن أيضا، وانطلاقا من صوت المجتمع والأسئلة التي يوجهها إلينا الناس، نتوجه اليوم إلى الحكومة بكل صراحة ونسألها: ما الذي تنتظرونه بعد الآن؟ وما الذي ينبغي فعله أكثر من ذلك؟

لا يمكن للحكومة أن تجيب عن هذه الأسئلة بالصمت. لقد حان الوقت لأن تضع الحكومة الحديث عن النوايا جانبا، وتنتقل إلى مرحلة اتخاذ القرارات، والشروع في خطوات ملموسة.

فالناس يسألوننا في كل مكان: متى سيحصل السيد أوجلان على ظروف تتيح له التواصل الحر وممارسة حياته بحرية؟ ومتى سيتمكن السيد أوجلان من مخاطبة الرأي العام مباشرة؟ ومتى ستُفتح أبواب السجون ويُفرج عن السجناء؟

أليس هذا ما يسأله الناس؟

قبل قليل، وخلال حديثنا مع التنظيم المحلي لحزبنا في ولاية كوجالي، طرحوا علينا الأسئلة نفسها.

متى سيعود إخوتنا وأخواتنا الذين يعيشون في المنفى؟ ومتى سيتمكن الموجودون في الجبال من العودة إلى ممارسة السياسة الديمقراطية؟ وما الذي ينتظره السجناء المرضى؟

بالله عليكم، لقد فهمنا كل شيء، لكن هناك أشخاصا لا يستطيعون تلقي العلاج داخل السجون.

إن سايت يلدريم، رغم إكماله ٣٣ عاما في السجن، ورغم معاناته من أمراض مزمنة ومرض في القلب، لا يزال قيد الاحتجاز. فما الذي ينتظره السجناء المرضى؟ ومتى سيرحل الأوصياء المعيّنون على البلديات؟ ومتى سيعود أحمد تورك إلى ممارسة مهامه؟ ومتى سيعود الرئيسان المشتركان لبلدية سمر إلى أداء واجباتهما؟ ومتى سيعود المسؤولون المنتخبون إلى مناصبهم؟ إن هذه الأسئلة تتوالى ولا تنتهي. فالناس يسألون متى ستُرفع العقوبات التي تعترض طريق السياسة الديمقراطية، ومتى سيحصل هذا المسار على ضمانات قانونية تحميه وتكفل استمراره.

لا يمكن إبقاء السلام في غرفة الانتظار، ولا يجوز استنزاف هذه الفرصة التاريخية

السلام ليس أمرا يمكن إبقاؤه في غرفة الانتظار، أيها الأصدقاء الأعزاء. ولا يجوز استنزاف هذه الفرصة التاريخية من خلال اختلاق شرط جديد كل أسبوع، وذريعة جديدة كل شهر. نقول بوضوح: على البرلمان أن يتحمل مسؤولية أكبر، وأن يسن القوانين اللازمة، وينهي نظام الوصاية على البلديات، ويرفع القيود المفروضة على حرية التعبير والتنظيم. كما يجب أن يجعل القانون ضمانا للجميع، لا عصا تُستخدم ضدهم. وأود أن أؤكد بصورة خاصة على خطوة عملية محددة: ينبغي إنشاء مجلس السلام والتحول إلى العمل السياسي، بتنسيق من السيد عبد الله أوجلان، من دون مزيد من التأخير، والشروع في أعماله فوراً. فإني أود أن أؤكد بصورة خاصة على خطوة عملية محددة: ينبغي إنشاء مجلس السلام والتحول إلى العمل السياسي، بتنسيق من السيد عبد الله أوجلان، من دون مزيد من التأخير، والشروع في أعماله فوراً. فإني أود أن أؤكد بصورة خاصة على خطوة عملية محددة: ينبغي إنشاء مجلس السلام والتحول إلى العمل السياسي، بتنسيق من السيد عبد الله أوجلان، من دون مزيد من التأخير، والشروع في أعماله فوراً. فإني أود أن أؤكد بصورة خاصة على خطوة عملية محددة: ينبغي إنشاء مجلس السلام والتحول إلى العمل السياسي، بتنسيق من السيد عبد الله أوجلان، من دون مزيد من التأخير، والشروع في أعماله فوراً. وهذه الآلية هي ذلك المجلس. وينبغي لأعضاء هذا المجلس أن يكونوا، بالتنسيق مع السيد أوجلان، مستعدين للعمل على مدار الساعة، ليلاً ونهاراً، إذا اقتضت الضرورة، من أجل السلام. لقد أصبح من المستحيل إدارة هذه العملية بصورة سليمة عبر لقاءات مع كبير المفاوضين في المسار، تفصل بينها أسابيع طويلة. إن كل يوم يمر هو يوم يُهدر من رصيد السلام. ولا يجوز وضع هذا المجلس في قائمة الانتظار. بل يجب تشكيله فوراً، والبدء بعمله دون إبطاء.

أصدقائي الأعزاء،

تناولنا اليوم طيفا واسعا من الموضوعات، بدءا من أربيل وصولا إلى ديغور والموازنة، مروراً بالعديد من القضايا الأخرى. وكل هذه الموضوعات توصلنا إلى حقيقة واضحة مفادها أن هذا البلد وهذه المنطقة بحاجة إلى السلام والعدالة، وإلى احترام الطبيعة وإرادة الشعب. وسنواصل رفع شعار السلام والعمل والطبيعة وإرادة الشعب، كما سنواصل النضال من أجل تحقيق هذه الأهداف.

المرصد السوري و الملف الكردي



مظلوم عبيدي :

لن نعود خطوة إلى الوراء ولن نسمح بافتعال الفتن

ويؤكد أهمية التمسك بالسلم الأهلي وتعزيز التعايش المشترك بين مختلف مكونات

استقبل مستشار الرئاسة مظلوم عبيدي، الشيخ مانع حميدي دهام الهادي الجربا، شيخ مشايخ قبيلة شمر، في لقاء جرى خلاله بحث آخر المستجدات والتطورات في المنطقة.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز العلاقات الأخوية بين أبناء المنطقة بمختلف مكوناتها، وترسيخ قيم التعايش والتعاون المشترك، بما يسهم في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز السلم الأهلي.

كما شدد الطرفان على ضرورة التصدي لمحاولات بث الفتنة والانقسام بين أبناء المنطقة، مؤكداً أهمية التكاتف والتضامن وتعزيز وحدة الصف، بما يحفظ النسيج الاجتماعي ويعزز الاستقرار في المنطقة.

ويستعرض آخر المستجدات والتطورات خلال اجتماع مع أهالي عامودا

كما وعقد مستشار الرئاسة السورية مظلوم عبيدي اجتماعاً مع أهالي مدينة عامودا، استعرض خلاله آخر المستجدات والتطورات الراهنة، موضحاً الرؤية السياسية والاجتماعية التي يجري العمل عليها، إلى جانب القضايا الخدمية وسبل تحسينها. وأكد استمرار العمل لإيجاد آلية مناسبة لضمان استمرار كليات ومعاهد جامعتي كوباني وروج آفا، التي لم يشمل بعضها مفاضلة العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وحضر الاجتماع حشود غفيرة من أهالي مدينة عامودا والمؤسسات المدنية والاجتماعية والدينية. كما بحث المجتمعون كيفية تجاوز المرحلة الحالية في ظل التحديات المتعددة، فيما استمع عبيدي إلى آراء الأهالي ومقترحاتهم وملاحظاتهم.

وبخصوص ملف الجامعات أكد عبيدي أن العمل لا يزال جارياً على إيجاد آلية مناسبة لاستمرار كليات ومعاهد جامعتي كوباني وروج آفا اللتين لم تدخل بعض كلياتها ومعاهدها ضمن مفاضلة العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مشيراً إلى أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق نهائي بشأن وضعهما.

وشدد على ضرورة تسجيل طلاب شهادة البكالوريا ضمن المفاضلة التي أعلنتها وزارة التعليم العالي لهذا العام تفادياً لحرمانهم من متابعة دراستهم خلال العام الحالي إلى حين التوصل إلى حل نهائي بشأن استمرار هذه الكليات والمعاهد خلال العام المقبل.

كما أجرى مستشار الرئاسة مظلوم عبيدي زيارةً إلى مزار الشهيد إسماعيل في مدينة عامودا، برفقة عدد من أسر الشهداء، تكريماً لتضحياتهم واستذكراً لدورهم في الدفاع عن المنطقة وأهلها. وخلال الزيارة، أثنى عبيدي على تضحيات الشهداء، مؤكداً أنها ستبقى حاضرة في وجدان المجتمع.

مواصلة العمل لضمان حق التعليم باللغة الأم

هذا وعقد مستشار الرئاسة السورية مظلوم عبيدي اجتماعاً مع أهالي ووجهاء مدينة تل تمر، بحضور عدد كبير من أبناء المدينة من مختلف المكونات، لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بمسار الاندماج وحقوق المكونات في المنطقة. وخلال الاجتماع، أوضح عبيدي أن عملية الاندماج وصلت إلى مراحلها الأخيرة، مشيراً إلى أن التقدم المحرز في هذا المسار جاء نتيجة الإيمان بالخطوات المتخذة، رغم المحاولات الرامية إلى عرقلتها وإفشالها.

وفيما يتعلق باللغة الكردية، أشار عبيدي إلى أنها أصبحت لغة رسمية في مجال التدريس، مؤكداً مواصلة العمل لضمان حق التعلم باللغة الأم. كما حث الأهالي على إرسال أبنائهم لتعلم لغتهم الأم إلى جانب اللغة العربية، والاهتمام بها والحفاظ عليها، باعتبارها جزءاً أساسياً من الهوية والثقافة السورية، ومكوناً من مكونات المنهاج الحكومي.

وفي سياق آخر، أعلن عبيدي عن تشكيل لجنة مختصة بملف المفقودين، تتولى متابعة أوضاعهم والعمل على معالجة هذا الملف وإنهائه.

وأكد عبيدي أهمية التمسك بالسلم الأهلي وتعزيز التعايش المشترك بين مختلف مكونات المنطقة خلال المرحلة المقبلة، مشدداً على رفض العودة إلى الوراثة أو السماح بإثارة الفتن والانقسامات بين أبناء المنطقة.

وقال عبيدي: «لن نعود خطوة إلى الوراثة ولن نسمح بارتفاع الفتن، وسنقطع الطريق أمام الجهات التي تحاول خلق الفتن بين مكونات المنطقة؛ لأننا نؤمن بالسلم ونعمل من أجله».



سيهانوك ديبو

عضو المجلس الكردي السوري للعلاقات

**فرصة تاريخية أمام الكرد
منذ معاهدة لوزان تتطلب
توحيد الصفوف وعقد مؤتمر وطني**

فرصة تاريخية أمام الكرد تتطلب توحيد الصفوف

وأكد ديبو أن اللغة الكردية تمثل أحد الحقوق الأساسية للشعب الكردي، مشيراً إلى غناها وتنوع لهجاتها، وأن هذا التنوع يشكل مصدر ثراء للمجتمع الكردي. كما شدد على حق الشعب الكردي في الدفاع عن نفسه، مؤكداً أن ذلك لا يعني تهديد الشعوب الأخرى.

واستذكر التضامن الكردي خلال مواجهة تنظيم داعش، ومشاركة قوات البيشمركة في الدفاع عن كوباني، إلى جانب المقاومة التي أبدتها قوات حزب العمال الكردستاني في عفرين وكوباني، معتبراً أن هذه المواقف تجسد أهمية التعاون والتضامن بين الكرد في مواجهة الأخطار.

وفي ختام حديثه، أعرب ديبو عن اعتقاده بأن قوى وشخصيات عديدة في تركيا، إلى جانب قوى عربية وديمقراطية ودولية، يمكن أن تدعم عقد المؤتمر الوطني الكردستاني، مؤكداً أن شعوب الشرق الأوسط قادرة على العيش معاً في ظل الديمقراطية والسلام والاحترام المتبادل للحقوق.

أكد سيهانوك ديبو، عضو المجلس الكردي السوري للعلاقات، أن الشعب الكردي يقف أمام فرصة تاريخية مهمة لم تتوفر له منذ معاهدة لوزان قبل نحو مئة عام، محذراً من احتمال ضياع هذه الفرصة وعدم تكرارها، ومشدداً على ضرورة التحلي بالوعي والمسؤولية واستثمار المرحلة الراهنة لتعزيز وحدة الصف الكردي.

وأشار ديبو إلى أن تعرض روج آفا للخطر أظهر حجم التضامن الشعبي الكردي في أجزاء كردستان الأربعة، لافتاً إلى أن المواقف الشعبية الداعمة، من قامشلو إلى السليمانية وأربيل، تعكس إرادة الكرد في التكاتف والتضامن لمواجهة التحديات المشتركة.

وشدد على ضرورة اتخاذ خطوات عملية ومهمة في مجالات الأمن واللغة وغيرها، معتبراً أن عقد مؤتمر وطني كردستاني يشكل الخطوة الأهم في المرحلة الراهنة، بهدف التعبير عن إرادة الشعب الكردي وتحديد تطلعاته، وتوجيه رسالة واضحة إلى الشعوب المجاورة، ولا سيما الأتراك والعرب والفرس، تؤكد رغبة الكرد في العيش المشترك والسلام.



علي شمدين :

فككوا هذا الحزام الذي زرعه النظام البائد

أعقبت الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، ولا سيما بعد استلام حزب البعث السلطة رسمياً عام ١٩٦٣، واحتكاره قيادة الدولة والمجتمع، وإطلاقه العنان لأجهزته الأمنية المسعورة لتحتكر جميع مفاصل السلطة، في تلك الأجواء المشحونة بالقمع والعنف والاستبداد، وفي ظل غطاء كثيف من الشعارات المضللة التي تذرعت بها تلك السلطات الشوفينية لمواجهة ما سمته بخطر الانفصال وإقامة (اسرائيل الثانية)، سارعت إلى تنفيذ الخطوات المتتالية لمشروع الحزام العربي، وذلك بهدف تدمير البنية الاجتماعية في منطقة الجزيرة، وتغيير ديمغرافيتها، وبالتالي إنهاء الوجود الكردي كما

ما إن غادر الفرنسيون البلاد عام ١٩٤٦، حتى سارع التيار القومي العربي إلى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٤٧، الذي انتهج عقلية عنصرية تعتبر كل من تكلم العربية عربياً.

ومنذ ذلك الحين وحتى سقوطه أواخر عام ٢٠٢٤، ظل هذا الحزب يواجه الشعب الكردي الأعزل بهذا المنهج الشوفيني العفن، مستهدفاً وجوده الأصيل في مناطقه التاريخية، الجزيرة وكوباني وعفرين، وساعياً إلى إحداث تغيير ديمغرافي فيها، من خلال تنفيذ أسوأ السياسات الشوفينية وأفظع المشاريع العنصرية، بحق هذه المناطق التي ألحقت قسراً بالدولة السورية وفقاً للاتفاقات الاستعمارية التي

وإدراكاً من أبناء شعبنا الكردي في سوريا وحركته السياسية للأبعاد الشوفينية لهذه الفتنة القومية التي كان من الممكن لها أن تشتعل في أي لحظة، فقد تجنبوا إثارتها إلى حين سقوط تلك المنظومة الاستبدادية التي زرع هذا الحزام (الناسف) في منطقة هي جزء من هذا الوطن العزيز، بانتظار قدوم نظام ديمقراطي عادل يعيد الحقوق إلى أصحابها، وتفكيك هذه الفتنة التي زرعها النظام البائد ويمكن لأيتامه أن يفجروها في أي لحظة لا سمح الله، حينها لن ينجو من تداعياتها أي أحد.

ولحسن الحظ، فإن النظام الذي زرع هذه الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، قد سقط، وأن هناك حكومة قد استلمت الحكم من بعده، وتحظى بثقة دولية وإقليمية واسعة، ويهملها أن تنال ثقة شعبها بكافة مكوناته من دون

لا بد لهذه الحكومة المؤقتة أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه مواطنيها

تفرقة أو تمييز.

ولهذا، فإنه يترتب عليها أن تبادر إلى نزع فتيل الألغام التي زرعها النظام البائد بين صفوف الشعب السوري بمختلف انتماءاته القومية والدينية، وفي مقدمتها مشروع الحزام العربي، ومن واجبها أن لاتنسى بأن هناك حقوقاً مسلوقة بفعل فاعل شوفيني، وأراض مستولى عليها بدافع عنصري بحت، وهي بالتأكيد لن تموت بالتقادم، ولا بد لهذه الحكومة المؤقتة أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه مواطنيها الذين كانوا من أشرس خصوم النظام البائد، وتبدأ بالاهتمام بهذه القضية والتواصل مع أصحابها الحقيقيين، وحلها من دون تأجيل.

كانت تحلم.

فقد أعد المسؤول الأمني في الجزيرة، محمد طلب هلال، عام ١٩٦٣، كراساً بعنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية»، يصف فيه القضية الكردية بأنها «ورم سرطاني» لا سبيل إلى معالجته سوى البتر والاستئصال، ويقترح على قيادة حزبه اثني عشر اقتراحاً يرى أنها كفيلة باقتلاع الوجود الكردي في الجزيرة من جذوره. وكان مشروع «الحزام العربي» من أخطر تلك المقترحات التي اعتمدها نظام البعث آنذاك، والذي بدأ بالاستيلاء عام ١٩٦٦، على شريط من أخصب الأراضي الزراعية المحاذية للحدود مع تركيا، بطول يزيد عن (٣٧٥) كم، وعمق أكثر من (١٥) كم، وانتزاعها من أصحابها الكرد، بعد أن كانت قد جردتهم من جنسيتهم عام ١٩٦٢.

وبعد قيام حافظ

الأسد بحركته الانقلابية واستلامه الحكم في البلاد عام ١٩٧٠، بدأ بتنفيذ المرحلة التالية في عام ١٩٧٣، وكانت هي المرحلة الأكثر خطورة في هذا المشروع الشوفيني، والتي تمثلت في توزيع تلك الأراضي المستولى عليها من قبل الدولة بذريعة إنشاء ما يسمى بمزارع الدولة، على آلاف العائلات العربية التي استقدمتها الدولة من محافظتي حلب والرقعة، بحجة أن مياه سد الفرات قد غمرت أراضيها، وأسكنتها في قرى نموذجية أقامت لها ووفرت لها جميع المستلزمات المادية والمعنوية، وبخطوتها هذه زرع الدولة هذه المنطقة بالغام موقوتة ناسفة بعدد تلك القرى التي بنتها لتلك العوائل.

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



طهران تحذّر: الحرب ضدنا ستطال نيرانها كل المنطقة

***وكالة ميهر الايرانية**

أكد رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الايرانية ، اللواء علي عبداللهي انه إذا اندلعت حرب جديدة ضد إيران، فستطال نيرانها الجميع في المنطقة.

وصرح رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وقائد مقر «خاتم الأنبياء» المركزي -في رسالة أن إيران لم تنتظر

يوماً، ولا تنتظر حالياً، نتائج انتخابات الكونغرس الأمريكي- قائلاً: «على دول المنطقة التي تستضيف الولايات المتحدة أن تدرك أن وجود الجيش الأمريكي الإرهابي في المنطقة يعني استمرار انعدام الأمن، فليعلموا أنه في حال شنت حرب جديدة ضد إيران، فإن نيرانها ستطال الجميع».

وجاء في رسالة اللواء علي عبد الله :

«* وفقاً لتقارير ومعلومات معينة، هناك محاولة متجددة -تستند إلى «الكذبة الكبرى» بشأن سعي إيران المزعوم لامتلاك أسلحة نووية، والادعاء الزائف بأن إيران -بشموخها وقوتها- تمر حالياً بحالة من الضعف- تهدف إلى إشعال حرب جديدة ضد إيران العزيزة.

واضاف: ينبغي على دول المنطقة التي تستضيف الولايات المتحدة أن تدرك أن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية في المنطقة هو وجود الجيش الأمريكي الإرهابي؛ فما دام هذا الوجود قائماً، فسيظل انعدام الأمن مستمراً. وليكن الجميع على حذر: إذا ما اندلعت حرب جديدة ضد إيران، فإن نيرانها ستطال الجميع. ومن ناحية أخرى، فإن وجود زعيم العصاة الصهيونية الإجرامية في المنطقة -وما يزعمه بأن البرنامج النووي الإيراني قد دخل مرحلة عسكرية- ينبع أولاً من الأوهام، ويهدف ثانياً إلى بث الرعب وتصوير إيران كتهديد. تنبهوا جيداً: إن الادعاء بأن البرنامج النووي الإيراني -المعروف على نطاق واسع بأنه برنامج سلمي- قد دخل مرحلة متقدمة (عسكرية)، وهو ادعاء يصدر عن مجرم يمتلك مئات الرؤوس النووية، ليس أمراً مرفوضاً فحسب، بل هو أيضاً استهزاء بالقوانين الدولية؛ تلك القوانين التي لم يلتزم بها يوماً، ولا يزال يرفض الالتزام بها حتى الآن.

قالباف: متمسكون بشروطنا السبعة

من جهته أكد رئيس مجلس الشورى الاسلامي، محمداقر قالباف، خلال لقائه مع قائد الجيش الباكستاني: «ليس لدينا جديد لنقله، ولن تستطيع الولايات المتحدة كسب ثقة إيران إلا بتنفيذ الشروط السبعة التي قدمتها إيران في نيويورك».

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه أشار محمد باقر قالباف، خلال لقائه مع عاصم منير مساء الثلاثاء، إلى العلاقات الأخوية بين إيران وباكستان، معرباً عن امتنانه لدعم الشعب والحكومة الباكستانية لإيران في أوقات الحرب والمفاوضات. في هذا الاجتماع، أشار قالباف أيضاً إلى مذكرة المفاوضات التي جرت بين إيران والولايات المتحدة في إسلام آباد، وقال: «أبلغت نائب الرئيس الأمريكي هناك صراحةً أن التاريخ الطويل من الإجراءات الأمريكية السلبية ضد إيران قبل الثورة الإسلامية وبعدها قد وضعنا في حالة من انعدام الثقة المتزايد بالولايات المتحدة، والآن، مع انتهاك إدارة ترامب لمذكرة إسلام آباد، فإن تهديداته المتكررة تُرسخ انعدام الثقة هذا بشكل أكبر من ذي قبل».

وأكد قالباف أنه ليس لدينا جديد لنقله، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع كسب ثقة إيران إلا بتنفيذ الشروط السبعة التي قدمتها إيران في نيويورك.

وصرح قالباف بأننا لسنا دعاة حرب، لكننا على أتم الاستعداد للدفاع عن وطننا وكرامتنا الوطنية، وقال: «لا يمكن للتهديدات والتحركات العسكرية أن تؤثر على القرارات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لقد دخلت الولايات المتحدة في هذا المستنقع بحساباتها الخاطئة وحربها ضد إيران، والآن عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة للخروج منه».



البيت الأبيض: لن نهاجم إيران قبل انتخابات التجديد النصفي

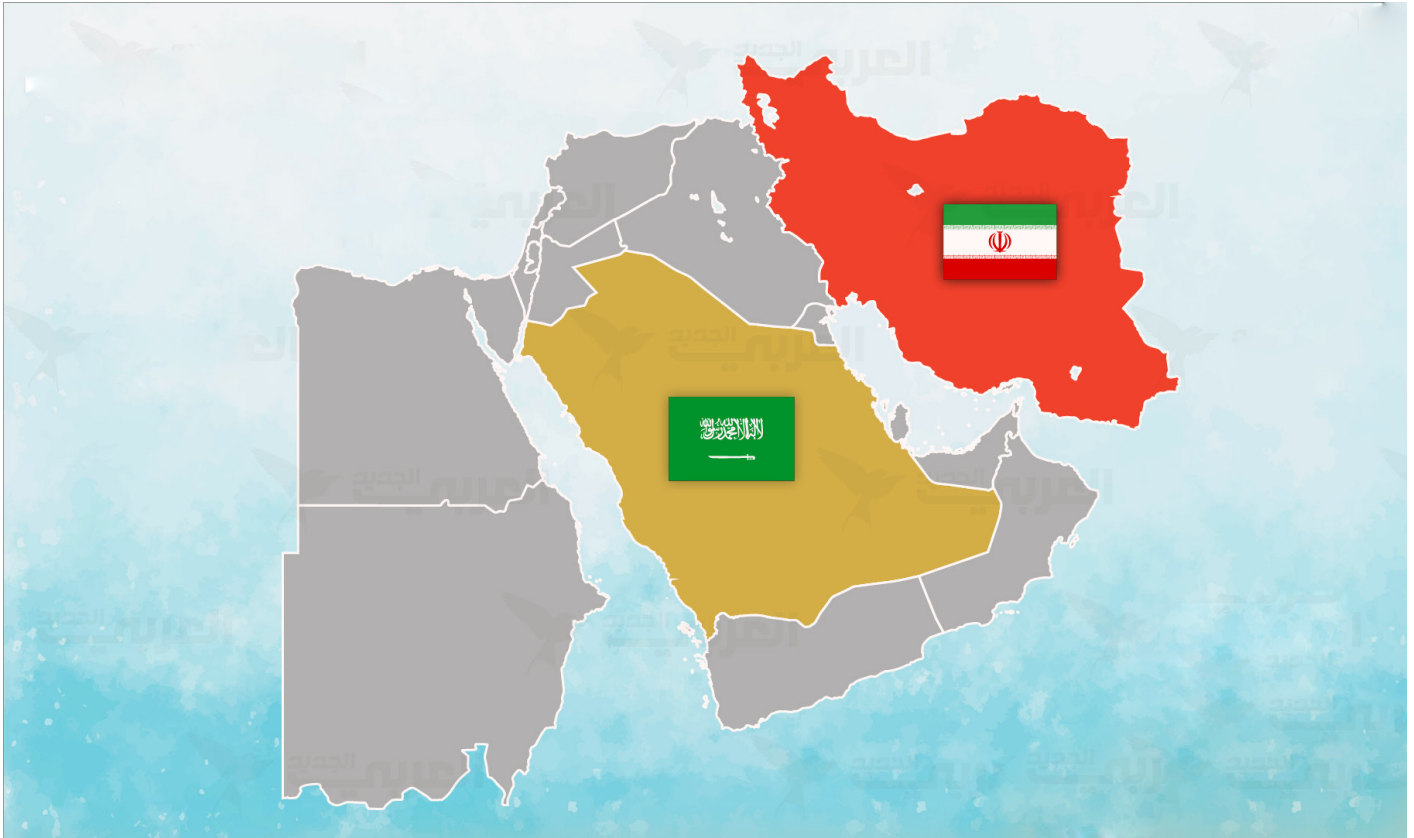
استهداف القيادة الإيرانية: «إيران تمر بوضع سيئ للغاية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري».

وأضافت كيلى أن الحصار البحري على إيران سيستمر بكامل شدته.

وزعمت أن شحنات النفط عبر مضيق هرمز تواصل تسجيل مستويات قياسية رغم القيود الإيرانية المفروضة عليه.

قالت نائبة المتحدث باسم البيت الأبيض آنا كيلى إن الولايات المتحدة لن تشن هجوماً على إيران قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر.

وصرحت كيلى رداً على سؤال حول التقارير التي تحدثت عن محادثات مزعومة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول



الدور المرسوم للسعودية منذ النشأة

*افتتاحية صحيفة «كيهان العربي» الإيرانية

«روزفلت» والذي ينص على ان تقوم امريكا بتوفير الحماية لعائلة آل سعود مقابل تزويدها بالنفط لمدة ستين عاما وقد تم تجديد المعاهدة عام ٢٠٠٥ في عهد الرئيس الامريكي «جورج دبليو بوش». فالبلد الذي من المفترض ان يكون عاصمة روحية للمسلمين ومصدر قوة معنوية لما يحتضنه من ارث تاريخي اسلامي فهو بلد الحرمين الشريفين بات مصدرا للتجزئة وتبديد ثروات المسلمين والتآمر على القضايا المصرية للامة.

فقد اجهض عبد العزيز آل سعود الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ بوعده للثوار الفلسطينيين ان بريطانيا ستستجيب لمطالبهم بوقف هجرة اليهود الى فلسطين ووقف مصادرة الاراضي من المواطنين واهدائها للمهاجرين اليهود

تاريخ واضح لمن له عينيْن أو ألقى السمع وهو شهيد. فمنذ توقيع عبد العزيز آل سعود عام ١٩١٥ على معاهدة «دارين» وضع دولته الناشئة تحت الوصاية والحماية البريطانية والتي نصت على اعتراف بريطانيا بان مناطق: نجد والاحساء والقطيف والجبيل تابعة لآل سعود. وفي المقابل يقضي عبد العزيز على «آل رشيد» المتحالفين مع العثمانيين في منطقة حائل. كما وخصصت بريطانيا مبلغا قدره خمسة الاف جنيه استرليني شهريا للملك.

وبعد افول قدرة الدولة البريطانية وصعود نجم امريكا بعد الحرب العالمية الثانية وقع الملك السعودي على اتفاق «كوينسي» عام ١٩٤٥ مع الرئيس الامريكي

بات مصدرا للتجزئة وتبديد ثروات المسلمين والتآمر

ضد تطلعات الشعب اليمني في ثورته التي فجرها عام ٢٠١١ فقام الملك باحتضان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي نادى الشعب باسقاطه . ومازال اليمنيون يعانون من الحصار الظالم ومن حرب عبثية غرضها الهيمنة على قرار البلد ومنعه من التقدم والازدهار ولجل ابقائه في خانة الدول الفاشلة التي تعتنش على المساعدات والهبات من سائر الدول كالمطلة على الخليج الفارسي. ولا تنفك السعودية باشارك دول المنطقة المعروفة بثقلها العسكري وضعفها الاقتصادي. فمن اتفاق مكة مع باكستان وتركيا الذي لم تجن السعودية منه الى الان سوى التأييد اللفظي. فسعت لجر دولة مصر الى المستنقع الذي وقعت فيه حين تورطت بشن الحرب على اليمن. فتحاول استغلال موقع مصر الجيو سياسي الحساس وحاجتها الاقتصادية. الان دخول الجيش المصري في الصراع سيحمل هذا البلد اعباء سياسية ثقيلة هي في غنى عنها. وهذا ما حذر منه رئيس مجلس النواب في صنعاء خلال رسالة لنظيره المصري مفادها ان اي مشاركة مصرية في عمل عسكري دعما للسعودية سيشكل تهديدا للامن القومي المصري.

ان حكمة القيادة اليمنية وزعيمها «عبد الملك الحوثي» ستفشل جميع مؤامرات السعودية بتوريط الدول الاسلامية في حروب داخلية لا تفرح سوى ترامب ونتاجها المجرمين.

القادمين من اوربا. وهذا ما ينقله الجاسوس البريطاني «جون فيلبي» في كتابه (اربعون عاما في البحرية) والجاسوس هذا من المقربين من عبد العزيز فيقول: اثناء رحلتي عرجت على تل ابيب وقابلت «بن وريون» الذي كان فرحا لنجاح وساطة آل سعود في إنهاء الثورة الفلسطينية.

اما بالنسبة لازمات المنطقة فقد شجع حكام السعودية المجرم صدام بمهاجمة الجمهورية الاسلامية الايرانية الفتية بدعمهم المالي . كما وساهموا باحضار القوات الامريكية والغربية الى المنطقة خلال التسعينات وفي عام ٢٠٠٣ مكنوهم من التواجد لزعة استقرار وأمن الشرق الاوسط برمته.

ففي لبنان مؤلت السعودية الميليشيات من جميع الاطراف خلال الحرب الاهلية عام ١٩٧٥. والسعودية من اوائل الدول المساهمة في اشعال الحرب في سوريا من خلال الضغوط السياسية والابتزاز. فحسب صحيفة «وول ستريت جورنال» في اغسطس عام ٢٠١٣ انه تم تعيين الامير السعودي «بندر بن سلطان» لقيادة جهود السعودية للاطاحة بالرئيس السوري بشار الاسد. وكذلك بتأمين الغطاء الديني والدعم المعنوي والمادي والعسكري للجماعات الارهابية مثل جيش الفتح (احد اسماء جبهة النصرة) وجيش الاسلام والجيش الحر وحركة نور الدين الزنكي وعصابات داعش الوهابية.

اما في اليمن فقد وقف الملك عبد الله بن عبد العزيز

رؤى و قضايا عالمية



FP
Foreign Policy

كينيث م. بولاك:

حرب غيرت العالم إلى الأبد

بعض التداعيات البعيدة المدى، ذات الأهمية الاستثنائية، بدأت تتكشف للتو

مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مهيمنة في الحروب، إلى المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي نتيجة التهديدات التي تطال الممرات البحرية الحيوية، مثل مضيق هرمز وباب المندب، وصولاً إلى أوجه

باتت كثير من التداعيات المباشرة للحرب الإسرائيلية-الأمريكية مع إيران واضحة بالفعل. فمن بروز الطائرات المسييرة والصواريخ، على نحو متزايد، بوصفها أسلحة

٤٤

كينيث بولاك: الحرب قد تعيد تشكيل الشرق الأوسط وتطلق تحولات جيوسياسية

”

الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات المسييرة الإيرانية. وإلى جانب قدرة الطائرات المقاتلة الغربية على إسقاط الطائرات المسييرة وصواريخ كروز، وتعطيل عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية، تمكنت إيران من إلحاق أضرار بأهدافها أقل بكثير مما كان يمكن أن تلحقه بها لولا ذلك. وخلاصة القول، إن منظومات الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي أدت، حتى الآن، أداء ممتازا. وهذا في حد ذاته ليس أمرا هينا.

لكن المشكلة تكمن في أن هذا الأداء، على أهميته، لم يثبت أنه كافٍ بأي حال من الأحوال. فبسبب انخفاض تكلفة الطائرات المسييرة وصواريخ كروز، بل وحتى الصواريخ الباليستية إلى حد كبير، وسهولة إنتاجها وتخزينها وإخفائها وإطلاقها مقارنة بمعظم صواريخ الاعتراض التي تستخدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها للتصدي لها، تمكنت إيران من مواصلة إنتاج المزيد منها وإطلاقها باتجاه أهداف في أنحاء الخليج والأردن وإسرائيل. وعلى الرغم من أن منظومات الدفاع تنجح في اعتراض نحو ٩٠ في المئة منها، فإن نسبة الـ ١٠ في المئة التي تتمكن من اختراق الدفاعات تظل أكثر مما ينبغي بكثير؛ إذ إن مرور أي منها يعد أمرا بالغ الكلفة.

ولا يبدو أن هناك مجتمعا استطاع إظهار قدر مماثل من المناعة في مواجهة الضربات الإيرانية المضادة سوى المجتمع الإسرائيلي، الذي اعتاد التعامل مع هذه التهديدات، فيما جرى تحصين بنيته التحتية بدرجة أكبر. وعلى النقيض تماما، أثبتت مستويات الضرر نفسها أنها

القصور في منظومة المشتريات العسكرية الأمريكية؛ حظيت هذه القضايا، وغيرها، باهتمام واسع تستحقه تماما.

ومع أهمية هذه التطورات، فإن الصراع مع إيران قد تكون له تداعيات أوسع نطاقا وأطول أمدا بكثير؛ تداعيات من شأنها أن تحدث تحولات جذرية في منطقة الشرق الأوسط وفي بقية أنحاء العالم. فبعد عقود من الآن، قد ننظر إلى هذا الصراع باعتباره حدثا مفصليا أعاد تشكيل المبادئ التي كانت تعد، حتى وقت قريب، من الركائز الأساسية للجغرافيا السياسية الحديثة.

ورغم أن استشراف نقاط التحول المحتملة هذه قبل اندلاع الحرب كان سيكون أفضل، فقد لا يزال هناك متسع من الوقت لاتخاذ إجراءات من شأنها توجيه هذه التحولات نحو مسارات أكثر ملاءمة. وكما هو الحال دائما، فإن الخطوة الأولى تتمثل في إدراك حجم التغيرات الزلزالية المحتملة التي ربما تكون قد بدأت بالفعل.

دول الخليج تنتقل إلى الهجوم.. ومزيد من الحروب

لم يكن هناك نقص في التعليقات والتحليلات بشأن تقنيات القتال الجديدة التي سلطت حرب إيران الضوء عليها، في وقت ركزت فيه الولايات المتحدة، في معظم الأحيان، على الأنظمة الدفاعية. فقد أبدى الأمريكيون إعجابهم بالأداء الاستثنائي لمنظومات الاعتراض الغربية، وفي الوقت نفسه أبدوا قلقا شديدا إزاء التراجع المستمر في مخزوناتهم.

غير أن دول الخليج العربي، وعلى الأرجح العديد من الدول الأخرى المتوسطة والصغيرة التي تواجه تهديدات مماثلة، استخلصت درسا مختلفا من هذا الصراع، مفاده أن أفضل وسيلة للدفاع هي امتلاك قدرة هجومية فعالة. أدت ذخائر الاعتراض الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والكورية الجنوبية أداء متميزا، إذ نجحت في إسقاط

النظام الإقليمي الذي أرادت إيران إقامته بدأ يتشكل من دونها

على مستوى ما، كانت حكومات الخليج تدرك هذه الحقيقة. غير أنها كانت تفترض، قبل اندلاع الحرب، أن التهديد برد امريكي واسع النطاق (أو إسرائيلي، بعد توقيع اتفاقيات أبراهام) سيحد من حجم الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيّرة ونطاقها، بما يتيح لمنظوماتها الدفاعية التصدي لأي رد إيراني محدود قد ترى طهران أنه ضروري لحفظ ماء الوجه.

وكانت هذه الحكومات تراهن على ضبط النفس الذي أبدته إيران باستمرار في الماضي، بما في ذلك حرب يونيو/حزيران ٢٠٢٥ القصيرة، إذ كانت طهران تخشى على الدوام أن يؤدي رد أوسع نطاقاً إلى إطلاق الولايات المتحدة مسعى لتغيير النظام الإيراني.

لكن الولايات المتحدة، في هذه الحرب، قلبت هذه المعادلة رأساً على عقب؛ إذ حاولت تغيير النظام الإيراني، وفشلت في تحقيق ذلك، ثم استبعدت هذا الخيار تماماً من حساباتها. ونتيجة لذلك، باتت إيران قادرة على تهديد اقتصادات الخليج مباشرة عبر هجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتهديد الاقتصاد العالمي من خلال خلق حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، من دون أن تخشى محاولة أمريكية للإطاحة بنظامها.

وبات الأمريكيون يدركون أنهم لا يستطيعون تغيير النظام الإيراني بالقوة الجوية وحدها، وأنهم يفتقرون، حتى الآن، إلى الإرادة السياسية اللازمة لاستخدام القوات البرية التي سيكون نشرها ضروريا لضمان تحقيق هذا الهدف. ومع زوال تهديد تغيير النظام، أثبتت إيران قدرتها على ردع الهجمات الأمريكية والإسرائيلية بفاعلية لا تقل، على الأقل، عن قدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على الحد من الهجمات الإيرانية التي تستهدف الخليج.

إن هذا الواقع، الذي باتت معه دول الخليج تتحفظ بشدة على الاعتماد على الولايات المتحدة (أو إسرائيل)

كينيث بولاك: من احتواء إيران إلى تعزيز نفوذها.. هل حققت الحرب عكس أهدافها؟

كارثية بالنسبة إلى دول الخليج. فقد باتت شركات الطاقة والشحن والتأمين تتردد في مواصلة أنشطتها في ظل التهديد المستمر بهجمات إيرانية، حتى لو جرى اعتراض أكثر من ٩٠ في المئة منها. فالضربات التي نجحت في اختراق الدفاعات، والبالغة نسبتها ١٠ في المئة، ألحقت أضراراً مادية كبيرة، وأضراراً نفسية أشد بكثير. كما وضعت موضع التساؤل النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم عليه دول الخليج حالياً، والذي تخطط لمستقبله.

لقد بنيت اقتصادات الخليج الحديثة، في مجملها، على افتراض أن أراضي هذه الدول ستظل ملاذات آمنة للتجارة وإنتاج المحروقات والاستجمام والراحة. غير أن الهجمات الإيرانية بالطائرات المسيّرة والصواريخ حطمت هذا الافتراض، ووجهت ضربة إلى قطاعات الطاقة والصناعة والتجارة والتمويل والاستثمار والسياحة في المنطقة.

فمن الذي سيرغب في الاستثمار أو التصنيع أو قضاء العطلات في دول تتعرض، بين الحين والآخر، لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، حتى لو جرى اعتراض الغالبية العظمى منها؟ ومن الذي سيرغب في ممارسة الأعمال التجارية، أو استيراد النفط، أو استثمار الأموال، أو تبادل السلع، أو قضاء إجازة في مكان يسمع فيه، عدة مرات في الأسبوع، وربما في اليوم الواحد، دوي انفجارات في السماء، حتى لو كانت تلك الأصوات ناجمة عن نجاح منظومات الدفاع في اعتراض الذخائر المهاجمة؟

كينيث بولاك: كيف تعيد الحرب رسم موازين القوة في الشرق الأوسط؟

بأن إيران قادرة على تحمل ضربات وأضرار تفوق بكثير ما تستطيع تلك الدول تحمله؛ ولذلك ستبحث طهران عن فرص لضرب الخليج لإثبات هذه القدرة.

وفي المقابل، ستشعر دول الخليج بأنها مضطرة إلى الرد لإثبات أنها لن تقبل التهيب، وأنها قادرة على الرد بالمثل. وقد تختار الولايات المتحدة بدورها البقاء خارج المواجهة، خشية أن يؤدي الدفاع عن دول الخليج إلى دفع إيران لإغلاق مضيق هرمز مجدداً. وكل هذه العوامل تنذر بتبادل متكرر للهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسييرة، في ظل سعي كل طرف إلى تعزيز قدراته، واكتشاف نقاط الضعف لدى الطرف الآخر واستغلالها، وإثبات عزمه على المواجهة.

ومع أن هذا السيناريو يبدو سيئاً بما يكفي، فإن هناك تطوراً آخر مؤسفاً ينبغي أخذه في الحسبان. فبمجرد أن تكتسب دول الخليج القدرة على إسقاط قوتها العسكرية خارج حدودها، وهي قدرة لم تمتلكها أي منها منذ نحو قرن، فمن المرجح أن تبدأ باستخدامها، وأن توظفها في خطوات قد لا تحظى بالضرورة بقبول الولايات المتحدة.

وهذا أيضاً جزء من تاريخ الخليج. ففي سبعينيات القرن الماضي، عندما سلحت الولايات المتحدة شاه إيران، على أمل أن يتولى تخفيف بعض الأعباء الدفاعية عن واشنطن في المنطقة، بدأ الشاه باستخدام قدراته العسكرية الجديدة في تنفيذ تحركات متعددة لم تكن الولايات المتحدة راضية عنها؛ من دعم الأكراد في مواجهة صدام حسين، إلى الاستيلاء على جزر خليجية تابعة لدولة

لردع الهجمات الإيرانية، أصبح أمراً لا يمكن قبوله. وهذا ما يدفع هذه الدول جميعاً إلى شراء أسراب من الطائرات المسييرة والصواريخ الخاصة بها، أو التفكير في اقتنائها. فالسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت تشتري جميعها طائرات مسيرة تركية، في حين تعمل السعودية مع شركات أمريكية على الشروع في إنتاج آلاف الطائرات المسييرة محلياً. وبالمثل، تسعى الإمارات إلى الحصول على طائرات مسيرة وقدرات لتصنيعها من إسرائيل والصين وأوكرانيا. كما تجري قطر والبحرين محادثات لاتخاذ خطوات مماثلة.

رغم أن من الممكن أن يؤدي توازن الرعب إلى فرض سلام حذر بين الخصوم المسلحين بالطائرات المسييرة والصواريخ على جانبي الخليج، على غرار ما حققه توازن القوى خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فإن احتمال تحقق هذه النتيجة في الحالة الراهنة يبدو أقل بكثير. وكما قال برنارد برودي في مقولته الشهيرة عام ١٩٤٦، فإن ما جعل التوازن النووي فعالاً إلى هذا الحد في الحفاظ على السلام هو القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، التي لا يمكن الالتباس بشأن عواقب استخدامها. فلا أحد يستطيع أن يسيء فهم ما سيحدث إذا انفجرت قنبلة نووية واحدة في بلاده، فما بالك بعشرات القنابل. أما عندما يمتلك كل من دول الخليج وإيران آلاف الطائرات المسييرة والصواريخ التقليدية، فإن اليقين بحجم الدمار الهائل الذي لا يمكن احتواؤه، والذي يفرضه السلاح النووي، لن يكون قائماً.

وعوضاً عن ذلك، يرجح أن تتحول هذه الترسانات إلى عامل يدفع نحو مزيد من الحروب. فإيران ستنتظر إلى مساعي دول الخليج لبناء قدراتها الهجومية الخاصة باعتبارها تحدياً لها، وستسعى إلى إثبات أن هذه القدرات لن تكون كافية لردع الهجمات الإيرانية. كما أن المتشددین المتطرفين الذين يمسكون بزمام السلطة في طهران حالياً سيرغبون في ضمان اقتناع الملكيات الخليجية المحافظة

كينيث بولاك: دول الخليج تنتقل إلى الهجوم..

الإمارات العربية المتحدة.

وبالمثل، طورت الإمارات خلال العقد الماضي، بدفع وتشجيع امريكيين، قدرات محدودة لإسقاط قوتها العسكرية خارج حدودها، واستخدمتها لتعزيز مصالحها في اليمن وليبيا والسودان والقرن الأفريقي، في كثير من الأحيان بما يتعارض مع السياسات الأمريكية.

إن منطقة الخليج تشهد اليوم اكتساب دولها قدرات عسكرية هجومية للمرة الأولى في التاريخ الحديث. ويمكننا أن نطلق على ذلك تسمية «تقاسم الأعباء الدفاعية»، وربما يعني هذا أن الولايات المتحدة لن تعود مضطرة إلى الدفاع عن هذه الدول وعن صادراتها الحيوية من الطاقة. لكن يبدو أن الاحتمال الأكبر هو أن يؤدي هذا التطور إلى تأجيج مزيد من الصراعات في المنطقة، وأن يدفع دولا أخرى في مناطق مختلفة من العالم إلى الاقتناع بأنها تستطيع، بل ينبغي لها، أن تسلك المسار نفسه.

على مدى نحو أربعة عقود، كانت الصين المستفيد الأكبر من دون تحمل الأعباء في الشرق الأوسط. فقد اعتمدت بكين على واشنطن في الحفاظ على استقرار المنطقة، من خلال التعامل مع مشكلاتها الأمنية التي لا تنتهي، بدءا من الحروب بين الدول وصولا إلى الحروب داخل الدول، بما يتيح للصين التركيز على تعزيز ثروتها عبر التجارة المواتية والاستثمار وتشديد البنى التحتية. وللإنصاف، لم يحاول الصينيون إخفاء هذا النهج أو التستر عليه. فقد سبق أن وبخني نائب وزير الخارجية

الصيني بسبب إخفاق الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام في المنطقة نيابة عن الصين. بل إنه صرخ في وجهي حرفيا قائلا إن الصين لا تفهم الشرق الأوسط، بما فيه من دين و«جنون»، ولذلك تقع على عاتق واشنطن مسؤولية إبقاء الأوضاع هادئة، وهي مسؤولية رأى أن الأمريكيين يخفقون في الاضطلاع بها. ولم أكن، حتى في ذلك الوقت، أعمل في الحكومة الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، لم يكن الصينيون بالتأكيد أول من اتبع هذا النهج، وإن كانوا ربما الأكثر صراحة في التعبير عنه. فعلى مدى نحو قرن، اتبعت الولايات المتحدة تجاه بريطانيا النهج نفسه الذي اتبعته الصين لاحقا تجاه الولايات المتحدة. فمنذ القرن التاسع عشر، جاب التجار الأمريكيون مياه الخليج بحثا عن الأرباح، متجاهلين عن عمد السياسة المحلية والصراعات الإقليمية، وتاركين هذه المسؤوليات للبريطانيين، إلى أن سحبت لندن قواتها من المنطقة في أوائل سبعينيات القرن الماضي.

وحتى بعد ذلك، لم تتول الولايات المتحدة دور القوة المهيمنة إقليميا بصورة كاملة إلا في تسعينيات القرن الماضي، بعدما أقنعت الثورة الإيرانية والحرب العراقية-الإيرانية وغزو صدام للكويت واشنطن بأن المنطقة لن تتمكن من الحفاظ على استقرارها من تلقاء نفسها.

وهكذا، سمح للصين، شأنها شأن الولايات المتحدة، بل وبريطانيا قبلها بدرجة أقل، بتجاهل المشكلات المستمرة في الخليج، عبر ترك مسؤولية التعامل معها للآخرين. غير أن أحداث العقد الماضي، ولا سيما السنوات الثلاث الأخيرة، وبدرجة أكبر خلال الأشهر الستة الماضية، أخذت تثير تساؤلات جدية بشأن مدى قابلية هذا الترتيب للاستمرار.

فبعد أن كانت الصين محور الاهتمام والنقاش في منطقة الخليج قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، تراجع حضورها من المشهد بصورة شبه كاملة، وذلك بعد وقت قصير من هجوم حماس المروع. وما

كينيث بولاك: الحرب هدية للصين.. مكاسب استراتيجية من دون إطلاق رصاصة واحدة

المذابح والدمار الناجمان عن ثلاث سنوات من الحروب في أنحاء المنطقة، والتي بلغت ذروتها بالهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران هذا العام، ستدفع بكين إلى إعادة النظر في عجزها عن التحرك، وفي استعدادها للاعتماد على الآخرين من أجل حماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، رغم أن هذه التطورات تهدد تلك المصالح. فهل ستختار بكين بذل جهود حازمة لبناء قدرات تمكنها من إسقاط قوتها في منطقة الخليج، بما يتيح لها فرض الاستجابة لمتطلباتها على الأطراف المحلية، وكذلك على القوى من خارج المنطقة، مثل الولايات المتحدة؟

إذا اختارت بكين هذا المسار، فإن حاملات الطائرات التي بدأت بنشرها حالياً، والتي بدا دائماً أن فائدتها ستكون أكبر في المحيط الهندي وبحر العرب الشمالي منها في بحر الصين الجنوبي، فإن ذلك سيمثل تحولا كبيرا في ميزان القوى العسكرية والعلاقات الأمنية في الشرق الأوسط.

قبل اندلاع الحرب على إيران، وتحديدًا في أواخر عام ٢٠٢٤، سافرت إلى إسرائيل برفقة مجموعة صغيرة من الخبراء العسكريين الأمريكيين، لإجراء مباحثات موسعة مع عدد من كبار الضباط العسكريين الإسرائيليين، العاملين حالياً والسابقين.

وفي إطار تلك المناقشات، عرض الإسرائيليون عقيدة الدفاع الجديدة التي كانوا يعملون على تطويرها استجابة للصدمة والرعب اللذين خلفتهما هجمات حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. وكانوا يعتزمون

أدركته دول المنطقة جميعها هو أن الصين لا تمتلك القدرة على إسقاط قوتها العسكرية في الشرق الأوسط. وفي زمن الحرب، لم يكن انخراطها الاقتصادي الواسع في المنطقة ذا أهمية تذكر، إن لم يكن عديم الأهمية تماماً. فالصين لم تستطع الدفاع عن حلفائها الإقليميين في مواجهة الهجمات، كما لم تستطع تهديد خصومهم الإقليميين. أما العمليات العسكرية الأمريكية، مثل «راوف رايدر» (Rough Rider)، و«ميدنايت هامر» (Midnight Hammer)، والعملية الحالية «إيبك فيوري» (Epic Fury)، فقد كانت جميعها تتجاوز القدرات الصينية بالكامل.

ولعل أقصى ما استطاع الصينيون القيام به هو تشجيع حلفائهم الباكستانيين على أداء دور الوسيط بين طهران وواشنطن. لكن حتى بعد مرور أشهر، لم تنجح هذه الجهود في إنهاء الصراع، ولا توجد مؤشرات على أن المصالح الصينية تؤخذ في الحسبان ضمن المفاوضات الجارية.

الحرب على إيران هدية للصين

من دون إطلاق رصاصة واحدة، كسبت بكين حرية أكبر في التحرك داخل الخليج، وتعزيزاً لصناعاتها، ومصادقية جديدة.

وهنا تكمن المفارقة. فللصين مصالح كبيرة للغاية في الشرق الأوسط؛ إذ إنها أكبر مستورد للنفط في العالم، وتعتمد على منطقة الخليج في تأمين ما يصل إلى ٥٠ في المئة من وارداتها النفطية. كما تشهد تجارتها مع دول الخليج نمواً متسارعاً، إذ تجاوزت قيمتها حالياً ٥٠٠ مليار دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تبلغ ٨٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. كذلك تمثل منطقة الخليج سوقاً حيوية ونقطة عبور رئيسية للبضائع الصينية المتجهة إلى أوروبا وغرب آسيا وأفريقيا.

وعليه، يتمثل السؤال الجوهرى هنا في ما إذا كانت

مع عقيدة عسكرية تقوم على إقامة جبهات حدودية على غرار الحدود الرومانية.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن تبني نهج الحدود الرومانية سيتطلب العودة إلى ما يشبه عقيدتها الدفاعية الأصلية، وإلى الثقافة الوطنية التي أسهمت في دعمها. فمُنذ تأسيسها عام ١٩٤٨، وربما قبل ذلك، وحتى حرب أكتوبر/تشرين الأول العربية-الإسرائيلية عام ١٩٧٣، كانت العقيدة الدفاعية الإسرائيلية تؤكد على العمليات الهجومية الاستباقية، بل والوقائية أحيانا، للقضاء على التهديدات العسكرية المحتملة قبل أن تصبح قابلة للاستخدام، وخوض المعارك في أراضي العدو، بعيدا عن المراكز السكانية الإسرائيلية المعرضة للخطر.

لقد تطلب ذلك وجود مجتمع يتلقى أفرادَه التدريب العسكري ويلتزمون بالخدمة العسكرية الاحتياطية طويلة الأمد، بما يمكن دولة صغيرة من الحفاظ على قوة ميدانية كبيرة بما يكفي لهزيمة خصومها الأكثر عددا. كما تطلب وجود شعب مستعد لتقديم تضحيات فردية مستمرة، بما فيها التضحية القصوى بالنفس، من أجل مصلحة الوطن. وعقيدة الدفاع القائمة على نهج الحدود الرومانية ستتطلب الأمر نفسه.

لكن الثقافة الإسرائيلية أخذت تتغير تدريجيا بعد عام ١٩٧٣، مع اتضاح أن الجيوش العربية والجماعات المسلحة المناهضة لإسرائيل لم تعد تشكل تهديدا وجوديا للدولة. وكما خلصت إحدى أكثر الدراسات عمقا في تناول التحول الذي طرأ على علاقة الإسرائيليين بقواتهم المسلحة، فقد انتقل المجتمع من ثقافة التضحية بالنفس إلى ثقافة تحقيق الذات. واكتسب هذا التحول زخما إضافيا مع بداية الطفرة الاقتصادية الإسرائيلية في مطلع الألفية الثالثة، إلى أن أخذت أعداد متزايدة من الشباب الإسرائيليين تنظر باستخفاف إلى الخدمة في القوات المسلحة، فضلا عن اتخاذ العمل العسكري مهنة لهم، فيما بات من الصعب على نحو متزايد إقناع

كينيث بولاك: إخفاق تغيير النظام يفتح الباب أمام مرحلة أشد خطورة في المنطقة

السيطرة على مناطق عازلة على طول حدود إسرائيل مع لبنان وسوريا وغزة، ثم تنفيذ عمليات عسكرية متواصلة ضد حماس وحزب الله وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات العربية المتطرفة، أو الدول التي تدعمها، خارج تلك المناطق العازلة، لضمان عدم تمكن أي منها مجددا من تطوير البنية التحتية أو حشد القوات الميدانية اللازمة لشن هجوم واسع النطاق على إسرائيل. وهذا هو النهج الذي دأبت إسرائيل على اتباعه منذ ذلك الحين.

في ذلك الوقت، لاحظت أن ما يقترحه الإسرائيليون يشبه إلى حد ما العقيدة الدفاعية للإمبراطورية الرومانية. فقد اعتاد الرومان أيضا إقامة مناطق عازلة، غالبا بالتفاهم مع قبائل صديقة أو عبر إنشاء مناطق خالية من السكان، مباشرة وراء حدودهم، ثم شن عمليات عسكرية متواصلة ضد القبائل التي كانوا يعدونها بربرية خارج تلك المناطق، بهدف معاقبتها وإضعافها ومنعها من شن عمليات عسكرية كبرى ضد الأراضي الرومانية نفسها. لقد كانت عقيدة تقوم على الحرب المستمرة خارج حدود الإمبراطورية، لضمان السلام داخلها.

وأشرت إلى أن تطبيق هذه العقيدة سيتطلب قيام إسرائيل مختلفة تماما عن تلك التي كانت قائمة قبل السابع من أكتوبر. وكان آرون ماكلين، المحلل العسكري المتميز ومقدم البودكاست «مدرسة الحرب» (School of War)، عضوا أيضا في الفريق الأمريكي. وقد صاغ المسألة بوضوح عندما تساءل بصوت مسموع عما إذا كانت ثقافة «أمة الشركات الناشئة» الإسرائيلية قادرة على الانسجام

كينيث بولاك: تحالف إيران وروسيا والصين يتعزز.. والحرب قد تنتج نظاما إقليميا جديدا

المتحدة وإسرائيل. وهنا أيضا، أدت العمليات العسكرية الهجومية التي يتطلبها نهج «الحدود الرومانية» إلى نفرة كثير من الأمريكيين الذين كانوا، لولا ذلك، متعاطفين مع إسرائيل، كما وفرت ذريعة مثالية للمناهضين للصهيونية (ومعادي السامية) على كلا طرفي الطيف السياسي، للمطالبة بإلغاء التحالف إلغاء كاملا. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فقد يجد الإسرائيليون أنفسهم قريبا أمام خيار جوهري بين علاقتهم التي يعتزون بها مع الولايات المتحدة، ونهجهم الجديد في التعامل مع أمنهم.

إيران تدرك إمكاناتها لفرض هيمنتها

هناك سؤال كبير آخر لا يمكن أن يجيب عنه سوى المستقبل: هل أدت الحرب التي كان الهدف منها إعاقة الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، إلى تمكين إيران من تحقيقها، بدلا من ذلك؟ لقد هاجمت الولايات المتحدة وإسرائيل إيران آملتين في إسقاط نظامها البغيض، وإن أخفقتا في ذلك، فتقليص قدراته وإضعافه من خلال تدمير الوسائل التي يستخدمها لمد نفوذه في أنحاء المنطقة.

وبالطبع، فقد أودت الضربات الأولى بحياة جزء كبير من القيادة العليا في إيران، بمن فيه المرشد الأعلى علي خامنئي نفسه، غير أن ذلك لم يؤدي إلى سقوط النظام، على الأقل حتى الآن، بل ترك واشنطن، على المدى القصير، في مواجهة نسخة أشد سوءا منه.

باغتيال خامنئي، أزلت إسرائيل والولايات المتحدة قائدا مروعا، لكنه كان محافظا وحذرا، وشديد التوجس من

الأجيال الأكبر سنا بالتعامل بجدية مع واجباتها في قوات الاحتياط.

وبحسب ما يقوله الإسرائيليون، فإن أحداث السابع من أكتوبر غيرت كل ذلك. فهم يؤكدون أنهم مستعدون مجددا للعودة إلى التضحية الكاملة بالنفس من أجل الأمن القومي، وهي الروح التي جعلت عقيدة الدفاع الإسرائيلية الأصلية ممكنة. ويمثل نهج الحدود الرومانية النسخة التي تناسب القرن الحادي والعشرين من تلك الاستراتيجية. لكن يبقى السؤال مفتوحا بشأن قدرة هذه الروح على الاستمرار لعقود، وإذا استمرت، فما إذا كانت ستستنزف الطاقة والإبداع من القطاع الخاص الإسرائيلي، وهما العاملان اللذان جعلوا من إسرائيل «أمة الشركات الناشئة» نموذجا استثنائيا.

وإلى جانب المتطلبات التي قد يفرضها هذا النهج على المجتمع والثقافة الإسرائيليين، يطرح التحول نحو نهج الحدود الرومانية معضلات أخرى أمام إسرائيل. فمن المهم الإشارة إلى أن الطفرة الاقتصادية التي حققتها البلاد بفضل ريادة الأعمال في مجال الإنترنت تطلبت مستوى عاليا من الترابط والانفتاح على بقية العالم المتقدم. غير أن السياسات الأمنية المرتبطة بتطبيق نهج الحدود الرومانية في غزة ولبنان وسوريا وغيرها أخذت تقوض بصورة مطردة التعاطف مع إسرائيل وحسن النية تجاهها في كثير من تلك الدول نفسها. وقد درست عدة دول فرض عقوبات على إسرائيل، بل إن بعضها فرض بالفعل عقوبات محدودة النطاق ردا على سياساتها. وكلما تمسكت إسرائيل بهذه العقيدة الدفاعية بصورة أشد، ازدادت احتمالات تعرض علاقاتها وروابطها الدولية لضغوط متزايدة.

لا يتجلى هذا التوتر بأهمية أكبر بالنسبة إلى إسرائيل مما يتجلى في الولايات المتحدة، حيث انقلبت أعداد مثيرة للصدمة من الأمريكيين، على كلا طرفي اليمين المتطرف واليسار المتطرف، ضد العلاقة الخاصة بين الولايات

كينيث بولاك: التحولات الكبرى بدأت بالفعل

القدرتين لم تكونا عنصرين بالغي الأهمية، سواء في تهديد إيران أو في دفاعها عن نفسها. ومع ذلك، فبدلاً من أن تضعف الحرب قدرة البلاد على استخدام القوة للتأثير في الشؤون الإقليمية والعالمية، فقد تنتهي إلى تعزيز هذه القدرة.

يبدو أن طهران قد تبنت سياستين كانتا، قبل هذه الحرب، لا تتجاوزان حيز النظرية. أولاهما أن إيران أدركت الآن أنها قادرة على تقليص حركة الملاحة في مضيق هرمز، أو حتى خنقها، من دون أن يؤدي ذلك إلى إطلاق حملة عسكرية أمريكية هائلة، تحظى بدعم عالمي واسع، لإعادة فتح المضيق وإسقاط النظام الإيراني. وهذا هو الخوف الذي منع إيران من الإقدام على ذلك منذ عام ١٩٧٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيران، خلافاً لما يعتقد كثيرون على نحو خاطئ، لم تحاول فعلياً إغلاق المضيق أثناء الحرب الإيرانية-العراقية. فقد كانت تملك قدرات أكبر بكثير للمحاولة، لكنها لم تستخدم سوى جزء ضئيل منها لمضايق حركة الملاحة البحرية، ولا سيما في الخليج الفارسي، بهدف رفع أسعار النفط، ومن ثم زيادة قيمة صادراتها، ودفع الولايات المتحدة ودول الخليج إلى وقف دعمها للعراق.

أما السياسة الثانية، فتتمثل في أن إيران تعلمت أنها تستطيع إطلاق آلاف الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز والطائرات المسيّرة نحو حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج، محققة تأثيراً يتجاوز بكثير ما يمكن أن يتوقع بالنظر إلى حجم الأضرار المادية الفعلية التي تسببها.

علاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أن كثيراً ممن يمسكون بزمام السلطة في طهران حالياً، كانوا يعارضون الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، لأنهم كانوا يريدون الحرب، لا المفاوضات، مع الولايات المتحدة، ولأنهم أرادوا امتلاك ترسانة نووية تمنع الولايات المتحدة، سواء

القوة العسكرية الأمريكية. وقد خلفته قيادة أكثر تشدداً وعدوانية ونزعة إلى المواجهة، وأكثر استعداداً لتحمل المخاطر.

وفي الواقع، وحسب ما نستطيع فهمه، فقد دأب خامنئي على كبح العمليات العسكرية الإيرانية التقليدية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، لأنه كان يخشى أن يؤدي التصعيد إلى مزيدٍ من التصعيد، وأن ينتهي في النهاية إلى دفع الولايات المتحدة لشن حملة حازمة لاغتياله وإسقاط نظامه. وقد منع مراراً المتشددون في إيران من الاندفاع وراء ميلهم إلى شن هجمات أكثر عنفاً على إسرائيل والمصالح الأمريكية. أما هؤلاء المتشددون أنفسهم، فهم اليوم من يمسك بزمام السلطة في طهران، ومن غير المستغرب أن يخوضوا حملة أكثر عدوانية ضد الولايات المتحدة، من دون القيود التي فرضتها مخاوف خامنئي.

أما فيما يتعلق بالقوة العسكرية الإيرانية، فمن المؤكد تقريباً أن الحرب قد أخرجت برنامج إنتاج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة في البلاد لأشهر، وربما لمدة أطول، وإن كان الإيرانيون لا يقتصرون على إعادة بناء قدراتهم، بل يعملون أيضاً على تحسين جودة أنظمتهم بمساعدة من روسيا والصين. وربما أدت الحرب أيضاً إلى مزيدٍ من التأخير في البرنامج النووي الإيراني، غير أن تقدير ذلك أصعب حتى. كما أنها قضت على بعض قدرات إيران في مد نفوذها وإسقاط قوتها إلى الخارج، وخاصة قدراتها البحرية والجوية، على الرغم من أن هاتين

بات مصدرا للتجزئة وتبديد ثروات المسلمين والتآمر

الجلاء إلا عندما ننظر إليها من الماضي. أما التحدي الحقيقي في صنع السياسات، فيكمن في التعرف إلى هذه التحولات وهي تجري في الحاضر، أو في استباقها وتوقعها قبل وقوعها. وهذا أيضا هو الأمر الأصعب على الإطلاق.

فلا شيء يكون واضحا وضوحا تاما في لحظة حدوثه، وإن الإنكار يعد أحد أقوى العوامل تأثيرا في علم النفس البشرية، على المستويين الفردي والجماعي. ودائما ما توجد اتجاهات مضادة تعاكس مسار التحولات. فأولئك الذين لا يريدون التصديق بأن اتجاهات معينة ستستمر، يصرون على أنها لن تستمر، ويتشبثون بما لا بد من أن يجدوه من أدلة تؤيد موقفهم. ويكون التمييز بين الإشارات المهمة وضجيج المعلومات المتضاربة أشد صعوبة دائما، في الوقت الذي يكون فيه التجاوب مع تلك الإشارات أيسر ما يكون.

لا يستطيع أي منا الجزم بأن أيا من التحولات المحتملة التي عرضتها أعلاه سيتحقق فعلا. ولكن بذور هذه التحولات موجودة بالفعل في مسار الحرب الدائرة حاليا بين الولايات المتحدة وإيران. وليس من المبكر أن ندرك هذه المؤشرات، وأن نبدأ في دراسة كيفية تصرف واشنطن لتجنب أسوأ السيناريوهات، وللاستعداد لمواجهة كل ما لا تستطيع منع حدوثه.

***كينيث م. بولاك: نائب رئيس معهد الشرق الأوسط لشؤون السياسات.**

من مهاجمتهم أو من منعهم من مهاجمة دولٍ أخرى. وبتدريج سلطتهم، على الأقل في المرحلة الراهنة، ربما جعلت الحرب التوصل إلى اتفاقٍ نووي جديدٍ مع إيران أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر قبل اندلاعها. ومن المحتمل جدا أن تكون قد أقنعت مجموعة كانت ترغب أصلا في امتلاك أسلحة نووية، بأن هذه الترسانة هي الوسيلة الوحيدة لمنع المزيد من الهجمات الأمريكية و/أو الإسرائيلية.

وأخيرا، أدت الحرب، حتى الآن، إلى تعزيز التعاون بين إيران وروسيا والصين. فقد شهد ذلك التحالف الشكلي تراجعاً ملحوظاً خلال مواجهة يونيو/حزيران ٢٠٢٥، لأن موسكو وبكين لم تقدموا مساعداتٍ تذكر لطهران، مما دفع كثيرا من المتشددین الإيرانيين إلى التشكيك في مدى متانة هذا «التحالف».

أما هذه المرة، فقد قدمت كل من روسيا والصين لإيران مساعداتٍ مادية ومعلوماتية معتبرة، شملت توفير أنظمة دفاع جوي، ومكونات للصواريخ والطائرات المسييرة، وبياناتٍ لتحديد الأهداف، إلى جانب أشكالٍ أخرى من الدعم الذي يساعد إيران على إعادة بناء ترسانتها وتطويرها. وبناء على ذلك، قد تخرج إيران من الحرب بشراكةٍ أكثر متانة وفاعلية مع روسيا والصين، مما كانت عليه عند بدء الحرب.

ولهذه الأسباب جميعها، يجب أن تنتهي الحرب بإثبات الولايات المتحدة للإيرانيين أنهم لا يستطيعون تعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز، أو شن هجماتٍ متفرقة على دول الخليج، من دون أن يدفعوا ثمننا لذلك. فإذا انتهت الحرب على نحوٍ يسمح للإيرانيين باستئناف أي من هذين الأمرين، فضلا عن استئنافهما معا، فإن الحرب ستكون قد جعلت إيران أكثر نفوذا وتأثيرا مما كانت عليه قبلها، بغض النظر عما ألحقته من أضرارٍ بقواتها الصاروخية والمسييرة والجوية والبحرية.

إن أكبر التحولات في التاريخ لا تتضح بأكبر قدرٍ من



كريستوفر فيليبس:

أوروبا في قلب العاصفة... تهديدات الخارج واحتجاجات الداخل

روسيا وترمب والشعبوية تحاصرها

*مجلة «المجلة» اللندنية

المعروفة سابقا باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إحدى الركائز الأساسية للاتحاد الأوروبي الجديد الذي أنشأته معاهدة ماستريخت. وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، وفي مقدمتها عجز بروكسل عن منع الصراعات التي رافقت تفكك يوغوسلافيا، دخل كثيرون الألفية الجديدة وهم يأملون أن تتمكن أوروبا موحدة جديدة من تجاوز انقسامات الحربين العالميتين والحرب الباردة، وأن تحتل موقعها كقوة عالمية رائدة.

بلغ «التفاؤل الأوروبي» ذروته في تسعينات القرن العشرين، إذ ساد بين مؤيدي الاتحاد الأوروبي اعتقاد راسخ بأن الدول الأوروبية ماضية نحو مزيد من التكامل والنجاح. بدأ العقد بإعادة توحيد ألمانيا، وانتهى بإطلاق منطقة اليورو، وشهد في منتصفه انتقال دول شيوعية سابقة عديدة في أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات السوق وتقدمها بطلبات للانضمام إلى التكتل. وفي الأثناء، أصبحت المجموعة الأوروبية،

ضربات إلى عمق أكبر داخل أوروبا. ومع تكثيف روسيا عملياتها الخفية ضد أهداف أوروبية، بات احتواء موسكو هدفا وجوديا. وقفز الإنفاق الدفاعي إلى أكثر من ٢/٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، ووصل إلى ما بين ٣/٥ و ٥ في المئة في دول خط المواجهة مثل بولندا ودول البلطيق. كما استحدث الاتحاد الأوروبي أدوات جديدة، مثل برنامج «العمل الأمني من أجل أوروبا» (SAFE)، الذي يتيح قروضا تصل قيمتها إلى ١٥٠ مليار يورو لدعم المشتريات الدفاعية المشتركة. لكن الضغوط تواصل تصاعدها. ففي سبتمبر/أيلول، نسبت ألمانيا رسميا محاولة هجوم بطائرة مسيرة على مطار «لايبزيغ/هاله» إلى روسيا، فيما تستمر الحرب في أوكرانيا وتشن موسكو هجمات أشد على البنى التحتية الرئيسة.

وفاقم العدوان الروسي المتزايد قلقا جيوسياسيا آخر أخذ في التصاعد، هو تراجع موثوقية الولايات المتحدة في عهد دونالد ترمب. حاول القادة الأوروبيون، بمن فيهم قادة المملكة المتحدة، في البداية استرضاء ترمب رغم الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها وخطابه العدائي. وحاولوا مرارا إقناعه بمواصلة دعم كييف وضمان عدم تهميش أوكرانيا في المفاوضات. لكن تصدعات أخطر ظهرت منذ ذلك الحين. فقد انتقدت استراتيجية ترمب للأمن القومي لعام ٢٠٢٥ الحكومات الأوروبية، وأبدت تفاؤلا حيال صعود خصوم تلك الحكومات من الشعبويين. وتعمقت الخلافات مع محاولات الرئيس المتكررة «الاستحواذ» على

وبعد ربع قرن، تبدو الصورة اليوم أقل تفاؤلا بكثير. فقد نجا الاتحاد من اضطرابات منطقة اليورو وأزمة الديون اليونانية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم من خروج المملكة المتحدة بعد ذلك بسنوات قليلة، لكن الآمال في أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى مركز قوة عالمي يضاهي الولايات المتحدة أو الصين تلاشت إلى حد كبير. وبدلا من ذلك، تواجه بروكسل ضغوطا من كل اتجاه: بيئة جيوسياسية تزداد سوءا، وركود اقتصادي مستمر، وتحديات داخلية يغذيها صعود الشعبوية.

تصاعد التهديدات الجيوسياسية

يبقى أكثر التهديدات إلحاحا، كما هو الحال منذ عام ٢٠٢٢، روسيا. وكما قال رئيس فنلندا ألكسندر ستاب العام الماضي، تمتعت أوروبا بشيء

من «العطلة من التاريخ» عقب انتهاء الحرب الباردة، إذ نجت القارة إلى حد كبير من صراعات كبرى بين حملة كوسوفو عام ١٩٩٩ وضم روسيا شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤.

أتاح ذلك للحكومات خفض الإنفاق الدفاعي والاستفادة، نظريا، من «عوائد السلام». لكن غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا قبل أربع سنوات بدد هذا الوهم. ومنذ عام ٢٠٢٢، حشد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ٢٢٥ مليار يورو من الدعم المالي والعسكري والإنساني لكيف، فيما يخشى قادة دول تقع أبعد إلى الغرب أن يشجع النصر في أوكرانيا بوتين على توجيه

يضيف الركود الاقتصادي المستمر طبقة أخرى من الصعوبات

الفرنسي بنسبة ٠/٨ في المئة فقط بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، بينما لم يزد نمو الاقتصاد الألماني على ٠/٢ في المئة العام الماضي، ويتوقع أن يبلغ ٠/٦ في المئة في عام ٢٠٢٦. وتزيد مستويات الدين المرتفعة من حدة هذه الهشاشة، إذ يبلغ الدين العام الفرنسي حاليا نحو ١١٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الحكومات الأوروبية أكثر تعرضا لارتفاع تكاليف الاقتراض عالميا.

وتواجه فرنسا ضغوطا خاصة مع ارتفاع عوائد السندات وسط مخاوف بشأن وضعها المالي والآثار التضخمية الأوسع لحرب ترمب. ومع أن البنك المركزي الأوروبي في موقع يسمح له بالتدخل إذا انتقلت العدوى، فقد تضيف الأزمة المتفاقمة تحديا اقتصاديا جديدا. وتتقاطع هذه المشكلات الاقتصادية

مع الاضطرابات الجيوسياسية. فقد هددت حرب ترمب على إيران، والاضطرابات حول مضيق هرمز، واستمرار القيود المفروضة على الطاقة الروسية، واقتراح الولايات المتحدة حظر تصدير الديزل الأمريكي في سبتمبر/أيلول، بزيادة الضغوط على أوروبا، رغم موافقة مجموعة السبع على الإفراج عن ١٠٠ مليون برميل من الوقود من احتياطي الطوارئ.

وإدراكا منه لهشاشة وضعه الاقتصادي، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا أكثر ترددا تجاه الصين مقارنة بالولايات المتحدة. ففي حين تبني ترمب، وبايدن قبله، نهجا متشددا عموما تجاه بكين، كان القادة الأوروبيون أكثر حذرا، وكثيرا ما تحوطوا في مواقفهم حين ساءت

غرينلاند رغم اعتراضات الدنمارك.

ثم جاءت أخيرا الحرب على إيران، التي عارضتها الدول الأوروبية على نطاق واسع، ما أثار ردا غاضبا من البيت الأبيض. وحتى قبل انتخاب ترمب، كان القادة الأوروبيون يدركون أن الولايات المتحدة باتت أقل التزاما بالدفاع عن أوروبا، وأن عليهم الاستعداد للتصدي لروسيا بمفردهم إذا اقتضى الأمر. لكن ترمب أثار احتمال أن تتخذ الولايات المتحدة موقفا عدائيا صريحا، فيما يواصل توجيه انتقادات حادة إلى أوروبا من الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

الركود الاقتصادي

يضيف الركود الاقتصادي المستمر في أنحاء القارة طبقة أخرى من الصعوبات. فمنطقة اليورو تعاني نموا فائرا منذ جائحة عام ٢٠٢٠، وقد تفاقم هذا الاتجاه

بفعل أزمات الطاقة التي نجمت أولا عن حرب أوكرانيا عام ٢٠٢٢، ثم عن أزمة مضيق هرمز وباب المندب. وبينما حققت الولايات المتحدة، التي تتمتع بإمدادات طاقة خاصة بها، نموا بلغ متوسطه ٣/٤ في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، نما الاتحاد الأوروبي بنحو ٢/٦ في المئة خلال الفترة نفسها.

واتسعت كذلك فجوة الإنتاجية، إذ لا تزال إنتاجية العمل في الاتحاد الأوروبي أدنى بكثير من مستوياتها في الولايات المتحدة. بل إن أوضاع الاقتصادات الأوروبية الكبرى أسوأ، فيما يتركز جانب كبير من النتائج الإيجابية في حفنة من الدول، مثل بولندا وإسبانيا. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن ينمو الاقتصاد

منطقة اليورو تعاني نموا فائرا منذ جائحة عام 2020

والسياسية في القارة. وتختلف دوافع التحركات بين الاعتراض على الأوضاع المعيشية والسياسات الحكومية، والمطالبة بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد، والغضب من أزمة السكن وارتفاع تكاليف الحياة. ومع أن هذه الاحتجاجات لا تشكل حركة واحدة، ولا يمكن اختزالها جميعا في صعود اليمين الشعبوي، فإنها تعكس اتساع الهوة بين قطاعات من المواطنين والمؤسسات السياسية، ولا سيما حين يشعر الشباب بأن الفرص الاقتصادية تتضاءل.

وقد تتيح هذه الأجواء للأحزاب الشعبوية استثمار السخط الشعبي، بما يزيد من صعوبة بناء توافق أوروبي حول الإصلاحات الاقتصادية والتحديات الأمنية.

وفي ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية والركود الاقتصادي، يواجه القادة الأوروبيون مواجهة خطر الشعبوية.

وليس هذا جديدا، فقد ظل الشعبويون اليمينيون يتربصون بالاتحاد الأوروبي طوال عقود. لكن «الاتحاد»، من بعض النواحي، أقل عرضة لخطرهم اليوم مما كان عليه في السابق. فقد وصل عدد من الشعبويين إلى السلطة، ثم تبين أنهم أقل عداء للاتحاد الأوروبي بعد تولي الحكم. فرئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، على سبيل المثال، خففت موقفها تجاه بروكسل منذ توليها السلطة عام ٢٠٢٢.

وفي هولندا، فاز «حزب من أجل الحرية» بزعامة خيرت فيلدرز في انتخابات عام ٢٠٢٣ ببرنامج تضمن إجراء استفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي، لكنه تولى عن الفكرة خلال مفاوضات تشكيل الائتلاف. ثم

العلاقات مع ترمب.

من جهة أخرى، دعت ألمانيا وفرنسا الاتحاد الأوروبي مؤخرا إلى وضع تدابير طارئة لمنع الشركاء التجاريين من الإخلال بالسوق لمصلحتهم، وسط مخاوف من أن اتساع العجز التجاري بين الاتحاد الأوروبي والصين والاعتماد على سلاسل التوريد الصينية باتا يلحقان أضرارا اقتصادية واستراتيجية. وفي الوقت نفسه، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه عالقا وسط التنافس المتصاعد بين واشنطن وبكين في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد سعت بعض القوى الأوروبية إلى تطوير منظوماتها الخاصة للذكاء الاصطناعي سعيا إلى قدر من «السيادة الرقمية»،

لكن القارة تفتقر إلى رأس المال والإرادة السياسية الموحدة اللازمين لمنافسة أي من القوتين المهيمنتين في هذا المجال منافسة جدية.

وفي أفضل الأحوال، قد يجعل ذلك الدول والاقتصادات الأوروبية معتمدة على الذكاء الاصطناعي الصيني أو الأمريكي أو كليهما، وما قد يصاحب ذلك من عجز تجاري كبير. أما في أسوأ الأحوال، إذا اشتدت المنافسة، فقد تجد الدول والشركات الأوروبية نفسها مضطرة بصورة متزايدة إلى الاصطفاف مع أحد الجانبين.

الشعبوية والاحتجاجات

ولا تقتصر التحديات الداخلية على صعود الأحزاب الشعبوية. فالاحتجاجات التي شهدتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألبانيا تبرز وجها آخر للتوترات الاجتماعية

بيئة جيوسياسية تزداد سوءا، وركود اقتصادي مستمر

الوطنية، بما يضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل بصورة جماعية.

ومن شأن ذلك أن يحد من قدرة أوروبا على تجميع مواردها وتطوير حلول مشتركة للتحديات الجيوسياسية والاقتصادية المذكورة آنفا. وبالنظر إلى أن ترمب يبدو أنه يفضل أن تكون أوروبا أضعف، فربما لا يكون مستغربا أن تحتفي وثيقة الأمن القومي الصادرة عنه بالشعبيين اليمينيين.

هل تنتظر أوروبا مياها أكثر اضطرابا؟

قد يرى المتفائلون بأوروبا أنها اعتادت مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وأنها، منذ تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧، وجدت سبلا للتغلب عليها. وهذه حجة وجيهة، إذ قد تتراجع بالفعل

التهديدات المختلفة التي تواجه القارة حاليا قبل بلوغ نقطة حرجية. لكن من الواضح أيضا أن التكتل ما زال بعيدا كل البعد عن حلم التسعينات بأن يصبح لاعبا جيوسياسيا رئيسا. فالأزمات المتعددة في الداخل والخارج تكشف تكتلا كثيرا ما يرد على الأحداث بدلا من المبادرة إلى صنعها، ويحاول بقلق قيادة سفينته عبر مياه مضطربة بدلا من تحديد الأجندة بالطريقة التي يبدو أن دونالد ترمب وشي جينبنغ يفعلانها، سواء كانت النتائج جيدة أم سيئة. لقد حلم مثاليو حقبة ما بعد الحرب الباردة باتحاد أوروبي يتوسع ويزدهر، لا بتكتل بطيء الحركة ومحاصر بالأزمات كما نراه اليوم.

انهيار ائتلافه في عام ٢٠٢٥ بعدما انسحب فيلدرز من الحكومة.

وفي بولندا، خسر «حزب القانون والعدالة» (PiS) الشعبوي السلطة عام ٢٠٢٣، فيما هزم رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، المعروف بمواقفه المتشككة في الاتحاد الأوروبي، عام ٢٠٢٦ بعد ١٦ عاما في المنصب.

وظل نفوذ هؤلاء الشعبويين إلى حد كبير محصورا في دول أعضاء تعد هامشية نسبيا، لكن فرنسا وألمانيا، وهما قلب الاتحاد الأوروبي النابض، تواجهان الآن احتمال اتساع نفوذ أحزاب اليمين المتطرف.

ففي فرنسا، تتصدر مارين لوبان حاليا استطلاعات الرأي للانتخابات الرئاسية المقررة عام ٢٠٢٧، بينما فاز «حزب البديل من أجل ألمانيا» (AFD) مؤخرا في انتخابات ولاية

ساكسونيا أنهالت، ويتصدر معظم استطلاعات الرأي الوطنية. وحتى إذا حقق أي منهما انتصارا، فقد لا يرقى ذلك إلى مستوى التهديد الوجودي للاتحاد الأوروبي الذي كان يمكن أن يمثله في السابق.

فلم تعد لوبان تدعو إلى خروج فرنسا من الاتحاد، فيما أشارت ورقة استراتيجية حديثة لـ«حزب البديل من أجل ألمانيا» إلى أن الحزب سيسعى أولا إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى تحالف أكثر مرونة بين دول ذات سيادة، ولن يلجأ إلى استفتاء بشأن عضوية ألمانيا إلا إذا فشلت إعادة التفاوض على المعاهدة. لكن الحزبين يتبنيان، على أقل تقدير، رؤية أكثر قومية لأوروبا، ويرغبان في إعادة السيادة إلى العواصم

تحديات داخلية يغذيها صعود الشعبوية



سجال سياسي وأمني يعصف بفرنسا

الصحافة الفرنسية: من أشعل فتيل العنف؟

***لوباريزيان + لوفيفارو + لوموند + ميديبارت**

كشفت أحداث العنف والنهب وإحراق المباني العامة التي رافقت تحركات ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦ في فرنسا عن أزمة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الإخفاقات الأمنية مع الغضب الاجتماعي والصراع السياسي حول تحديد المسؤولية.

وفي أعقاب الأحداث، اتجهت الحكومة وقوى من اليمين واليمين المتطرف إلى تحميل حزب فرنسا الأبية، بقيادة جان لوك ميلانشون، واليسار المتشدد عموماً، مسؤولية تأجيج العنف.

غير أن التغطيات الصحفية الفرنسية التي تناولت الأحداث قدمت مقاربات مختلفة، فتساءلت عن مدى استناد هذه الاتهامات إلى أدلة فعلية، وسلطت الضوء على أوجه القصور في استعدادات الدولة، وعلى تعدد الخلفيات الاجتماعية والسياسية للمشاركين والمتورطين في أعمال التخريب.

وعالجت صحف ليبراسيون ولوباريزيان وميديبارت ولوموند ولوفيفارو هذه الأحداث من زوايا مختلفة يمكن تلخيصها في النقاط الخمس التالية:

أولاً، اتهام اليسار واستخدامه كبش فداء

يركز مقال سيلفان شازو في صحيفة ليبراسيون وتحقيق لموقع ميديا بارت على الجدل المتعلق بتوظيف أحداث العنف سياسياً وتحميل حزب فرنسا الأبية مسؤولية العنف.

ويربط شازو الغضب الشعبي بتراكم إخفاقات السياسات الحكومية، وتراجع الثقة في المؤسسات، وضعف قنوات الوساطة السياسية، معتبراً أن التركيز على مسؤولية اليسار قد يصرف الانتباه عن الأسباب الأعمق للأزمة.

أما ميديا بارت، فيتناول المسألة من زاوية تحقيقية، مستندا إلى شهادات من داخل أجهزة الشرطة والاستخبارات، ومن مسؤولين محليين ونقابيين. وينقل التحقيق تشكيك مصادر في مدى توافق اتهام فرنسا الأبية مع المعطيات الميدانية، كما يشير إلى شهادة مسؤول استخباراتي تحدث عن طلب صياغة استنتاج يحمل الحزب مسؤولية الحركة. وفي المقابل، تنفي وزارة الداخلية إصدار تعليمات من هذا النوع، وبذلك، يظل احتمال توظيف الاتهامات سياسيا موضوعا للنقاش والتحقيق، لا حقيقة محسومة بصورة نهائية.

ثانيا، الإخفاق الأمني وأزمة التقدير

وبدورها تتناول صحيفة لوموند الأحداث من منظور مؤسساتي، مركزة على قصور التقديرات الأمنية وعدم توفير الموارد الشرطية المناسبة لحجم التعبئة. وتشير تغطيتها إلى إقرار الحكومة بوجود خلل في الانتشار الأمني، وإلى اعتراف رئيس الوزراء سيباستيان لوكونو بوقوع أخطاء في إدارة التحركات. وتثير هذه المعطيات تساؤلات بشأن قدرة أجهزة الدولة على توقع الاحتجاجات والاستعداد لاحتوائها، خصوصا مع امتداد أعمال العنف والنهب إلى مدن فرنسية متعددة، من بينها باريس وليون ومارسيليا وبوردو. وبينما تركز لوموند على جوانب القصور في التخطيط والاستجابة، يربط ميديا بارت هذه الإخفاقات أيضا بالجدل حول كيفية استخدام التقديرات الاستخباراتية في بناء الرواية السياسية للأحداث. وتوضح المقاربتان أن المسألة لا ينبغي أن تقتصر على تحديد مرتكبي أعمال العنف، بل يجب أن تشمل كذلك تقييم أداء المؤسسات الأمنية ومدى دقة المعلومات التي استندت إليها السلطات في تفسير ما حدث.

ثالثا، هوية المتورطين والتمييز بين الاحتجاج والجريمة

تتجه تغطيتا لوباريزيان ولوفيغارو إلى متابعة الملفات القضائية الأولى، من خلال استعراض خلفيات الموقوفين وطبيعة الأفعال المنسوبة إليهم. وتشير لوباريزيان إلى أن الموقوفين الذين مثلوا أمام القضاء في المرحلة الأولى لا يمثلون بالضرورة جميع الفئات المتورطة، وتنقل تقديرات أمنية في باريس تفيد بأن نحو ٢٠٪ من الموقوفين ينتمون إلى اليسار المتشدد، مقابل ٨٠٪ من انتهازيي الفرص الذين لا ينتمون بالضرورة إلى هوية سياسية معينة. أما لوفيغارو، فركزت على تفاصيل الملاحقات القضائية والسوابق الجنائية والخصائص الاجتماعية للمشتبه فيهم، مع الإشارة إلى اختلاف التركيبة العمرية بين المحتجين الطلاب والموقوفين على خلفية التخريب. وتكشف هذه التغطيات عن ضرورة التمييز بين المشاركة في المظاهرات والمسؤولية المباشرة عن النهب والتخريب، وعدم افتراض أن جميع المشاركين ينتمون إلى تنظيم سياسي واحد أو يتحركون بدوافع متطابقة. كما تبرز أهمية التعامل بحذر مع نتائج المحاكمات الأولية، لأنها لا تقدم بالضرورة صورة مكتملة عن جميع المتورطين أو عن دوافعهم.

رابعا، الغضب الاجتماعي وجذور الأزمة

تتجاوز أحداث ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، وفق المقاربات المعروضة، مسألة تحديد الهوية السياسية للمشاركين، تطرح أسئلة بشأن العوامل التي أدت إلى اتساع الغضب الشعبي.

وتبرز ليبراسيون خصوصا العلاقة بين الاحتجاجات وتراكم المظالم الاجتماعية والسياسية، مستحضرة محطات مثل حركة السترات الصفراء، والجدل حول إصلاح نظام التقاعد، وحل الجمعية الوطنية عام ٢٠٢٤، والخلافات التي أعقبت تشكيل الحكومة.

ويتقاطع هذا التحليل مع ما أورده ميديا بارت بشأن التحذيرات الاستخباراتية السابقة من احتمال عودة الاحتجاجات واتساعها. كما تساعد التغطيات القضائية على إظهار أن دوافع المشاركين والمتورطين ليست متجانسة، إذ قد تتداخل المطالب السياسية مع الغضب الاجتماعي والسلوك الإجرامي. لكن تفسير العنف في سياقه الاجتماعي لا يعني تبريره، كما أن إدانة النهب والتخريب لا تكفي وحدها لتفسير أسباب الاحتجاج واتساعه، ويقتضي التحليل الفصل بين فهم جذور الغضب وتحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال المرتكبة.

خامسا، اختلاف المقاربات الإعلامية وحدود الاستنتاج

رغم اتفاق الصحف على خطورة الأحداث واتساعها، فإنها تختلف في تحديد مركز الأزمة، فليبراسيون تنتقد توظيف الاتهامات سياسيا وتربط الأحداث بتراكم إخفاقات السياسات العامة، بينما يختبر ميديا بارت مدى تطابق الرواية الرسمية مع الشهادات والمعطيات المتاحة.

وتركز لوموند على قصور الاستعداد الأمني، في حين تمنح لوباريزيان ولوفيغارو اليمينيتان مساحة أكبر للملفات القضائية وهوية الموقوفين.

ويكشف هذا التباين عن ضرورة التمييز بين الوقائع المثبتة والاتهامات والتفسيرات، فالإخفاق الأمني لا يثبت وحده أن الحكومة تعمدت التضحية بخصم سياسي، كما أن ورود أسماء ناشطين أو مسؤولين في تقارير استخباراتية لا يثبت تورطهم في تنظيم أعمال النهب والتخريب.

كذلك، لا تسمح الخلفيات الاجتماعية أو السوابق الجنائية لبعض الموقوفين بتعميم الاستنتاجات على جميع المشاركين.

وتتمثل أهمية أحداث ١٧ أكتوبر/تشرين الأول في أنها كشفت عن صراع حول تعريف الأزمة الفرنسية نفسها: هل هي تهديد أمني تقف وراءه قوى سياسية محددة، أم إخفاق مؤسساتي في التوقع والاستجابة، أم تعبير عن غضب اجتماعي متراكم تتداخل فيه دوافع متعددة؟

وتشير المقارنة بين التغطيات إلى أن الإجابة لا يمكن أن تقوم على التعميم أو تحميل جهة واحدة المسؤولية قبل استكمال الأدلة، كما أن مفهوم «كبش الفداء» يمثل مدخلا تحليليا مفيدا، لكنه ينبغي أن يظل فرضية قابلة للاختبار، لا حكما مسبقا.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن الأحداث فتحت نقاشا أوسع حول قدرة الدولة الفرنسية على استباق الأزمات، ومساءلة سياساتها، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات وقنوات التمثيل السياسي. فالتحدي لا يقتصر على استعادة الأمن بعد اندلاع العنف، بل يشمل فهم أسبابه الاجتماعية والسياسية، والتمييز بين الاحتجاج المشروع والجريمة، وضمان ألا تتحول المسؤولية عن الأزمة إلى مجرد أداة لتصفية الحسابات السياسية.

الدستور والمؤسسات والشراكة الوطنية

لقد أكدت خلال حديثي في منتدى ميري-٢٠٢٦ أن المرحلة الراهنة في كردستان والعراق والمنطقة تتطلب الانتقال من إدارة الأزمات المتكررة إلى معالجة أسبابها، ومن التفاهات المؤقتة إلى بناء مؤسسات راسخة وقواعد واضحة تضمن الاستقرار وتحمي حقوق المواطنين. فالتحدي لا يكمن في وجود الاختلافات السياسية، بل في قدرتنا على إدارتها بمسؤولية، وتحويل الشراكة إلى ممارسة فعلية، والحوار إلى نتائج ملموسة.

لسنا بحاجة إلى التطابق في المواقف، بل إلى الاتفاق على القواعد التي تنظم خلافاتنا، واحترام الالتزامات المتبادلة، وتغليب المصالح الوطنية على الحسابات الحزبية، فنجاح الحوار لا يقاس بعدد الاجتماعات وتوقيعاتها، وإنما بقدرته على معالجة المشكلات وتقديم ضمانات حقيقية وفتح الطريق أمام تفاهات قابلة للتنفيذ، مع الاستفادة من تجارب الماضي دون البقاء أسرى لها. وفي العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، يبقى الدستور العراقي أساس الشراكة والحل المستدام حيث إن تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات السلطات، والنفط والغاز، والمناطق المتنازع عليها، وغيرها من الملفات، ضرورة لبناء الثقة ومنع تجدد الأزمات ولا يمكن أن تستقيم الدولة الاتحادية بالانتقائية في تطبيق الدستور، بل بالالتزام جميع الأطراف بنصوصه وروحه.

وفي داخل الإقليم، نحتاج إلى إطار دستوري متكامل يحدد صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وينظم العلاقة بينها، ويمنع تداخل المسؤوليات وتركيز القرار خارج الأطر القانونية، فالإصلاح الحقيقي لا يقتصر على تغيير الأشخاص، بل يتطلب شراكة حقيقية وتطوير النظام المؤسسي، وترسيخ سيادة القانون، وضمان استمرار المؤسسات في أداء مهامها مهما تغيرت القيادات والحكومات ويشمل ذلك إصلاح الإدارة الحكومية وتوسيع صلاحيات المحافظات والأقضية والنواحي، بما يسرع إنجاز معاملات المواطنين، ويقرب القرار من احتياجاتهم، ويربط الصلاحيات بالمسؤولية والرقابة والمحاسبة. كما يتطلب الإصلاح الاقتصادي رؤية واضحة تحدد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وتشجع الاستثمار والإنتاج، وتوفر بيئة مستقرة وقواعد موثوقة، بدلا من الاكتفاء بقرارات آنية لا تعالج جذور المشكلات.

وفي المجال الأمني، يمثل توحيد قوات البيشمركة خطوة مهمة، لكن استكمال هذا المسار يستلزم توحيد المعايير والتدريب والحقوق وآليات التعيين وتوزيع القوات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية، وترسيخ خضوعها للقانون والمؤسسات الرسمية. إقليميا، نحتاج إلى دعم مسارات الحوار والسلام في تركيا وسوريا وإيران، واحترام خصوصية كل مسار، ومساندة الجهود السياسية التي تخدم الاستقرار وحقوق الشعوب، فكردستان ليست معزولة عن محيطها، واستقرارها يرتبط باستقرار العراق وقدره مؤسساته على العمل، ومن هنا، فإن المشاركة الفاعلة والمسؤولة في بغداد تمثل ضرورة للدفاع عن حقوق الإقليم والتأثير في القرارات التي تمس مستقبله.

إن مسؤوليتنا في هذه المرحلة لا تتمثل في إيجاد تسويات تنهي أزمات اليوم فحسب، بل في بناء مؤسسات تمنع تكرارها، وإدارة تحترم وقت المواطن، واقتصاد يمتلك رؤية واضحة، وشراكة تقوم على الثقة والالتزام المتبادل فالمستقبل لا تصنعه التفاهات وحدها، بل قدرتنا على تحويلها إلى مؤسسات وقوانين وقرارات تحمي مصالح المواطنين. وهذا هو جوهر الإصلاح، ومعيار الشراكة، ومسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة.